اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية

ديمومة الحياة وإصرار على العودة

إعداد وتحليل
عوني فارس و حسن قدّومي

إشراف وتحرير
أديب زيادة

مراجعة
عمر قشّوع

أكاديمية دراسات اللاجئين

مركز العودة الفلسطيني

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية
ديمومة الحياة وإصرار على العودة

إعداد وتحليل

عوني فارس و حسن قدومي

إشراف وتحرير

أديب زيادة

مراجعة

عمر قشّوع

مركز العودة الفلسطيني

أكاديمية دراسات اللاجئين

حقوق الطبع محفوظة ©

الطبعة الأولى – لندن ٢٠١٣

الرقم الدولي الموحد للكتاب (ردمك): ISBN: 978 1 901924 90 9

مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre
Crown House, North Circular Road,
London NW10 7PN, United Kingdom
T: 0044 (0) 20 84530919
F: 0044 (0) 20 84530994
e: info@prc.org.uk
www.prc.org.uk

أكاديمية دراسات اللاجئين
The Academy of Refugees Studies
T: 0097313648855
e: info@refugeeacademy.org
www.refugeeacademy.org

الوكيل في الشرق الأوسط: مركز الأرض والإنسان
للدراسات والاستشارات – البحرين

الصف والإخراج: عمر قشّوع
تصميم الغلاف: سامر حمادة
الطباعة: شركة غولدن فيجن، لبنان

المحتويات

المقدمة	٥
أهمية الدراسة	٥
هدف ومنهجية الدراسة	٦
الاستمارة، العيِّنة	٧
خصائص عينة البحث	٨
العمل الميداني والصعوبات التي واجهت الباحثون	١٢
الفصل الأول: اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية، الخلفيات والواقع	١٥
من هو اللاجئ الفلسطيني؟	١٦
المخيم: مقدمة في المفهوم ومراحل التطور	١٩
مرحلة التكوين والعزلة عن المحيط ١٩٤٨-١٩٦٧	٢٠
تجذر الوعي وبداية التغيرات ١٩٦٧-١٩٨٧	٢١
مرحلة الانتفاضة الأولى وقيادة النضال الوطني	٢١
التراجع عن الإنجازات ومحاولات وقف التراجع: ١٩٩٤-٢٠١٢	٢١
المخيمات في الضفة الغربية : النشأة ومراحل التطور	٢٢
مخيم الأمعري	٢٣
مخيم بلاطة	٢٤
مخيم بيت جبرين	٢٥
مخيم الجلزون	٢٧
مخيم جنين	٢٨
مخيم الدهيشة	٢٩
مخيم دير عمّار	٣١
مخيم رقم واحد (بيت عين الماء)	٣٢
مخيم شعفاط	٣٣
مخيم طولكرم	٣٤
مخيم عايدة	٣٥
مخيم العروب	٣٦
مخيم عقبة جبر	٣٧
مخيم عسكر	٣٩
مخيم عين السلطان	٤٠
مخيم الفارعة	٤١
مخيم الفوّار	٤٢
مخيم قلنديا	٤٣
مخيم نور شمس	٤٤
مخيم بيرزيت	٤٦
مخيم سلواد	٤٦
مخيم عين عريك	٤٧
مخيم قدورة	٤٨
الفصل الثاني: واقع الخدمات في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية	٥٣
الواقع الديموغرافي داخل المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية: حجم السكان	٥٤

التركيب العمري ٥٧
معدل الخصوبة، الوفيات ٥٨
الواقع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية: الصحة ٥٩
صحة المرأة والطفل ٥٩
الأونروا والواقع الصحي داخل مخيمات الضفة الغربية ٦٠
التعليم ٦٢
الأونروا وواقع التعليم داخل مخيمات الضفة الغربية ٦٣
مظاهر تراجع التعليم في مدارس الأونروا في الضفة الغربية ٦٥
الواقع الاقتصادي داخل مخيمات الضفة الغربية ٦٦
مستويات المعيشة وظروف السكن والبيئة المحيطة ٦٩
مؤشرات القوى العاملة لدى اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية ٧٠
الفصل الثالث: اللاجئون الفلسطينيون والمؤسسات العاملة في مخيمات الضفة الغربية ٧٣
الأونروا .. لمحة تاريخية عامة ٧٣
خدمات الأونروا: التعليم ٧٤
الصحة، الإغاثة والخدمات الاجتماعية ٧٥
التمويل الصغير، البنية التحتية وتطوير المخيمات ٧٦
برامج الطوارئ ، موازنة الأونروا ٧٧
موقف اللاجئين من خدمات الأونروا ٧٩
القطاع الصحي ٧٩
القطاع التعليمي ٨٠
الخدمات الإغاثية ٨١
رفع مستوى المعيشة ٨٢
توصيات من شملهم الاستطلاع لتحسين أداء الأونروا ٨٣
منظمة التحرير وفروعها العاملة داخل المخيمات ٨٤
دائرة شؤون اللاجئين ٨٤
المجلس الأعلى للمخيمات ٨٥
اللجان الشعبية ٨٥
المخيمات الفلسطينية... الخدمات في خدمة مسار التسوية ٨٨
الفصل الرابع: اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة ٩٣
موقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية من حق العودة ٩٤
التطورات السياسية في المنطقة وحق العودة وموقف اللاجئين ٩٥
تقييم اللاجئين لموقف الجهات العاملة داخل المخيمات من حق العودة ٩٧
الأونروا وحق العودة ٩٧
السلطة الفلسطينية وحق العودة ١٠٠
اللجان الشعبية التنظيمات الفلسطينية المعارضة وحق العودة ١٠٢
حق العودة في الدراسات واستطلاعات الرأي ١٠٤
الخاتمة ١٠٧
توصيات الباحثين ١٠٨
المراجع ١١٠

مقدمة

يعتبر اللجوء وإنشاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من أكثر النتائج المأساوية التي حلت بالفلسطينيين بفعل نكبتهم عام ١٩٤٨، وظلّت هذه المخيمات –منذ نشأتها– الشاهد الحي على الظلم الذي وقع عليهم طوال ٦٥ عامًا، وجسَّدت –بطبيعة الحياة القاسية داخلها– المعاناة التي يحياها الملايين منهم، المشردين عن بلادهم قسرا في منافي الأرض البعيدة.

ونظرًا لما يمثله اللاجئون ومخيماتهم من رمزية للقضية بأبعادها الإنسانية والوطنية، فقد كانوا جزءا أصيلا من الحركة الوطنية الفلسطينية، خصوصا وأنَّ المخيمات لم تكن تعبيرًا صارخًا عن نكبة شعب فقط، وإنما كانت– بما لعبه اللاجئ الفلسطيني من دور متقدم في المقاومة طوال عشرات السنين لاستعادة حقه في العودة إلى بلده التي هُجِّر منها– تعبيرا صادقًا عن حيوية هذا الشعب، وقدرته على الصمود والاستمرار.

ولعل انطلاق قطار التسوية منذ تسعينيات القرن الماضي بين منظمة التحرير والإحتلال الإسرائيلي قد أرخ لنقطة تحوُّل في المسار الطبيعي للحركة الوطنية الفلسطينية في علاقتها مع قضية اللاجئين، وشكَّل صدمة من العيار الثقيل لأبجديات الخطاب الوطني المعتاد، وأدى إلى جدل واسع داخل المجتمع الفلسطيني لم ينته حتى الآن.

وقد ترجم ذلك عبر حالة من الإستقطاب السياسي الداخلي الحاد بين تيارين سياسيَّين، حيث دعا الأول إلى عدم الإستسلام لضغط اللحظة السياسية الراهنة، ونادى بالتشبث بالخطاب الفلسطيني الوطني الذي تبنته المقاومة منذ انطلاقتها المعاصرة والمبني على ضرورة الإستمرار في المقاومة والصمود حتى عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها.

أمَّا التيار الثاني فقد تبنى نظرة سياسية تتجاوز مفهوم العودة كما نُظِّر له فلسطينيا منذ النكبة، وتدعو إلى حل قضية اللاجئين بالتوافق مع الإحتلال من خلال القبول بحلول جزئية من قبيل استيعاب الكم الأكبر من اللاجئين في الدولة الفلسطينية المقترحة على حدود الرابع من حزيران والعودة الرمزية للاجئين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها عام ١٩٤٨، وهو بالمفهوم السياسي التنازل عن الثوابت الوطنية وعن حق العودة والذي يُعد لب القضية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، يأتي في مقدمتها مركزية قضية اللاجئين وحيويتها في الصراع المستمر مع الإحتلال الإسرائيلي منذ سنوات طويلة، ويمنح تركيز الدراسة على مخيمات الضفة أهمية إضافية، نظرًا لوجودها في قلب المواجهة مع الاحتلال، وتصاعد مسألة الاستيطان فيها ينذر بكارثة لجوء جديدة قد يتعرض لها الفلسطينيون في أي وقت.

كما وتسد الدراسة ثغرة أكاديمية واضحة تتمثل في النصيب المتواضع لمخيمات الضفة من استطلاعات الرأي والدراسات والأبحاث مقارنة بغيرها من مخيمات اللجوء، مما أضفى ضبابية على تطلعاتها للمستقبل وموقفها من مختلف القضايا ذات الصلة باللاجئين.

وكان لتوقيت إنجازها أهمية، فهي تصب في مصلحة محاولات إدامة حضور قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسيًا وأكاديميًا، في ظل ظرف سياسي فلسطيني وعربي يدفع باتجاه تراجع هذا الحضور، فالمشهد السياسي الفلسطيني الداخلي يعيش حالة من الإرباك بفعل الإنقسام مما يؤثر سلبا على اللاجئين وقضيتهم آنيا واستراتيجيا، والمنطقة العربية تعيش عصر التحولات الكبرى التي غالبا ستأخذ وقتا حتى تستقر فيها الأوضاع.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل واقع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث تتناول مسألة اللجوء من الناحية التاريخية، وتركِّز على نشأة وتطور الحياة في مخيمات الضفة، وتدرس واقعها الحالي من الناحية الديموغرافية، ومستوى الخدمات فيها من الناحيتين الكمية والنوعية في جوانب الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، كما تستعرض واقع المؤسسات العاملة في هذه المخيمات خصوصا وكالة الأونروا ومؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

وتسعى الدراسة إلى تبيان موقف اللاجئين الفلسطينيين من القضايا ذات الصلة بواقعهم ومستقبلهم، بالاعتماد على نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز العودة الفلسطيني في مخيمات الضفة الغربية في آذار ٢٠١٢.

كما تسجِّل تقييمهم للدور الخدماتي الذي تقوم به المؤسسات العاملة في أوساطهم، ومقترحاتهم لتطويرها، وموقفهم من حق العودة ، ورأيهم في المقترحات الخاصة بتطبيقه والتي يتم تداولها منذ انطلاق مسار التسوية بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي، وتقييمهم لموقف مختلف الجهات من حق العودة بما فيها منظمة التحرير والسلطة والفصائل الفلسطينية المختلفة.

وتأمل الدراسة في أنْ تساهم في خدمة صانع القرار الفلسطيني والدولي المعني بقضية اللاجئين في اتخاذ قرارات وتبني برامج بناء على نتائجها، وأنْ تساعد الحقل الأكاديمي المتخصص بقضايا اللاجئين، خصوصا وأنَّها دراسة حديثة زمنيا.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهجين المسحي والتحليلي، فصممت استمارة علمية، وحُكِّمت من قبل فريق من المختصين، ثمَّ وزِّعت على عيِّنة ممثلة للاجئين، وجمعت وعولجت بواسطة نظام تحليل المعلومات SPSS، وتم الوصول لجملة من النتائج التي جرى دراستها وتحليلها بعمق، كما أجريت سلسلة مقابلات مع مختصين وصناع قرار وشخصيات اعتبارية ونشطاء في أوساط اللاجئين للتعليق على النتائج وإثراء التحليل.

الاستمارة:

قسمت الاستمارة إلى المحاور الآتية:

- معلومات عن اللاجئين المشمولين في البحث. .
- موقف اللاجئين من وكالة الأونروا ودورها الخدماتي والإغاثي، إضافة إلى تقييمهم لموقفها من حق العودة وما يتفرع عنه من قضايا.
- موقف اللاجئين من السلطة الفلسطينية ودورها داخل المخيمات وتقييمهم لموقفها من حق العودة ومن آليات عملها لإنجاز هذا الحق.
- موقف اللاجئين من اللجان الشعبية والفصائل المعارضة للسلطة الفلسطينية وتقييمهم لدورها داخل المخيمات ولموقفها من حق العودة وما يرتبط به من قضايا.
- الهوية السياسية لمن شملهم البحث.
- الاقتراحات التي تقدم بها اللاجئون لتطوير أداء وكالة الأونروا.
- وقد كانت جميع أسئلة المحاور مغلقة ماعدا المحور الأخير فقد حوى سؤالا واحدا مفتوحا.

العيِّنة:

تم سحب عيّنة عشوائية من تسعة عشر (١٩) مخيما في الضفة الغربية معترف بها من قبل الأونروا ضمن ثلاثة مراحل:

- اختيار عينّة عشوائية للمخيمات ذات التعداد السكاني الكبير، باستخدام العيّنة المتناسبة مع الحجم.
- اختيار عيّنة عشوائية للمخيمات ذات التعداد السكاني القليل، باستخدام العيّنة المتناسبة مع الحجم.
- اختيار عيّنة عشوائية للمخيمات باستخدام العيّنة المتناسبة مع الحجم، بحيث تشمل المناطق «أ»، «ب»، «ج» (تقسيم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو)، وقد ضمت العينة ٩ مخيمات، منها مخيم شعفاط الذي يفصله الاحتلال عن باقي أجزاء الضفة الغربية.
- اختيار عيّنة عشوائية من اللاجئين (فوق سن ١٨ سنة) في كل مخيم باستخدام العيّنة المتناسبة مع الحجم.

جدول يبيِّن العيّنة العشوائية النهائية للمخيمات

المخيم/ المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية بالنسبة لعدد اللاجئين في العينة	عدد الاستمارات	المنطقة
مخيم جنين/ جنين	١٦,٠٠٠	٪ ١٧,٧	١٢٤	أ
مخيم نور شمس/ طولكرم	٩,٠٠٠	٪ ٩,٩	٧٠	أ
مخيم بلاطة/ نابلس	٢٤,٠٠٠	٪ ٢٦,٥	١٨٥	أ
مخيم دير عمار/ رام الله	٢,٤٠٠	٪ ٢,٧	١٩	ب
مخيم الجلزون/ رام الله	١١,٠٠٠	٪ ١٢,١٥	٨٥	ب
مخيم شعفاط/ القدس	١١,٠٠٠	٪ ١٢,١٥	٨٥	بلدية القدس
مخيم عين السلطان/ أريحا	١,٩٠٠	٪ ٢,١	١٥	أ
مخيم عايدة/ بيت لحم	٤,٧٠٠	٪ ٥,٢	٣٦	أ
مخيم العروب/ الخليل	١٠,٥٠٠	٪ ١١,٦	٨١	ب

بلغ عدد سكان عينة المخيمات ٩٠,٥٠٠ نسمة، وهذا يمثل ما نسبته ٦٣,٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية، وتم توزيع (٧٠٠) استبانه على اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، وبلغ حجم العينة (٠,٧٧٪) من مجتمع الدراسة، و(٠,٤٩٪) من المجموع العام لسكان المخيمات في الضفة الغربية.

وبعد جمع الاستمارات كان عدد غير الصالحة منها (١٩) استمارة، وقد تم حذفها، لذا تكونت عيّنة الدراسة من (٦٨١) استمارة صالحة، كما أخذ بعين الاعتبار عند اختيار العيِّنة، التوزيع حسب الجنس والعمر والمؤهل العلمي والحالة الاجتماعية ... إلخ، بحيث تشمل العيّنة فئات المجتمع المختلفة، وقد تشكلت العيّنة من(٣٥٩) ذكراً و(٣٢٢) أنثى.

خصائص عيّنة البحث:

نورد فيما يلي عدة جداول تبين الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للعيّنة، مما يعطي الموضوع مزيدًا من الوضوح والمصداقية:

الجدول (١) وصف عيّنة الدراسة تبعا لمتغير وضع اللاجيء في الأونروا

وضع اللاجئ في الأونروا	النسبة المئوية ٪
مسجل	٩٠,٦
غير مسجل	٦
فقد التسجيل	٣,٤

جدول (٢) وصف عيّنة الدراسة تبعا لمتغير الجنس

الجنس	النسبة المئوية ٪
ذكر	٥٢,٨
أنثى	٤٧,٢

جدول (٣) وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

العمر	النسبة المئوية ٪
١٨ – ٣٠	٤١,٦
٣١ – ٤٥	٤١,٣
٤٦ – ٥٥	١٤,٩
٥٦ فما فوق	٢,٢

جدول رقم (٤) وصف عيّنة الدراسة تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	النسبة المئوية ٪
٠ – ٣	١٨,٥
٤ – ٦	٤٢,٥
٧ فما فوق	٣٦,٩

جدول (٥) وصف عيِّنة الدراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	النسبة المئوية ٪
أعزب	٢٣,٥
متزوج	٦٦,٥
مطلق	٤,٧
أرمل	٦,٦

جدول (٦) وصف عيِّنة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة المئوية ٪
إبتدائي أو أقل	٨
إعدادي	١٩,٥
ثانوي	١٣,٢
توجيهي	٢٢,٦
دبلوم	١٤,١
بكالوريوس	١٩,٢
ماجستير	٣
دكتوراه	٠,٤

جدول (٧) وصف عيِّنة الدراسة تبعا لمتغير الدخل (بالشيكل الإسرائيلي)

الدخل الشهري	النسبة المئوية ٪
أقل من ١٠٠٠	٢٤,٩
١٠٠١ – ٢٠٠٠	٤٠,٨
٢٠٠١ – ٣٠٠٠	٢٢,٩
٣٠٠٠ فما فوق	١١,٣

جدول (٨) وصف عيِّنة الدراسة تبعا لمتغير المهنة

المهنة	النسبة المئوية ٪
موظف حكومي	٩,٦
موظف في وكالة الأونروا	٦
موظف قطاع خاص	١٠,٧
عامل	٢٠,٥
تاجر	٥,٤
مهني	٩,٩
متخصص	٣,٨
عاطل عن العمل	٢٨,٧
غير ذلك	٥,٤

جدول (٩) وصف عيِّنة الدراسة تبعا لمتغير نوع السكن

نوع السكن	النسبة المئوية ٪
اسمنت	٧٦,٩
أسبست	٣,٢
حجر	٩
مختلط	١٠,٧

جدول (١٠) وصف عيِّنة الدراسة تبعا لمتغير ملكية السكن

ملكية السكن	النسبة المئوية ٪
ملك شخصي	٣١,٢
ملك الأهل	٣١,٥
إيجار	٦,٨
الأونروا	٣٠
أخرى	٠,٦

جدول (١١) وصف عيِّنة الدراسة تبعا لمتغير الاعتقال لدى الاحتلال

الاعتقال لدى الاحتلال	النسبة المئوية ٪
نعم	٢٢,١
لا	٧٧,٩

العمل الميداني:

قام باحثون ميدانيون أكفاء بتوزيع الاستمارات بتوجيهات من قبل المشرف ركّزت على الأمور التالية:

- تقسيم المخيم إلى أربعة أقسام (شمالية، جنوبية، شرقية، غربية)، بحيث توزع الاستمارات بنسب متساوية تقريبا بين هذه الأقسام.
- توزع الاستمارات بنسبة ٥٠٪ للذكور و٥٠ ٪ للإناث.
- أن يقوم الباحث الميداني بتعبئة الاستمارة بشكل شخصي.
- أن يكون عمر المشمولين بالبحث من سن ١٨ فما فوق.
- الحرص على التنوع في اختيار العيِّنة ضمن المتغيرات التالية: متعلم، غير متعلم، موظف، عاطل عن العمل وغيرها.
- أن لا تعبَّأ أكثر من استمارة من نفس المنزل.
- عدم إعطاء إيحاءات مباشرة أو غير مباشرة تؤثر على إجابات العيِّنة.

الباحثون الميدانيون:

شُكِّل فريق من الباحثين الميدانيين من متخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذلك طلبة من الجامعات، وكان لدى البعض منهم خبرة سابقة في هذا الحقل، وقد شكَّل انتماء بعض الباحثين لنفس المخيم عاملا إيجابيا في التعاطي مع الاستمارة، كما لعب جنس الباحث – غالبية الباحثين الميدانيين من الإناث– دورًا إيجابيًا في التخلص من بعض الحساسيات خصوصا فيما يتعلق بالانقسام السياسي.

صعوبات واجهت الباحثين الميدانيين منها:

- توجس البعض من الباحثين، وعدم التجاوب معهم.
- عدم جدية بعضهم في الإجابات مما اضطر الباحثين إلى الاستمرار معهم حتى نهاية الاستمارة ومن ثم عدم اعتماد إجاباتهم وتعويض هذا العدد بعدد آخر، وذلك بناءًا على تعليمات مسبقة بهذا الشأن.

الفصل الأول

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية
الخلفيات والواقع

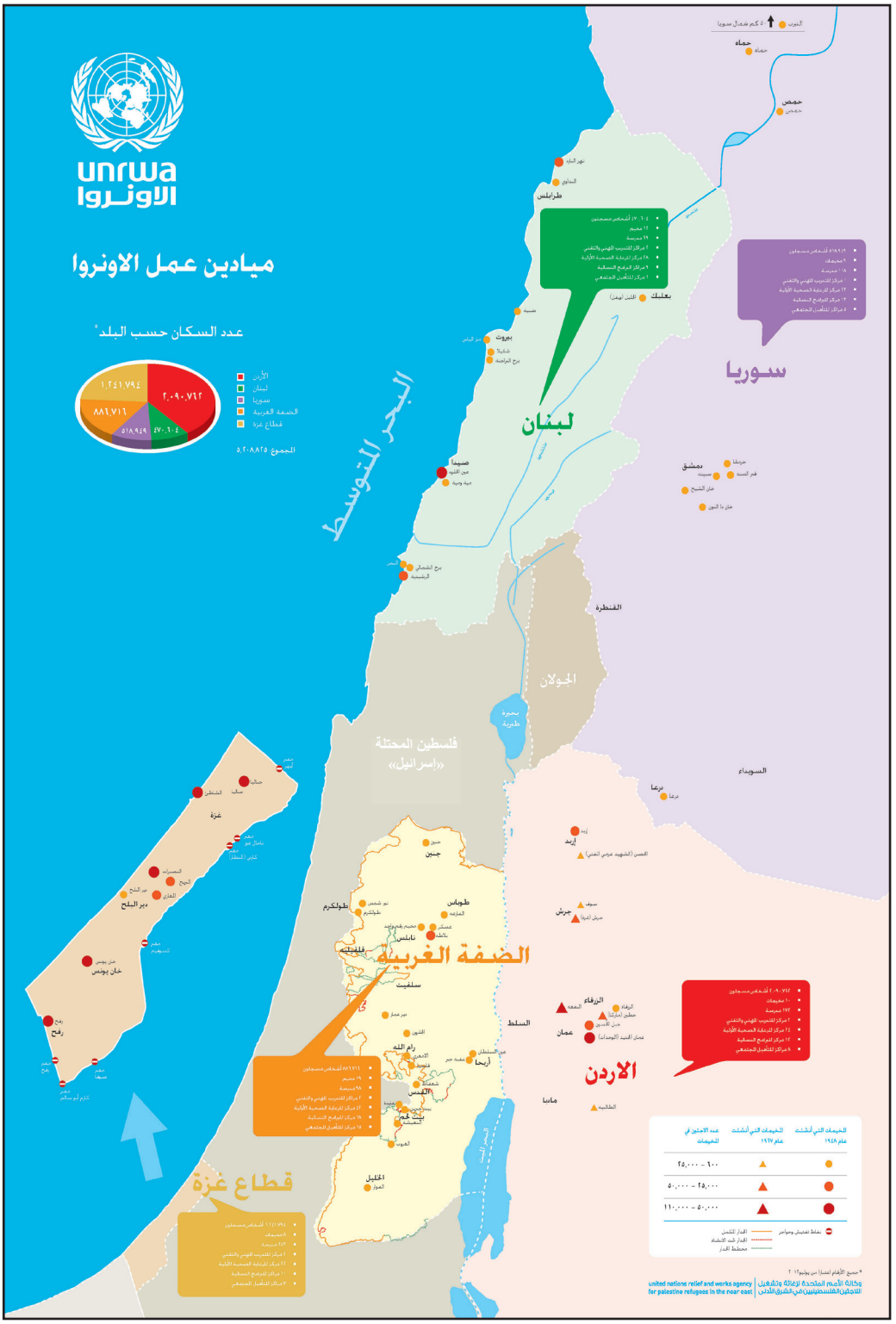
unrwa
الاونروا
ميادين عمل الاونروا
عدد السكان حسب البلد*
الأردن
لبنان
سوريا
الضفة الغربية
قطاع غزة
المجموع ٥,٢٠٨,٨٢٥
١,٢٤١,٧٩٤
٢,٠٩٠,٧١٢
٨٨٦,٧١٦
٥١٨,٩٤٩
٧٠٦,٠٤
البحر المتوسط
لبنان
سوريا
الأردن
الضفة الغربية
قطاع غزة
فلسطين المحتلة «إسرائيل»
الجولان
القنطرة
السويداء
الخيمات التي أنشئت عام ١٩٤٨
الخيمات التي أنشئت عام ١٩٦٧
عدد الأشخاص في الخيمات
٦٠٠ - ٢٥,٠٠٠
٢٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠
٥٠,٠٠٠ - ١١٠,٠٠٠
نقاط تفتيش وحواجز
الجدار المكتمل
الجدار قيد الانشاء
محيط الجدار
* جميع الأرقام اعتبارا من يونيو ٢٠١٢
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
united nations relief and works agency for palestine refugees in the near east

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية... الخلفيات والواقع

شكّلت قضية اللاجئين الفلسطينيين المحور الرئيس للقضية الفلسطينية على مدار تاريخ الصراع مع الحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي، وأصبح شرط عودة الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، مسلكًا إجباريًا لأي حل عادل يرضى عنه الفلسطينيون وينهي حقبة طويلة من الظلم الذي وقع عليهم منذ اقتلاعهم من أرضهم بالقوة.

وقد باتت هذه المقولة أكثر صلابة وتجذرًا مع ستمرار صمود اللاجئين الفلسطينيين لعقود خلت، وإصرارهم على تحقيق حلمهم في العودة، ورفضهم لمشاريع التوطين بكافة أشكالها، وإبقائهم على المخيمات الفلسطينية كرمز للظلم الذي لحق بهم.

وبعد أن فقدت أسطورة الخروج الطوعي للفلسطينيين من ديارهم بريقها؛ تلك الكذبة التي روَّج لها الخطاب الصهيوني طوال الفترة السابقة، واعتمد عليها في التنكر لحقهم في العودة، حيث لم تعد قادرة على الصمود أمام الحقائق التي كشفتها مصادر علمية ورسمية مختلفة من جهات محلية ودولية، والتي أشارت إلى دلائل يقينية حول عمليات تهجير قسرية ممنهجة للفلسطينيين نفذها الصهاينة إبان أحداث النكبة، وواكبها ارتكاب منظماتهم العسكرية مذابح جماعية طالت أعدادًا كبيرةً من المدنيين الفلسطينيين العزَّل[١]. لقد ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين للوجود، عندما بدأت المنظمات الصهيونية العسكرية بتنفيذ مخطط معد سلفًا لإفراغ فلسطين من سكانها العرب، وذلك في وقت مبكر، وقبل احتدام المواجهات في النصف الثاني من العام ١٩٤٨، وقد اضطر ٥٢٪ من الفلسطينيين من ٢١٣ قرية ومدينة فلسطينية ترك مساكنهم والرحيل عنها قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، في حين هُجِّر ما نسبته ٤٢٪ من ٢٦٤ قرية ومدينة فلسطينية أثناء اشتداد المعارك، أمَّا باقي اللاجئين فقد انتزعوا من أرضهم من ٥٤ قرية ومدينة بعد توقيع اتفاق الهدنة[٢].

وقد جرت أكبر عملية تهجير قسري للسكان الفلسطينيين من مناطق: حيفا ويافا والقدس، وهي مناطق تحوي نسبة تواجد عالية لليهود، أمَّا أعلى نسبة لعملية تهجير في المناطق التي تحوي أكثرية عربية فكانت في: بئر السبع والرملة وصفد، في حين تعود النسبة الأكبر من اللاجئين من القطاع الأوسط في فلسطين، إذ هُجِّر منه ما نسبته ٤٢٪ من المجموع الكلي للاجئين، وهنالك ٣٤٪ من الشمال، و٢٤٪ من الجنوب[٣].

وتبدي المصادر الخاصة باللاجئين تباينًا في أعداد المهجَّرين عام ١٩٤٨، إذ يصل أعلى تقدير عربي إلى ٩٠٠ ألف لاجئ، في حين تشير المصادر الإسرائيلية إلى عدد لا يتجاوز ٦٠٤ آلاف لاجئ[٤].

---

(١). تتوفر العديد من الدراسات والأبحاث حول اتِّباع المنظمات الصهيونية المسلحة لسياسة تهجير ممنهجة ضد الفلسطينيين، وحول الدور المركزي للمجازر الصهيونية بحق الفلسطينيين في خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين، وللمزيد من المعلومات، يراجع على سبيل المثال: عبد الجواد، صالح، «المذابح الصهيونية خلال «حرب» ١٩٤٨ و «خلق» مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، في: اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة، بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، نيسان، ٢٠٠٨. وأيضًا: بابيه، إيلان، التطهير العرقي في فلسطين، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧. وأيضًا: أبو ستة، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

(٢). سلمان أبو ستة، مصدر سابق، ص١٢٣.

(٣). أبو ستة، سلمان، «العودة المرحلية للاجئين الفلسطينيين»، شؤون تنموية، العددان الأول والثاني، شتاء ٢٠٠٠، ص ٧١.

(٤). لمزيد من المعلومات حول التقديرات المختلفة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ يراجع: زقوت، ناهض، «جدلية الاختلاف في تعداد اللاجئين الفلسطينيين»، رؤية، العدد العاشر، تموز ٢٠٠١، ص١٠٩.

وقد أصرَّ اللاجئون الفلسطينيون على البقاء قريبًا من قراهم ومدنهم التي هُجِّروا منها، إذ إنَّ غالبيتهم لا يبعدون عن فلسطين أكثر من ١٠٠كم، فسبعون بالمائة (٧٠٪) من اللاجئين المسجلين في سوريا هم من الجليل، و٧٢٪ من لاجئي لبنان من شمال فلسطين، وغالبية لاجئي قطاع غزة من جنوب فلسطين، ويتوزع أغلب لاجئي منطقة القدس في الضفة الغربية والأردن[٥].

يصنف البعض اللاجئين الفلسطينيين وفق طبيعة اللجوء ووقته إلى خمسة أقسام[٦]:

- **القسم الأول: أولها وأكثرها عددًا، اللاجئون الذين هُجِّروا من ديارهم عام ١٩٤٨، وقد صُنفوا في حينه إلى مسجلين لدى الأونروا وغير مسجلين[٧].**
- **القسم الثاني: اللاجئون الذين هُجِّروا من ديارهم للمرة الأولى بفعل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ويطلق عليهم اسم النازحين.**
- **القسم الثالث: اللاجئون من الذين يتواجدون خارج الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، ولم يتمكنوا من العودة نتيجة سحب إقاماتهم أو إلغاء لمِّ الشمل الخاص بهم أو إبعادهم.**
- **القسم الرابع: «مهجري الداخل» المقيمين داخل الخط الأخضر وتمنعهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من العودة إلى مدنهم وقراهم التي هُجِّروا منها.**
- **القسم الخامس: المهجَّرين داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.**

نتج عن النكبة إقامة أعداد كبيرة من المخيمات لإيواء اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق، إضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشرف وكالة الأونروا على ٥٨ مخيَّما، في حين يوجد ١٢ مخيمًا غير معترف بها من قبل الأونروا، منها ٥ مخيمات في الضفة الغربية و ٣ مخيمات في الأردن و ٤ مخيمات في سوريا، كما أقيمت ٦ مخيمات جديدة في الأردن في أعقاب حرب ١٩٦٧ [٨].

من هو اللاجئ الفلسطيني؟

تعد قضية تعريف اللاجئ الفلسطيني وفقًا للقانون الدولي واحدة من أشكال الظلم الواقع عليهم، بالرغم من أنَّ قضيتهم المرتبط بها عدة ملايين من البشر هي الأطول زمنيًا على مستوى تجارب اللجوء في العالم[٩].

---

(٥). اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢، بيت لحم، بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٣، ص٣٩.

(٦). المصدر نفسه، ص٣٤.

(٧). يستثني نظام التسجيل الخاص بالأونروا العديد من أنماط اللاجئين الفلسطينيين، فحسب المصدر السابق ص ٣٦، فإن الأونروا استثنت المجموعات الآتية من سجلاتها: اللاجئون الفلسطينيون عام ١٩٤٨: ممن لم يقبلوا شروط المساعدة، ومن هم خارج نطاق عمل الأونروا، والذين شطبت أسماؤهم بسبب العجز المالي للأونروا، والذين ليسوا من سلالة الأب اللاجئ، والذين يمتلكون دخلاً خاصًا أو ملكية خاصة، والذين تحسنت مكانتهم إلى خارج «معايير الجدارة» بالمساعدة، والذين رفضوا تسجيل أسمائهم، والذين لجئوا للمرة الأولى عام ١٩٦٧، والذين هم من غير فئتي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والمهجرون الفلسطينيون في داخل الخط الأخضر.

(٨). اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٤١.

(٩) . شهدت العديد من دول العالم تجارب عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها باستثناء اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من تحقيق حلمهم بالعودة حتى الآن، فعلى سبيل المثال عاد حوالي ثلاثة ملايين لاجئ من أفغانستان وموزمبيق وماينمار إلى ديارهم خلال عامي ١٩٩٤-١٩٩٥، كما عاد بين

وقد صدر قرار أممي رقم ١٩٤ الخاص بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، كما وأنشئت وكالة دولية – الأونروا – لرعايتهم لحين حل قضيتهم بقرار خاص يحمل الرقم ٣٠٢، إلا أنَّ التعريفات الدولية للاجئ ما زالت تستثني الفلسطيني، الذي لا يوجد له تعريف عام متفق عليه للأغراض القانونية[١٠].

ينتقد كثيرون النصوص الدولية التي عالجت مسألة اللجوء في التجربة الإنسانية المعاصرة، كونها لم تتمكن من وضع تعريف شامل يعبر بصدق عن اللاجئ الفلسطيني، رغم ملامسة بعضها لجانبٍ من جوانب معاناته، فعلى سبيل المثال، عرّفت الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين والصادرة عامَ ١٩٥١ اللاجئ وفقًا للمادة ١. أ فقرة ٢ بأنَّه أي شخص مقيم «خارج وطنه بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب العرق، الدين، الجنسية، العضوية في مجموعة معينة أو رأي سياسي، وغير قادر أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يستفيد من حماية هذا البلد له أو لا يملك الجنسية وكونه خارج إقامة بلده الرسمية لا يستطيع أو بسبب هذا الخوف، لا يرغب في العودة إلى موطنه».

وأضافت في (المادة١.د) ما يفيد استثناء اللاجئ الفلسطيني، دون أن تسميه، إذ اعتبرت أنه لا يجوز تطبيق مواد الميثاق على «الأشخاص الذين يتلقون في الوقت الحاضر حماية ومعونة من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة غير المفوضية العليا للاجئين»[١١]. وقد تم الإبقاء على مسألة استثناء اللاجئين الفلسطينيين من التعريف في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧[١٢].

ويعتبر مفهوم اللاجئ الفلسطيني الذي تبنته الأونروا التعريف الوحيد الصادر عن مؤسسة دولية، رغم أنَّه غير معترف به رسميًا من الأمم المتحدة، فهو، وفق هذا التعريف، «الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل قبل ١ حزيران ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار ١٩٤٨، والذي فقد نتيجة حرب ١٩٤٨ مسكنه ووسائل معيشته، ولجأ إلى إحدى الدول، حيث تقدم الوكالة مساعداتها فيها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تقديم المساعدة على الأولاد والأحفاد»[١٣].

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا التعريف، فرأى البعض، أنَّه منقوص لطبيعته الإجرائية، إذ وضع لتمكين الأونروا من أداء مهماتها الإغاثية، وركّز على الاعتبارات الاقتصادية والحياتية دون التعرض للحقوق السياسية والوطنية للاجئين[١٤]، وحصر نفسه جغرافيًا في أماكن تواجد الأونروا فقط، وتاريخيًا في عمليات التهجير التي تمت ما بين حزيران ١٩٤٧ وأيار ١٩٤٨، الأمر الذي أدى إلى استثناء التعريف لأعداد

عامي ١٩٩٦–١٩٩٧ أكثر من مليون لاجئ روانديٍ. للمزيد من التفاصيل حول نماذج عالمية من عودة اللاجئين جماعيًا إلى ديارهم بإشراف هيئات دولية يراجع: بوليغ، غيل ج، لاجئو عام ١٩٤٨ الفلسطينيون وحق العودة الفردي: دراسة تحليلية في القانون الدولي، بيت لحم، بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ط٢، ٢٠٠١، ص ٦٢–٦٥.

(١٠) . عموري، ياسر، «القانون الدولي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين»، في: اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٨، ص١١.

(١١) . سلامة، سعيد، اللاجئون الفلسطينيون قرارات ومعاهدات واتفاقيات، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ٢٠٠٧، ص١١. يشير سعيد سلامة في الصفحة نفسها إلى أن مسألة استثناء اللاجئ الفلسطيني من التعريف الدولي الخاص باللاجئين سالف الذكر ليس الأول من نوعه، إذ سبق أن استثنى قانون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٥٠ اللاجئين الفلسطينيين إذ نص على أن «مسؤولية المفوض الأعلى ... لا يجب أن تشمل:... ت يستمر في تلقي الحماية والمعونة من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى».

(١٢) . زقوت، ناهض، «اللاجئ في القانون الدولي»، رؤية، العدد ٧، آذار ٢٠٠١، ص١٥.

(١٣). عموري، ياسر، مصدر سابق، ص ١٥. يرد تعريف اللاجئين الفلسطينيين في موقع الأونروا الإلكتروني بعبارة مختصرة على النحو الآتي: «هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران ١٩٤٦ وحتى أيار ١٩٤٨، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب ١٩٤٨».

(١٤) . يحيى، عادل، اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨–١٩٩٨ (تاريخ شفوي)، البيرة، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ١٩٩٨، ص١٧.

كبيرة من اللاجئين، مثل اللاجئين داخل الخط الخضر، ونازحي حرب العام ١٩٦٧ من غير اللاجئين، والأفراد المبعدين ضمن سياسة الاحتلال الممنهجة، والذين لم يسجلوا في وكالة الأونروا، والأفراد الذين فقدوا بطاقاتهم الثبوتية بسبب قيام الاحتلال بمنعهم من العودة إلى فلسطين بحجة انتهاء تصريح المغادرة الخاص بهم[١٥].

وقد قدمت بعض الأطراف الدولية مساهمتها الخاصة في تعريف المفهوم، فعلى سبيل المثال اعتبرت الولايات المتحدة اللاجئ «كل من تم اقتلاعه من مكانه نتيجة الصراع»[١٦]، وبذا حاولت تضمين غير الفلسطينيين في التعريف، مثل الجاليات اليهودية في الوطن العربي، والتي استوطنت فلسطين بعد النكبة.

أمَّا جامعة الدول العربية فلم تتمكن من وضع تعريف مناسب للاجئ الفلسطيني، في حين اعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني أنَّ اللاجئين الفلسطينيين هم «المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين سنة ١٩٤٧، سواء من أُخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني»[١٧].

وقدَّم الجانب الفلسطيني من خلال الوفد الفلسطيني– الأردني لمؤتمر أوتاوا في كندا عام ١٩٩٢ تعريفه، حيث اعتبر أنَّ اللاجئين الفلسطينيين « هم كل الفلسطينيين وذرياتهم الذين طردوا مِن أو أُجبروا على ترك بيوتهم في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧(خطة التقسيم) إلى كانون الثاني/يناير ١٩٤٩(اتفاقيات هدنة رودوس) من المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في كانون ثاني ١٩٤٩».

وقد تعرض هذا التعريف لانتقادات لاذعة، إذ اعتبر تساوقًا مع تعريف الاحتلال الإسرائيلي لما يطلق عليه مصطلح « الغائبين»، كما أنه يستثني من تم تهجيره قبل العام ١٩٤٧م[١٨].

أمَّا دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في منظمة التحرير فقد نصَّت في تعريفها على أن اللاجئ الفلسطيني هو:«

١. أي شخص...

- كان في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ مواطنًا فلسطينيًا وفقًا لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٥؛ أو كان في التاريخ المذكور أعلاه أو بعده مقيمًا بشكل دائم في فلسطين ولم يكن مواطنًا في أي بلد آخر أو كانت جنسيته غير محددة وغير واضحة.
- كان مكان إقامته الطبيعي في فلسطين، في المناطق التي أصبحت لاحقًا تحت سيطرة دولة إسرائيل بين ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ و ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩.
- أجبر على ترك مكان إقامته الطبيعي بسبب الحرب ولم يكن بإمكانه الرجوع إليه، نتيجة إجراءات وممارسات السلطات الإسرائيلية.

---

(١٥). عموري، ياسر، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

(١٦). اشتية، محمد، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، البيرة ، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ٢٠٠٩، ص ٤٩٠.

(١٧) . سلامة، سعيد، اللاجئون الفلسطينيون قرارات ومعاهدات واتفاقيات، مصدر سابق، ص ١٢.

(١٨) . المصدر نفسه، ص ١٢.

- كان خارج مكان إقامته الطبيعي في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧، أو بعد هذا التاريخ ولم يكن بإمكانه الرجوع بسبب الحرب أو نتيجة إجراءات وممارسات السلطات الإسرائيلية.
- فقد في أي وقت ما بين ٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٤٧ و ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٨ مصدر رزقه نتيجة للحرب أو بسبب إجراءات وممارسات السلطات الإسرائيلية، سواء أكان هذا اللاجئ أو هذه اللاجئة:
- أحد سكان «القرى الحدودية» في الضفة الغربية الذي فقد حق الوصول إلى أراضيه الزراعية التي أصبح يزرعها بعد ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل.
- أحد سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة الذي فقد عمله في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل .
- أحد أفراد القبائل البدوية، أو شبه البدوية، الذي لم يكن بإمكانه الوصول للمناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل، حيث كان يقوم سابقًا برعي ماشيته أو المتاجرة بها لاحقًا.

٢. ذرية اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم/ زوجاتهم من اللاجئين الفلسطينيين حسب تعريف اللاجئين المذكور أعلاه سواء كان هؤلاء الأشخاص على قيد الحياة أم لا»[١٩].

وقام بعض الفلسطينيين من المتخصصين بقضية اللاجئين الفلسطينيين بوضع تعريف للاجئ الفلسطيني مثل الدكتور سلمان أبو ستة الذي رأى أن اللاجئ الفلسطيني هو «كل فلسطيني (غير يهودي) طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين سنة ١٩٤٨ أو بعدها، أو أخرج منها لأي سبب كان، ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى وطنه السابق، ويبقى اللاجئ محتفظًا بهذه الصفة إلى أن يعود هو ونسله إلى موطنه الأصلي»[٢٠].

المخيم: مقدمة في المفهوم ومراحل التطور

أعطي مفهوم المخيم في التجربة الفلسطينية المعاصرة فضاءًا أرحب من ذلك التعريف العملي الضيق الذي تبنته الأونروا، والذي نص على أنَّه – أي المخيم – «عبارة عن قطعة من الأرض تم وضعها تحت تصرف الوكالة من قبل الحكومة المضيفة، بهدف إسكان اللاجئين الفلسطينيين وبناء المنشآت للاعتناء بحاجاتهم»[٢١].

أمَّا المخيم، كما فهمه الفلسطينيون، فهو «ذلك الفضاء الذي خصص للاجئين في انتظار ما سيحل بهم، وبالتالي لا يمكن النظر للمخيم إلا كوليد النكبة وتوأم اللاجئ، وكمعطىً مكاني وثقافي واجتماعي ونضالي، وكإطار للعلاقات التقليدية التي أعيد إنتاجها داخل الخيام كتأكيد على معنى الوجود لدى اللاجئين المرتبط بالماضي الذي يصعب تخيل التنازل عنه»[٢٢].

وتجمع المخيمات الكثير من الصفات والخصائص المشتركة، يأتي في مقدمتها مظاهر الحياة القاسية والبؤس الشديد، مثل انتشار البطالة، ومعدلات الفقر العالية، والاكتظاظ السكاني الشديد، وضعف البنية التحتية، وتردي مستوى الخدمات المختلفة[٢٣].

---

(١٩) . المصدر نفسه، سلامة، سعيد، اللاجئون الفلسطينيون قرارات ومعاهدات واتفاقيات، ص ١٣.

(٢٠). عيتاني، مريم، ومناع، معين، معاناة اللاجئ الفلسطيني، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠، ص٩٥.

(٢١) . لمحة عامة عن الأونروا، موقع الأونروا الالكتروني، http://www.unrwa.org/arabic.php، (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

(٢٢). حمام، أنور، « قراءة في المراحل المتعاقبة التي مر بها المخيم»، الموقع الالكتروني للنائب حسام خضر، http://hussamkhader.org/ar/. (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

(٢٣) . حمام، أنور، الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني شمل، ١٩٩٩، ص ٨.

وقد مرت المخيمات في الأراضي الفلسطينية[٢٤]، تاريخيًا، بعدة مراحل، يمكن إجمالها في الآتي[٢٥]:

مرحلة التكوين والعزلة عن المحيط ١٩٤٨-١٩٦٧:

اتسمت هذه المرحلة في بداياتها بعدم استقرار أعداد كبيرة من اللاجئين مكانيًا، إذ انتشر اللاجئون مع عائلاتهم في السهول والجبال والأودية ومقرات المدارس والمساجد...، وقد ساهمت بعض المنظمات الدولية الإنسانية، في توفير بعض المستلزمات الأساسية للاجئين، كالصليب الأحمر الذي قدَّم الخيام والطعام وبعض المساعدات العينية والأدوية بشكل دوري[٢٦].

وشهدت هذه المرحلة تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى المعروفة اختصارا بوكالة «الأونروا»، ووضعت اللبنات الأولى للمخيمات، وبدأ اللاجئون بالاستقرار داخلها، حيث توزعوا على حاراتها التي حددت غالبًا على أساس الانتماءات العائلية والمناطقية.

وقد اكتسب المخيم في هذه المرحلة خصوصيته، إذ إنَّه وجد «في منطقة الرماد في كل شيء، جغرافيًا لكونه قريب من المدينة لكنه ليس منها، وثقافيًا باعتباره غريبًا عن النسيج الاجتماعي وممنوعًا من الاندماج فيه، واقتصاديًا باعتبار موارده تأتي جاهزة، وهو ممنوع من الانخراط في الدورة الإنتاجية، وسياسيًا باعتباره ممنوعًا من المشاركة والتمثيل والانتخاب... وحافظ المخيم- كمزيج من قيم قروية ومدنية- على دور النسيج الاجتماعي القروي القائم على الروابط العائلية والعشائرية... واشترك المخيم في مضمونه وشكله مع صفات الأحياء الفقيرة من حيث البؤس والمشاكل الاجتماعية[٢٧].

تميزت هذه المرحلة بتشكل المنظمات الأهلية والمؤسسات والمراكز الإغاثية، ولعبت الأونروا دورًا مركزيًا في إنشاء العديد منها مثل مراكز توزيع الأغذية والمؤن والمراكز الشبابية والنسوية، وقد تم افتتاح خُمس المؤسسات العاملة في المخيمات منذ بداية خمسينيات القرن الماضي[٢٨].

ومع مرور الوقت حدثت بعض التغيرات داخل المخيمات، إذ تم استبدال الخيم بغرف صغيرة بإشراف الأونروا، وأضيفت إليها لاحقًا بعض المرافق، لكنَّها ظلت تعاني من العزلة عن باقي نسيج المجتمع الفلسطيني، حيث بدت واضحةً مظاهر الفجوة بين المخيم ومحيطه العمراني على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والنفسية.

---

(٢٤). أقصد بالأراضي الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٢٥) . أود الإشارة هنا إلى أنَّ حالة اللجوء لا تقتصر على مخيمات الضفة فقط ، إذ سكن بعض اللاجئين داخل المدن الفلسطينية، ومن الأمثلة على ذلك اللاجئين في قلقيلية، الذين يشكلون ما يعادل نصف سكان المحافظة دون أنْ يعيشوا في مخيمات، ويفسر رئيس اللجنة الشعبية في قلقيلية السيد معتصم قشوع هذه الظاهرة بتضافر بعض العوامل، منها: التلاصق الجغرافي، حيث عدت غالبية أراضي قلقيلية في مناطق الخط الأخضر، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القوية جدا بين أهالي قلقيلية والمناطق المجاورة داخل الخط الأخضر قبل عام ١٩٤٨ الأمر الذي سهَّل على اللاجئين السكن داخل المحافظة والتملك فيها. مقابلة مع معتصم قشوع، قلقيلية، ١٨ / ٥ / ٢٠١٢.

(٢٦) . يحيى، عادل، قصة مخيم الجلزون(تاريخ شفوي)، البيرة، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ٢٠٠٦، ص، ٣٩-٤٢.

(٢٧) . إشتية، محمد، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٥٣٨.

(٢٨) . سعيد، نادر، البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، ٢٠٠٠، ص ١٤.

تجذر الوعي وبداية التغيرات ١٩٦٧-١٩٨٧:

دخلت المخيمات في هذه الفترة مرحلة جديدة من التحولات على الصعد المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ برزت إلى الوجود عدة عوامل ساهمت في إعادة الاعتبار للقضية. فقد أدى صعود الحركات الفلسطينية المقاومة، وانخراط اللاجئين فيها، وإعادة بلورة الهوية الوطنية، بحيث أصبح اللجوء أحد أهم مكوناتها، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجِّروا منها في مقدمة الهموم الوطنية.

كما اضمحلت بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ كافة المقولات التي حمَّلت اللاجئ الفلسطيني مسؤولية النكبة، ولعب التحسن الاقتصادي الكبير الذي شهدته المخيمات، تحديدًا بعد انخراط اللاجئين في سوق العمل الخليجي، وكذا في سوق العمل الإسرائيلي، دورًا بارزًا في التخفيف من الضائقة الاقتصادية التي كانوا يعانون منها.

وقد شهدت بيوت المخيمات في هذه المرحلة توسعًا أفقيًا وأضيفت إليها العديد من المرافق، وأقيمت الأسوار لتحديد الملكية، ثمَّ بدأ التوسع العمودي بشكل ملحوظ، كما أزيلت العديد من الحواجز النفسية والاجتماعية التي كانت سائدة بين المخيمات من جهة والمناطق المحيطة بها من جهة أخرى[٢٩].

مرحلة الانتفاضة الأولى وقيادة النضال الوطني:

دخلت الضفة الغربية وقطاع غزة انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧، وقد شكَّلت في حينها، تطورًا نوعيًا للنضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وكان طابع الفعل المقاوم على الأرض سلميًا وذو سمة جماهيرية، وقد تميزت المخيمات بريادتها للفعل المقاوم، فعلى سبيل المثال، انطلقت الشرارة الأولى للإنتفاضة من مخيم بلاطة قرب مدينة نابلس، وبعدها انتشرت في باقي المناطق.

وعلى الرغم من أنَّ المخيمات دفعت إبان الانتفاضة الأولى، أثمانًا باهظة من أرواح أبنائها وممتلكاتها العامة والخاصة، إلا أنَّ كثيرون منهم يعتبرون أنَّ لتلك الفترة سمات إيجابية لم تتكرر طوال تاريخ الصراع مع الإحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواءً في نجاح الفلسطينيين في إبداع فعل مقاوم يرقى لمستوى التحدي مع الاحتلال، ويلقى قبولاً دوليًا ويجذر الهوية الوطنية الجامعة، أو في النجاح الباهر في إدارة شؤون المجتمع المحلي ونسج علاقات اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد تضامنية[٣٠].

التراجع عن الإنجازات ومحاولات وقف التراجع: ١٩٩٤-٢٠١٢:

شهدت القضية الفلسطينية تحولات جذرية إثر توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية، وكان لهذه التطورات تداعياتها المختلفة على المخيمات، حيث واكب انتقال السيطرة على غالبيتها في الضفة من قوات الاحتلال إلى السلطة سلسلة من التغييرات الإدارية والتنظيمية داخلها، حيث منحت صفة تمييزية عن باقي

---

(٢٩) . اشتيوي، سعاد حسن محمد، دمج المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا في البيئة الحضرية المجاورة : حالة دراسية لمخيم بلاطة – نابلس، (رسالة ماجستير)، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، ص ٤٠.

(٣٠) . للمزيد من المعلومات حول التحولات الإيجابية على حياة اللاجئين الفلسطينيين داخل مخيمات الضفة الغربية إبان الانتفاضة الأولى، أنظر: المالكي. مجدي، التحول في الهوية السياسية للاجئي المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحث ضمن كتاب: اللاجئون الفلسطينيون: حقوق، وروايات، وسياسات، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠١١، ص ١٩٠-١٩١.

الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظات، حتى باتت – أي المخيمات، على حد تعبير أحد الكتَّاب «جزرًا مستقلة قانونيًا وسيادة عن السلطة، لا سيما أجهزتها التنفيذية، وتحديدًا الأمنية منها»[٣١].

ومن التطورات الأخرى انتشار العديد من المؤسسات والجمعيات والمراكز التي تعنى بقضايا اللاجئين الحقوقية والخدماتية، مثل اللجان الشعبية المختلفة والجمعيات الحقوقية والخيرية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مخيم بلاطة من أوائل مخيمات الضفة النشطة في مأسسة هذا العمل حيث تم إنشاء أول لجنة للدفاع عن حقوق اللاجئين في العام ١٩٩٤.

ويرى البعض بأن التسارع في إنشاء المؤسسات والمراكز خصوصًا ذات الطابع الجماهيري والتعبوي والحقوقي جاء كرد على نتائج عملية التسوية المخيبة لآمال اللاجئين في إيجاد حل لقضيتهم. وقد وصل عدد هذه المؤسسات والمراكز العاملة داخل مخيمات الضفة حوالي ٩٢ مؤسسة أي بواقع ٤,٢ مؤسسة لكل مخيم[٣٢].

في المقابل شهدت المخيمات، منذ عام ١٩٩٤، تراجعًا كبيرًا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فسياسيًا عجز مشروع التسوية عن تحقيق حلم العودة للاجئين، فباتوا أكثر قلقًا على مستقبل قضيتهم، وبدأت النظرة للمخيمات كـ «مشكلة وعبئًا حقيقيًا» على السلطة تتسع بشكل كبير لدى الأوساط الرسمية[٣٣].

كما تراجع الوضع الاقتصادي للاجئين، نتيجة لعدة عوامل منها هشاشة الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفقدان الأيدي العاملة في المخيمات لمراكز العمل داخل الخط الأخضر، وتقليص الأونروا لمساعداتها...إلخ، كما شهدت المخيمات انحسارًا للقيم الاجتماعية ذات الأبعاد التضامنية، وتزايد الإخلال بالآداب العامة، وتقديم المصالح الشخصية كأولوية في تحديد المواقف المختلفة[٣٤]، وانتشرت بشكل أكبر ظاهرة العنف الداخلي التي رآها البعض تعبيرًا صارخًا عن تداعيات انحسار الفعل المقاوم ضد الاحتلال، وارتداده على شكل طوش تستخدم فيها الآلات الحادة والأسلحة النارية ويسقط فيها ضحايا[٣٥].

المخيمات في الضفة الغربية : النشأة ومراحل التطور.

تضم الضفة الغربية وحدها ثلث مجموع المخيمات الفلسطينية، أقيمت غالبية مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية بإشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين – الأونروا– بعد النكبة مباشرة بين عامي ١٩٤٨–١٩٥٢، وفيما يلي نبذة مختصرة عن نشأتها ومراحل تطور الحياة فيها[٣٦]:

---

(٣١) . المصدر نفسه، ص ١٩١.

(٣٢) . سعيد، نادر، مصدر سابق، ص ١٤–١٥.

(٣٣) . اشتية ، محمد، مصدر سابق، ص ٥٣٨.

(٣٤) . أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة: ثلاثة أحياء فلسطينية في زمن الاحتلال، رولى أبو دحو، وآخرون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠١٠ ص ٨١–٨٢.

(٣٥) . زيادة، أديب، «القتل الطائش بين غيبة القانون وضرورات (العصا)»، مجلة العودة الالكترونية، العدد ٩، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٨.

(٣٦). جرى ترتيب المخيمات هجائيًا، كما بُدئ بالمخيمات المعترف بها من قبل الأونروا وعددها ١٩ مخيمًا، ثمَّ المخيمات غير المعترف بها من قبل الأونروا وعددها ٣ مخيمات، وقد تم الاعتماد– بشكل أساسي– في المعلومات حول المؤسسات والمراكز والجمعيات العاملة في المخيمات على بيانات الأونروا المنشورة على موقعها الالكتروني، في حين اعتمد على احصائيات السكان على بيانات الأونروا على موقعها الإلكتروني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مخيم الأمعري

أنشأ الصليب الأحمر المخيم على قطعة أرض تابعة لمدينة البيرة عام ١٩٤٩، حيث بلغت مساحتها ٩٢ دونمًا، وينحدر غالبية سكان المخيم من ٣ مدن وعدة قرى؛ منها: مدينة اللد، ومدينة الرملة وقراها، مثل: أبو شوشة، بيت نبالا، جمزو، دير طريف، صرفند الخراب، بير معين، الحديثة، دير أيوب، صيدون، الطيرة، عنابة، القباب، المغار، النعاني، وادي حنين، عاقر، وقرى مدينة القدس مثل: ساريس، قالونيا، لفتا، المالحة، ومدينة يافا وقراها، مثل: بيت دجن، سلمة، العباسية، كفر عانة، يازور، وقرى الخليل، مثل : تل الصافي، الدوايمة، وقرى غزة مثل: بربرة وغيرها[٣٧].

رسم بياني رقم (١) يوضح نسب اللاجئين في مخيم الأمعري وفق أصولهم، أيار/مايو [٣٨] ٢٠٠٨

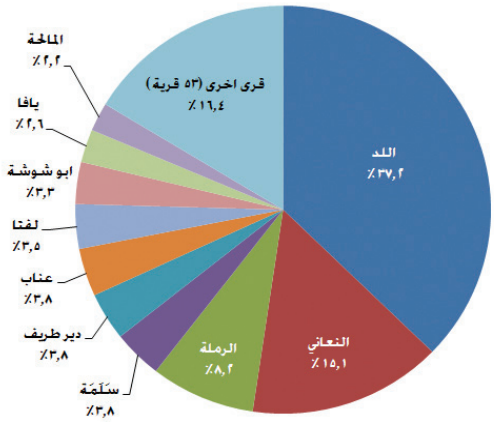

توسع المخيم مع الوقت حتى أصبحت مساحته ٣٦٠ دونمًا، ويرجع البعض تسمية المخيم لقربه، حين إنشائه، من مصنع نسيج يدعى مصنع النسيج للأمعري أو منجرة لصاحبها السوري الأصل من عائلة الأمعري.

باشرت وكالة الأونروا بتقديم خدماتها للمخيم منذ العام ١٩٥٠، وقد استبدل السكان – كما حدث مع غالبية المخيمات الأخرى– الخيام ببيوت اسمنتية تحت إشراف الوكالة عام ١٩٥٧، حيث حصلت العائلات التي لا يزيد عدد أفرادها عن خمسة أشخاص على مسكن مؤلف من غرفة واحدة فيما حصلت العائلات الأكبر على مساكن من غرفتين، ويتبع المخيم، حسب تصنيفات اتفاق أوسلو، إلى مناطق «أ» حيث يخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية التامة.

---

(٣٧). مخيم الأمعري للاجئين، الموقع الالكتروني لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=1208، (تاريخ الزيارة ١٥ / ٥ / ٢٠١٢). يحوي هذا الموقع على نبذة مختصرة عن ١٠ مخيمات فقط من مخيمات الضفة الغربية وهي بالترتيب: نور الشمس، عقبة جبر، الأمعري، الجلزون، سلواد، عين عريك، دير عمار، الفارعة ، الفوار، عسكر.

(٣٨). زيادة ، أديب، دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بيروت، دار العودة للدراسات والنشر، ٢٠١١، ص ١٤٢

بلغ عدد سكان الأمعري عام ١٩٥٥ حوالي ١٨٧٨ نسمة، في حين أصبح العدد عام ١٩٦٧، حوالي ٣٣٦٣ نسمة[٣٩]، وارتفع العدد عام ٢٠٠٧– حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– ليصبح ٥٠١٤ نسمة، ووصل عام ٢٠١٢ إلى ٥٧٢٥ نسمة[٤٠]، أمَّا أحدث البيانات الصادرة عن الأونروا فتشير إلى أن العدد قد بلغ ١٠٨٩١ نسمة[٤١].

ويعود الاختلاف في بيانات الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بعدد سكان مخيم الأمعري – كذا غالبية المخيمات في الضفة الغربية كما سنرى لاحقًا– إلى اعتماد بيانات الأونروا على سجلاتها التي تتضمن قوائم باللاجئين المسجلين لديها كمقيمين في المخيم، بغض النظر إن كانوا يسكنون فيه فعليًا أم لا، في حين تعتمد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تعداد فعلي للسكان المقيمين داخل المخيم.

أمَّا السبب في أن تعداد الأونروا يشير إلى عدد أكبر للسكان في مخيم الأمعري من تعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– ينطبق هذا على الجزء الأكبر من المخيمات في الضفة الغربية كما سيبين لاحقًا– فيعود إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يجري تعداده داخل المخيمات معتمدًا على مساحتها المقررة من قبل الاونروا سنة تأسيسها، دون الأخذ بعين الاعتبار تمدد بعضها، كما أنَّه يستثني أبناء المخيمات الذين غادروها للعيش في المدن بحكم الاكتظاظ أو تحسن أوضاعهم المعيشية[٤٢].

يحوي المخيم على مدرستين، تعمل المدرسة الابتدائية للبنات بنظام الفترتين، في حين تقع مدرسة الأولاد خارج حدوده، وتتواجد عدة مؤسسات ومراكز مجتمعية أنشئ بعضها في السنوات الأولى من تأسيسه مثل مركز المرأة الذي افتتح عام ١٩٥٢ ونادي الشباب الذي افتتح عام ١٩٥٣، أما مركز الطفل فقد أنشئ عام ١٩٩٦[٤٣]، وفيه مركز صحي ووحدة علاج طبيعي ومركز إعادة تأهيل مجتمعي ومركز برامج نسائية وروضة أطفال ومركز توزيع أغذية، وتتوفر فيه شبكات كهرباء عامة ومياه وصرف صحي وخدمة جمع النفايات، ويشتهر المخيم بفريقه الرياضي لكرة القدم، الذي فاز أكثر من مرة ببطولة أندية فلسطين، كما أنه مثَّل فلسطين دوليًا أكثر من مرة [٤٤].

مخيم بلاطة

أنشأه الصليب الأحمر عام ١٩٤٨ على أراض زراعية تابعة لقرية بلاطة، وضمن حدود بلدية نابلس، في أقصى الطرف الغربي لسهل عسكر، بمساحة ٢٥٢ دونمًا، توسعت لاحقًا حتى أصبحت ٤٦٠ دونمًا، ويعود اختيار مكانه –حسب بعض المصادر– إلى خصوبة أرضه، حيث كان في ذهن المؤسسات الإغاثية الدولية

---

(٣٩). الصوباني، صلاح ، «المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة»، مجلة صامد، العدد٨٣، كانون ٢ – شباط– آذار١٩٩١، ص١٥.

(٤٠). التجمعات السكانية في محافظة رام الله والبيرة حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧– ٢٠١٦، الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/Rmallaha%20.htm، (تاريخ الزيارة ١٥ / ٥ / ٢٠١٢). يحوي الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تقديرات لعدد السكان في مختلفة التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها جميع المخيمات حتى عام ٢٠١٢ باستثناء مخيم شعفاط.

(٤١) . إجمالي عدد اللاجئين المسجلين– ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE3.pdf (تاريخ الزيارة).

(٤٢). مقابلة مع محمد عليان، رئيس اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة، رام الله، ٥ / ٦ / ٢٠١٢.

(٤٣). أبو دحو، رولى وآخرون، أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة، مصدر سابق، ص٥٦.

(٤٤). مخيم الأمعري للاجئين، الموقع الالكتروني للأونروا، ttp://www.unrwa.org/atemplate.php?id=148، (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

تمكين اللاجئين من العمل في الزراعة [٤٥]، ويقع بمحاذاة الطريق الرئيس المتجه من نابلس شرقًا وجنوبًا إلى القدس، وينحدر سكان المخيم من قرىً تابعة لمناطق اللد ويافا والرملة، والعديدون منهم ذوو أصول بدوية[٤٦].

شكل رقم (٢) يوضح نسب اللاجئين في مخيم بلاطة وفق أصولهم/أيار [٤٧]٢٠٠٨

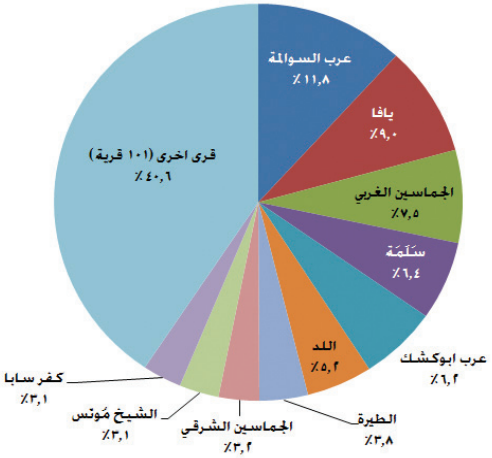

وقد استبدلت خيام اللاجئين في مخيم بلاطة ببيوت اسمنتية بعد أعوام قليلة من النكبة، وذلك بإشراف الأونروا، وحسب بعض المصادر، فقد كانت المساحة الإجمالية للوحدة السكنية حوالي ١٢ مترًا مربعًا، مسقوفة بألواح «الزينكو»، أمَّا أرضيتها فكانت «صبَّة» – طبقة من الإسمنت الناعم – ، وقد أطلق عليها السكان في حينه اسم الخزان[٤٨].

بلغ عدد سكان المخيم في العام ١٩٥٥ حوالي ٤٧٣٤ نسمة، وأرتفع عام ١٩٦٧ إلى ٦٨٩٧ نسمة، أما عام ٢٠٠٧ فقد أصبح العدد ١٥٢٤٧ نسمة، ثمَّ تضاعف ليصل عام ٢٠١٢ إلى ١٦٩٢٥ نسمة[٤٩]، وتشير تقديرات الأونروا إلى أن العدد أكبر من ذلك، حيث أنَّه يصل إلى ٢٤١٢٤ نسمة[٥٠].

يحوي المخيم على مدرستين للبنين ابتدائية وإعدادية وكذا للإناث، كما يوجد فيه العديد من المراكز ذات الطابع الخدماتي التابعة للأنروا، مثل مركز توزيع أغذية، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركزين للأطفال، ومركز برامج نسائية، ومركز صحي، وثمانية مراكز صحية أخرى تابعة لجهات أخرى، والمخيم مرتبط بشبكات كهرباء وماء وصرف صحي وخدمة جمع النفايات، لكنَّ شبكتا المياه والصرف الصحي تعانيان من

---

(٤٥). اشتيوي، سعاد، مصدر سابق، ص ٥٢. شكَّل العمل في الزراعة ملاذًا للاجئين من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانوا يعانون منها، لكن إختيار أماكن المخيمات في المناطق الزراعية ، لا يمكن النظر اليه بمعزل عن مشاريع التوطين التي اشرفت عليها المؤسسات الدولية والدول الكبرى مقدمة لنسيان حق العودة.

(٤٦). مخيم بلاطة للاجئين، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=152، (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢)، الصوباني، صلاح ، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص٢٨.

(٤٧) . زيادة، أبيب. مصدر سابق، ص ١٤٦

(٤٨) . اشتيوي، سعاد، مصدر سابق، ص٥٢.

(٤٩). التجمعات السكانية في محافظة نابلس حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧–٢٠١٦، الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/nablsa.htm، (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

(٥٠). إجمالي عدد اللاجئين المسجلين– ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

عدة مشاكل، أمَّا في فصل الصيف، فيعاني السكان من شح المياه؛ إذ يعمل نظام التوزيع أربعة أيام في الأسبوع فقط [٥١].

والمخيم مركز مشهور في نشاطه السياسي والنضالي، فقد كان من المخيمات السباقة لتأسيس لجنة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وذلك في العام ١٩٩٤، كما كانت له مشاركته الملحوظة في محطات النضال المختلفة تحديدًا إبان الانتفاضتين الأولى والثانية، وينتسب للمخيم عددٌ من قادة العمل الوطني الفلسطيني، أمثال الشهيد القائد جمال منصور والنائب القائد حسام خضر وغيرهما.

مخيم بيت جِبْرين

أقيم عام ١٩٥٠ في مدينة بيت لحم، على قطعة أرض استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية، وهو الأصغر من حيث المساحة بين المخيمات التابعة للأونروا، حيث تبلغ مساحته ٠,٢ كيلو متر مربع، ويطلق عليه اسم مخيم العزة، نظرًا لأنَّ ٦٠٪ من سكانه ينتمون لعائلة العزة[٥٢].

شكل رقم (٣) يوضح نسب اللاجئين في مخيم بيت جبرين وفق أصولهم/أيار [٥٣] ٢٠٠٨

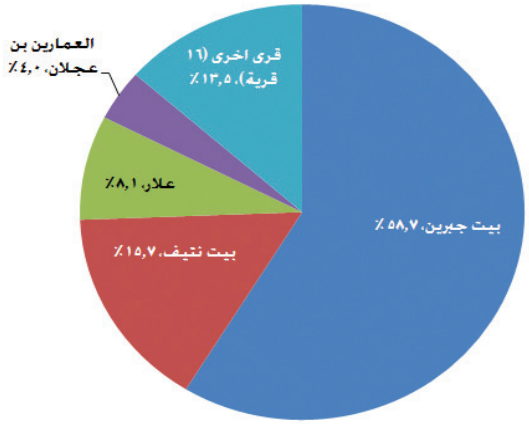

بلغ عدد سكان المخيم عند التأسيس ٩١٨ نسمة، وانخفض عام ١٩٦٧ إلى حوالي ٨٢٣ نسمة[٥٤]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فقد أصبح العدد ١٥١٠ نسمة، ووصل عام ٢٠١٢ إلى ١٧٣١ نسمة[٥٥]، في حين تشير إحصائيات الأونروا إلى أن العدد قد بلغ ٢١٤٩ نسمة[٥٦].

---

(٥١). مخيم بلاطة للاجئين، موقع الأونروا الإلكتروني، مصدر سابق.

(٥٢). الصوباني، صلاح، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص٢٨.

(٥٣) . زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٥١

(٥٤). الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧، ص.٥٩٥.

(٥٥). التجمعات السكانية في محافظة بيت لحم حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http:// www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/betleha.htm، (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

(٥٦). إجمالي عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

يرتبط المخيم بشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، لكنه يفتقر للخدمات الأخرى؛ لذا يضطر سكانه الاعتماد على خدمات الأونروا الموجودة في مخيمي عايدة والدهيشة ومكتب الأونروا الفرعي في بيت لحم، كما أن مقر مكتب الخدمات موجود أيضًا في مخيم عايدة، فعلى سبيل المثال يذهب طلاب المخيم الذكور إلى مدرسة البنين في مخيم عايدة، وتذهب الطالبات إلى مدرسة الإناث في مخيم الدهيشة، الذي يستخدمه المرضى في الخدمات الصحية.[٥٧].

مخيم الجلزون

أقيم عام ١٩٤٩، على قطعة أرض جبلية شمال مدينة رام الله إلى الغرب من الطريق الواصل بين رام الله ونابلس، استأجرها الصليب الأحمر من أهالي قرية جفنا، وتبلغ مساحتها حوالي ٢٤٠ دونمًا، وقد أصبحت عام ١٩٨٨ حوالي ٣٣٧ دونمًا.

وهنالك عدة آراء حول التسمية؛ منها وجود عين ماء بهذا الاسم، كانت في المكان، أو نسبة لوادي الحلزون الممتد شمالًا نحو قرية جفنا، أو هي كلمة يونانية مكونة من مقطعين، الأول (Jalaz) ويعني الينابيع الوافرة، والثاني (zone) ويعني منطقة، وقد وصل اللاجئون إلى مخيم الجلزون بعد أن استقروا لفترة وجيزة في قرى شبتين ونعلين وشقبا ورنتيس ودير عمار وجمًّالا، سكنوا الخيام حتى عام ١٩٥٥، حيث تم إيواؤهم في غرف صغيرة[٥٨].

ويحد المخيم من الشمال قرى جفنا وعين سينيا وبيرزيت ومن الجنوب قرية سردا ومن الشرق قرية دورا القرع ومن الغرب سردا وأبو قش، ويقع المخيم –وفق تصنيفات اتفاق أوسلو– في المنطقة «ب»، التي تخضع لإدارة مشتركة بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

وينحدر سكانه من ٤٥ قرية ومدينة فلسطينية، خصوصًا مدينتي اللد والرملة وقرى بيت نبالا والعباسية وعنابة والدوايمة والسافرية وأم الزينات وكفر عانة والمزيرعة ورنتية ووادي حنين وقولية ودير طريف وسلمة وصرفند الخراب وطيرة دندن وجمزو وخربة السدرة والفالوجة والخيرية وساقية وصرفند العمار وصبارين وغيرها، إضافة لعدد قليل من سكان قريتي نوبا وعمواس المهجرتين عام [٥٩]١٩٦٧.

بلغ عدد سكان الجلزون عام ١٩٥٥ حوالي ٢٨٥٥ نسمة، ارتفع عام ١٩٦٧ إلى ٣٠٧١ نسمة[٦٠]، في حين وصل العدد عام ٢٠٠٧ لـ٧٧٠٨ نسمة، وقُدِّر عام ٢٠١٢ بـ٨٩٢٢ نسمة[٦١]، أمَّا بيانات الأونروا فتشير إلى أن العدد قد وصل إلى ١١٦٣٦ نسمة[٦٢].

---

(٥٧). مخيم بيت جبرين، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=153، (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

(٥٨) . سلامة، سعيد، الذكرى الثانية والستون للنكبة، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠١٠، ص٢٠٥.

(٥٩) . يحيى، عادل، قصة مخيم الجلزون، مصدر سابق، ص ١٩.

(٦٠). الصوباني، صلاح، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٦١). التجمعات السكانية في محافظة رام الله والبيرة حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧–٢٠١٦، مصدر سابق.

(٦٢). إجمالي عدد اللاجئين المسجلين– ملخص (٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

شكل رقم (٤) يوضح نسب اللاجئين في مخيم الجلزون وفق أصولهم/أيار ٢٠٠٨[٦٣]

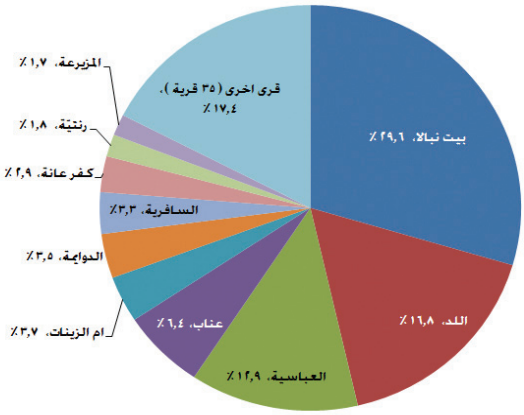

يحوي المخيم على مدرستين، تعمل واحدة منهما بنظام الفترتين، كما يوجد فيه العديد من المراكز الخدماتية التابعة للأونروا مثل مركز إرشاد وظيفي، ومركز توزيع أغذية، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز نسوي، ومركز علاج طبيعي، ومركز صحي، وهنالك مركزان صحيان آخران تابعان لجهات أخرى، وتتوفر داخل المخيم شبكات عامة للكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، إلاَّ أن العديد من المساكن ليست متصلة بنظام الصرف الصحي، وعوضًا عن ذلك فهي تلجأ لاستخدام مراحيض خاصة متصلة بحفر امتصاصية أو تسمح للمياه العادمة بالجريان في الطرقات[٦٤].

مخيم جنين

تأسس عام ١٩٥٣، في منطقة على أطراف سهل مرج بن عامر، تحيط به بعض التلال، ويمر بوادي الجدي وبمنطقة سهلية تعرف بمنطقة الساحل، وهو ضمن حدود بلدية جنين[٦٥]، وقد استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية، وينحدر سكانه من عدة قرىً في منطقة حيفا منها زرعين وصبارين وإجزم والمزار وغيرها، ونظرًا لقربهم من مناطق سكناهم التي هجِّروا منها؛ فإنهم حرصوا على توثيق صلاتهم بأقاربهم داخل الخط الأخضر[٦٦].

بلغ عدد سكانه عند التأسيس حوالي ٤٠٠٠ نسمة، ارتفع عام ١٩٦٧ إلى ٥٠١٩ نسمة[٦٧]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فوصل إلى ١٠٢٤٧ نسمة، و بلغ عام ٢٠١٢ حوالي ١١٦٦٠ نسمة[٦٨]، وتبين بيانات الأونروا إلى أن العدد أكبر من ذلك إذ يصل إلى ١٦٧١٩ نسمة[٦٩].

(٦٣). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٥٣

(٦٤). مخيم الجلزون، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=159، (تاريخ الزيارة ١٧ / ٦ / ٢٠١٢).

(٦٥). الصوباني، صلاح ، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٦٦). مخيم جنين، الموقع الالكتروني للاونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=160. (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

(٦٧). الصوباني، صلاح ، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٦٨) . التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/jenna.htm، (تاريخ الزيارة ١٦ / ٥ / ٢٠١٢).

(٦٩). إجمالي عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

شكل رقم (٥) يوضح نسب اللاجئين في مخيم جنين وفق أصولهم/أيار [٧٠] ٢٠٠٨

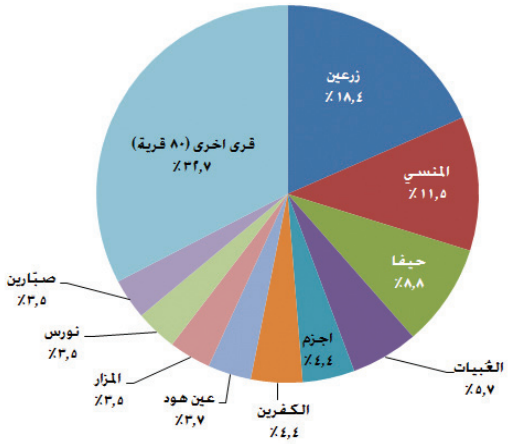

يحوي المخيم على مدرستين، تعمل واحدة منهما بنظام الفترتين، في حين وفرت الأونروا العديد من المراكز الخدمية داخله، مثل: مركز توزيع أغذية، ومركز صحي، ووحدة علاج طبيعي، ومركز تأهيل مجتمعي، ومركز برامج نسائية[٧١].

أصبح المخيم منذ توقيع اتفاق أوسلو تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية، وقد اشتهر بالأحداث الجسيمة التي مر بها إبان انتفاضة الأقصى، حيث حاصره جيش الاحتلال الإسرائيلي لعدة أيام، وأدت المواجهات التي اندلعت عقب ذلك إلى مقتل ٢٣ من جنود الاحتلال وإصابة آخرين، في حين استشهد ٥٢ فلسطينيًا، ودمرت الدبابات أكثر من ١٥٠ بناية سكنية تدميرا كاملا، في حين أصبح عدد آخر غير صالح للسكن، وواجهت عملية إعادة الإعمار الكثير من المعوقات؛ يأتي في مقدمتها ممارسات الاحتلال القمعية، حيث قام قناص من جيش الاحتلال بقتل مدير مشروع إعادة الإعمار السيد إيان هوك أثناء وجوده في مجمع الأونروا في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢.

مخيم الدهيشة

أنشئ عام ١٩٤٩، على قطعة أرض على يسار الطريق الرئيس بيت لحم الخليل، وكانت الأونروا قد استأجرت الأرض من الحكومة الأردنية لصالح اللاجئين[٧٢]، وقد بلغت مساحتها في حينه ٢٥٨ دونمًا توسعت إلى ٣٢٠ دونمًا، ويقع ضمن حدود بلدية بيت لحم، وهو محاط بعدة قرى؛ إذ يحده من الجنوب قرية أرطاس، ومن الغرب قرية الخضر، ومن الشرق مدينة بيت لحم، ومن الشمال ضاحية الدوحة، وينحدر غالبية سكانه من قرىً غرب القدس وغرب الخليل مثل زكريا وبيت نتيف وبيت عطاب وراس أبو عمار وغيرها[٧٣].

(٧٠). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٥٦

(٧١). مخيم جنين، موقع الأونروا الإلكتروني، مصدر سابق.

(٧٢). المصدر نفسه.

(٧٣). الصوباني، صلاح ، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص ٢٤.

بلغ عدد سكانه عند تأسيسه ٣٢٠٠ نسمة، ارتفع عام ١٩٦٧ إلى ٤١٤٩ نسمة[٧٤]، أمّا عام ٢٠٠٧ فوصل العدد إلى ٨٦٢٦ نسمة، وقدِّر عام ٢٠١٢ بـ ٩٨٨٧ نسمة[٧٥]، وحسب بيانات الأونروا فقد بلغ عدد السكان حوالي ١٣٣٦٨ نسمة[٧٦].

وهو يحوي مدرستين، والعديد من المراكز الخدماتية التابعة للأونروا، مثل مركز توزيع أغذية، ومركز تأهيل مجتمعي، ومركز طفولة، ومركز برامج نسائية، ومركز صحي، وهناك مركزان صحيان آخران تابعان لجهات أخرى، وتتوفر فيه شبكات للمياه والكهرباء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، إلا أنّ ١٥٪ من المساكن غير مرتبطة بشبكة الصرف الصحي[٧٧].

شكل رقم (٦) يوضح نسب اللاجئين في مخيم الدهيشة وفق أصولهم/أيار[٧٨] ٢٠٠٨

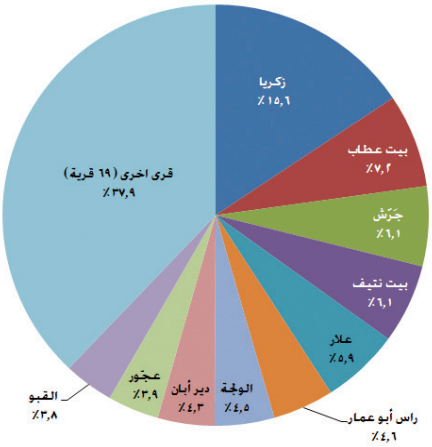

ساهم سكانه في مختلف مراحل النضال، وتحديدًا في الانتفاضتين الأولى والثانية، وكان أن تعرض لاعتداءات كثيرة من القوات الإسرائيلية والمستوطنين، الذين أدّعوا في ثمانينيات القرن الماضي بأن أرض المخيم ملك لليهود؛ بحجة أنها بيعت قبل النكبة للصندوق الصهيوني (الكيرن كيميت)، وأراد الصهاينة إقامة مستوطنة زراعية عليها بهدف حماية القدس[٧٩].

---

(٧٤). الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص٥٩٥.

(٧٥). التجمعات السكانية في محافظة بيت لحم حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧–٢٠١٦، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http:// www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/betleha.htm، (تاريخ الزيارة ١٧ / ٥ / ٢٠١٢).

(٧٦). إجمالي عدد اللاجئين المسجلين– ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(٧٧). مخيم الدهيشة، موقع الأونروا الإلكتروني، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=156، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢) .

(٧٨). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٦١

(٧٩) . الصوباني، صلاح ، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص ٢٥.

مخيم دير عمَّار

أقيم عام ١٩٤٩ على قطعة أرض إلى الشمال الغربي من قرية دير عمار والجنوب الغربي من قرية جمَّالا، على بعد ٣٢ كم من مدينة رام الله، وهي من أملاك سكان قرية دير عمار من غير اللاجئين، وقد بلغت مساحتها عند تأسيس المخيم ١٤٥ دونمًا، منها ٩٨ دونمًا زراعية[٨٠]، وينحدر غالبية سكانه من قرى بيت نبالا ودير طريف، في حين ينحدر بعضهم من قرى أبو الفضل، وجمزو، والطيرة، ويازور وغيرها[٨١].

بلغ عدد سكان المخيم عند التأسيس حوالي ٣٠٠٠ نسمة، انخفض العدد عام ١٩٦٧ إلى ١٣٥٧ نسمة[٨٢]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فقد ارتفع العدد إلى ١٨٠٩ نسمة، ووصل عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٩٤ نسمة[٨٣]، وتقدر الأونروا العدد بـ ٢٤٥٥ نسمة[٨٤].

شكل رقم (٧) يوضح نسب اللاجئين في مخيم دير عمَّار وفق أصولهم/أيار[٨٥] ٢٠٠٨

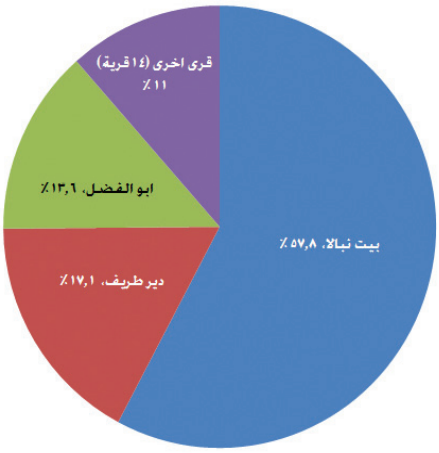

يحوي المخيم على مدرستين وعدة مراكز خدماتية تابعة للأونروا، تقدم خدماتها للاجئين وغير اللاجئين من سكان المنطقة، منها: مركز توزيع أغذية، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز برامج نسائية، ومركز صحي، وهناك مركزان تابعان لجهات أخرى، ويقع ضمن المنطقة «ب» وفق اتفاق أوسلو، حيث يتقاسم السيطرة عليه كل من الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، ويرتبط بشبكات الكهرباء والماء، وخدمة جمع النفايات، لكنه يفتقد لشبكة صرف صحي، مما يشكل معاناه كبيرة للسكان[٨٦].

---

(٨٠) . المصدر نفسه، ص ٢١.

(٨١). سعيد سلامة، الذكرى الثانية والستون للنكبة، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

(٨٢) . الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية،مصدر سابق، ص٥٩٥.

(٨٣) . التجمعات السكانية في محافظة رام الله والبيرة حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، مصدر سابق.

(٨٤) . إجمالي عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(٨٥) . زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٦٥

(٨٦). مخيم دير عمار، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=155 (تاريخ الزيارة ١٧ / ٥ / ٢٠١٢).

مخيم رقم واحد (عين بيت الماء)

أقيم عام ١٩٥٠، على قطعة أرض ضمن حدود بلدية نابلس، على الطريق الرئيس نابلس–طولكرم–جنين، بلغت مساحته ٠,٥ كيلو متر مربع، ونظرًا لوقوعه قرب عين ماء اعتاد اللاجئون توفير حاجاتهم منها، لذا أطلق عليه اسم آخر هو مخيم عين بيت الماء، وقد استأجرت الأونروا الأرض من الحكومة الأردنية، وينحدر معظم سكانه الأصليين من مدن اللد ويافا وحيفا وكذلك بعض القرى مثل مجدل الصادق والبروة ويازور وغيرها، وبعضهم ذو أصول بدوية[٨٧].

بلغ عدد سكانه عند التأسيس حوالي ١٠٠٠ نسمة، ارتفع عام ١٩٦٧ إلى ٢٥١٩ نسمة[٨٨]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فقد أصبح ٣٩٣٦ نسمة، في حين وصل عام ٢٠١٢ إلى ٤٤١٧ نسمة[٨٩]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن العدد قد وصل إلى ٦٩٤١ نسمة[٩٠].

شكل رقم (٨) يوضح نسب اللاجئين في مخيم رقم١ (عين بيت الماء) وفق أصولهم/أيار[٩١] ٢٠٠٨

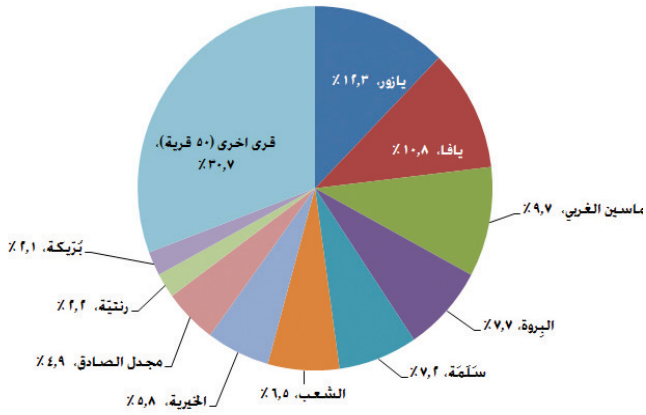

يحوي المخيم على مدرستين، وفيه العديد من المراكز التابعة للأونروا، مثل وحدة علاج طبيعي، ومركز تأهيل مجتمعي، ومركز لبرامج المرأة، ومركز صحي، وهناك مركز صحي آخر تابع لجهة أخرى، ويرتبط بخدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، وقد أصبح بعد توقيع اتفاق أوسلو ضمن المنطقة التابعة لصلاحيات السلطة الفلسطينية الكاملة، ويعاني وفقًا للأونروا، من العديد من المشاكل؛ خصوصًا مشكلة الاكتظاظ، حيث لا يفصل بين المساكن سوى ٠,٢ متر، كما أن شوارعه خالية من الأرصفة[٩٢].

---

(٨٧) . المصدر نفسه.

(٨٨) الحمد، جواد وآخرون، مصدر سابق، ص٥٩٥.

(٨٩) . التجمعات السكانية في محافظة نابلس حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧–٢٠١٦، مصدر سابق.

(٩٠) . إجمالي عدد اللاجئين المسجلين– ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(٩١) زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٩٤

(٩٢). مخيم رقم واحد، موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=154، (تاريخ الزيارة ١٧ / ٥ / ٢٠١٢).

مخيم شعفاط

أقيم عام ١٩٦٥، شمال شرق القدس على أراضي قريتي شعفاط وعناتا، لإيواء اللاجئين المقيمين داخل البلدة القديمة في القدس، وتحديدًا في حارة الشرف، وقد أخلوا من البلدة القديمة تحت ذريعة سوء الظروف الصحية التي يعيشونها، وينحدر سكانه من قرى القدس واللد والرملة ويافا، وقدرت مساحته وقت إنشائه حوالي ٩٨ دونمًا توسعت لاحقًا لـ٢٠٣ دونمًا[٩٣].

وأشرفت الأونروا على بناء ٥٠٠٠ وحدة سكنية عام ١٩٦٦، تتكون كل واحدة من غرفة غير مزودة بالخدمات الأساسية، وقد توسعت حركة البناء بمبادرة من اللاجئين حتى بلغ عدد المساكن عام ١٩٨٥ حوالي ٢٢١٠٠ مسكن، ويعاني المخيم من ممارسات الاحتلال الهادفة إلى التضييق على اللاجئين ودفعهم للرحيل عنه.

شكل رقم (٩) يوضح نسب اللاجئين في مخيم شعفاط وفق أصولهم/أيار[٩٤] ٢٠٠٨

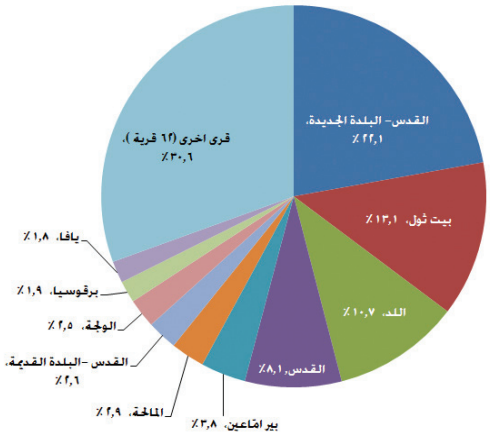

وهو محاط بعدة مستوطنات منها بزغات زئيف والتلة الفرنسية وجفعات ترفتيست ونيفي يعقوب، وغالبًا لا يُمنح اللاجئون رخصًا جديدة للبناء، ويُطردون من مساكنهم، وتُسحب منهم هوية القدس تحت ذرائع مختلفة، وتخرج مع الفينة والأخرى مبادرات من الاحتلال هدفها إخلاء المخيم، مثل اقتراحه نقل السكان إلى الخان الأحمر قرب أريحا مقدمة لهدمه، أو تحويله إلى حي حديث يحوي بنايات عصرية وحدائق عامة ومتنزهًا .

بلغ عدد سكانه عند التأسيس حوالي ٣٠٠٠، وانخفض العدد عام ١٩٦٧ ليصبح حوالي ٢٧٣٢ نسمة[٩٥]، أمَّا عام ٢٠٠٢ فقد تضاعف العدد فوصل إلى ٩٦١٦ نسمة[٩٦]، في حين قدرت الأونروا العدد بحوالي ١١٣٨٣

(٩٣). الصوباني، صلاح ، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص١٨.

(٩٤). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٦٧

(٩٥). الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص٥٩٥.

(٩٦) . اللاجئون والمهجَّرون الفلسطينيون : مسح شامل لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٤٥.

نسمة[٩٧]، لكنها ترجح أن العدد الحقيقي داخل المخيم يصل إلى ١٨٠٠٠ نسمة، وحسب الوكالة فإنَّ حوالي ٤٠٠٠ لاجئ فلسطيني قد انتقلوا للعيش في المخيم مؤخرًا تجنبًا لفقدان هوية القدس[٩٨].

يحوي المخيم أربع مدارس، اثنتان منها خاصتان، كما يوجد فيه عدد من المراكز الخدمية التابعة للأونروا، مثل: وحدة علاج طبيعي، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز برامج نسائية، ومركز صحي، إضافة إلى خمسة مراكز صحية أخرى تابعة لجهات مختلفة، ويرتبط المخيم بشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات.

مخيم طولكرم

أقيم عام ١٩٥٠، فوق أرض ضمن حدود بلدية طولكرم، في أقصى غرب الضفة الغربية، على مساحة تقدر بـ ٠,١٨ كيلومتر مربع، وقد استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية، وينحدر سكانه من عدة قرىً وتجمعات سكانية فلسطينية مثل: حي قاقون، وادي الحوارث، النعيمات، قيسارية، الفريديس، عين الغزال، جبع، كبارة، وغيرها[٩٩].

شكل رقم (١٠) يوضح نسب اللاجئين في مخيم طولكرم وفق أصولهم، أيار/مايو ٢٠٠٨ [١٠٠]

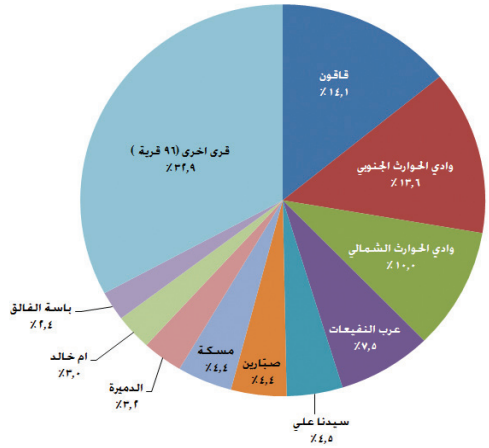

بلغ عدد سكان المخيم عند تأسيسه حوالي ٥٣٤٣، تراجع العدد عام ١٩٦٧ إلى ٥٠٢٠ نسمة[١٠١]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فقد تضاعف العدد حتى أصبح ١٠٥٤٥ نسمة، في حين وصل العدد عام ٢٠١٢ إلى ١١٦٠٠ نسمة[١٠٢]، وتقدر مصادر الأونروا أن عدد سكان المخيم قد وصل إلى ١٩٠٣٤ نسمة[١٠٣].

---

(٩٧). إجمالي عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(٩٨). مخيم شعفاط، موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=163، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(٩٩). الصوباني، صلاح ، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص٣١.

(١٠٠). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٧١

(١٠١). الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص٥٩٥.

(١٠٢). التجمعات السكانية في محافظة طولكرم حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦ ،موقع الجهاز المركزي للإحصاء، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/tulkaa.htm، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢). لا يوجد تعداد للمخيم على موقع الأونروا.

(١٠٣). إجمالي عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

يحوي المخيم على خمس مدارس، تعمل إحداها بنظام الفترتين، كما يوجد داخله بعض المراكز الخدمية التابعة للأونروا، مثل مركز توزيع أغذية، ومركز برامج نسائية، ومركز صحي، وهناك مركزان صحيان تابعان لجهات أخرى، ويرتبط بشبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، وخدمة جمع النفايات، لكنه يعاني من مشاكل في شبكة الصرف الصحي، خصوصًا في فصل الشتاء، حيث تؤدي كثرة الأمطار إلى فيضان المياه العادمة من أنابيب التصريف، خاصةً في منطقة المدارس[١٠٤].

مخيم عايدة:

أنشئ عام ١٩٥٠، فوق أرض بين مدينتي بيت لحم وبيت جالا، في الناحية الغربية للطريق الرئيس الخليل–القدس، بلغت مساحتها ٦٠ دونمًا، استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية، وهي خالية من المناطق الزراعية، وقد لجأ إليها لاجئون فلسطينيون ينتسبون لقرىً تابعة للجزء الغربي من منطقتي القدس والخليل، بما فيها الولجة وخربة العمر وعجور وعلار ودير أبان وراس أبو عمار وبيت نتيف وغيرها. ويتبع المخيم، حسب تصنيفات اتفاق أوسلوا، إلى المناطق «أ» التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بشكل كامل[١٠٥].

شكل رقم (١١) يوضح نسب اللاجئين في مخيم عايدة وفق أصولهم/أيار[١٠٦] ٢٠٠٨

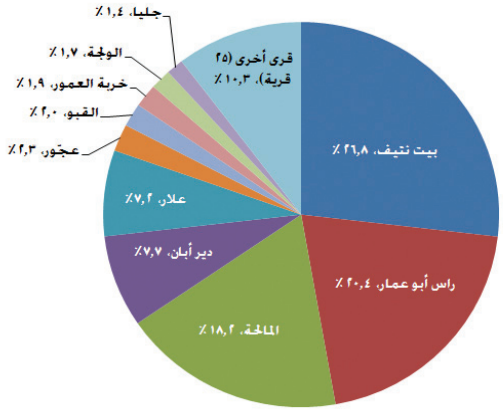

كان عدد سكان المخيم عام ١٩٥٥ حوالي ٨١٥ نسمة، ثمّ بلغ عام ١٩٦٧ حوالي ١٨٧٤ نسمة[١٠٧]، وأصبح عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٥٩٨ نسمة، في حين وصل عام ٢٠١٢ إلى ٢٩٧٨ نسمة[١٠٨]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن العدد قد وصل إلى ٤٩٣٣ نسمة[١٠٩].

(١٠٤). مخيم طولكرم، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=164، (تاريخ الزيارة١٨ / ٥ / ٢٠١٢).
(١٠٥). المصدر نفسه.
(١٠٦). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٧٦
(١٠٧) . الصوباني، صلاح، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص١٥.
(١٠٨) . التجمعات السكانية في محافظة بيت لحم حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧–٢٠١٦، مصدر سابق.
(١٠٩) . إجمالي عدد اللاجئين المسجلين– ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

ويحوي المخيم على مدرسة للبنات تعمل بنظام الفترة الواحدة، في حين يدرس البنون في مدارس بيت جالا، وفيه وحدة علاج طبيعي، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز توزيع أغذية، يستفيد منها أيضًا اللاجئون في مخيم بيت جبرين المجاور، ويفتقد المخيم للمراكز الصحية الأخرى؛ مما يضطر السكان للاعتماد على الخدمات الصحية في مخيم الدهيشة أو مدينة بيت لحم، ويرتبط المخيم بشبكات الكهرباء والمياه التابعة للبلدية، إضافة إلى توفر خدمة جمع النفايات وشبكة للصرف صحي، إلا أن شبكات المياه والصرف الصحي تعاني من الضعف[١١٠].

وقد زادت اجراءات القمع التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي إبان انتفاضة الأقصى من معاناة سكان المخيم، فقد تعرضت المدرسة للقصف وأصيبت بأضرار بالغة، وتدمير ٢٩ وحدة سكنية[١١١].

مخيم العروب

تأسس عام ١٩٤٩، على بعد ١٥كم إلى الجنوب من مدينة بيت لحم[١١٢]، على يسار الشارع الرئيس بين بيت لحم والخليل، في منطقة تدعى وادي الصقيع، استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية، بلغت مساحتها آنذاك حوالي ٢٥٨ دونمًا، وقد توسع مع مرور الوقت حتى وصلت مساحته إلى ٣٤٧ دونمًا منها ٢٩٨ دونمًا أراض زراعية، ويحده من الشمال قرية بيت فجار، ومن الجنوب بلدة حلحول، ومن الشرق بلدتا سعير والشيوخ، ومن الغرب بلدة بيت أمر[١١٣].

وينحدر سكانه من قرىً تابعة للرملة والخليل وغزة، وتتقاسم السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي السيطرة عليه، إذ إنه يقع في المناطق المصنفه «ب»، وفقًا لاتفاق أوسلو[١١٤].

تشير بعض المصادر إلى أن عدد سكان المخيم وصل سنة التأسيس إلى ٥٦٩٣ نسمة[١١٥]، في حين تراجع العدد عام ١٩٦٧ إلى ٣٦٠٠ نسمة[١١٦]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فوصل العدد إلى ٧٨٢٢ نسمة، وتضاعف عام ٢٠١٢ إلى ٩٢٢١ نسمة[١١٧]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن العدد قد وصل إلى ١٠٧٥٧ نسمة[١١٨] .

---

(١١٠). مخيم عايدة، الموقع الالكتروني للأونرا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=404 ، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١١١). المصدر نفسه.

(١١٢). مخيم العروب، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=150 (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢). هنالك أكثر من رواية حول سنة التأسيس، إذ يشير صلاح الصوباني في بحثه أعلاه بأنَّه تم تأسيس المخيم عام ١٩٤٨، في حين تشير مصادر مؤسسة بديل، كما في كتاب اللاجئون الفلسطينيون : مسح شامل ٢٠٠٠، إلى أنَّ تأسيسه قد تم عام ١٩٥٠.

(١١٣). الصوباني، صلاح ، مصدر سابق، ص٣٣.

(١١٤) . مخيم العروب، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١١٥) . الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص٥٩٥.

(١١٦) . الصوباني، صلاح ، مصدر سابق، ص٣٤.

(١١٧) . التجمعات السكانية في محافظة الخليل حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/hebroa.htm، (تاريخ الزيارة١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١١٨). عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق..

شكل رقم (١٢) يوضح نسب اللاجئين في مخيم العروب وفق أصولهم، أيار/مايو ٢٠٠٨[١١٩]

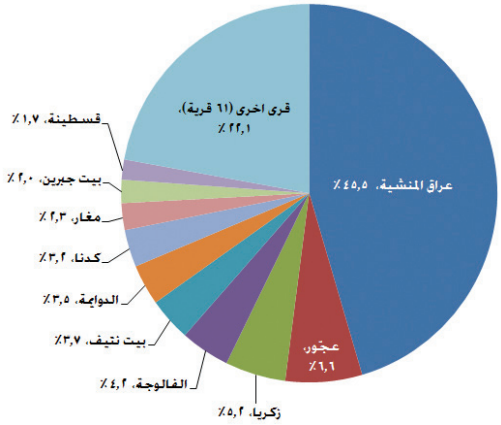

يحوي المخيم ثلاث مدارس، واحدة منها تعمل بنظام الفترتين، ويوجد فيه العديد من المراكز ذات الطابع الخدماتي التي تديرها الأونروا، مثل مركز أطفال، ومركز توزيع أغذية، ومركز نسائي، ومركز صحي، إضافة إلى أربعة مراكز صحية تشرف عليها جهات أخرى، ويتوفر داخل المخيم شبكات عامة للمياه والكهرباء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات[١٢٠].

مخيم عقبة جبر

تأسس عام ١٩٤٨ على بعد ٣ كم إلى الجنوب الغربي من مدينة أريحا، على مساحة تصل إلى ٢٨٠٠ دونم، لأرض تعود ملكيتها إلى محي الدين الحسيني، استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية، وضم في حينه آلافًا من اللاجئين المنحدرين من ٣٠٠ قرية شمال حيفا، بالإضافة إلى مناطق غزة والخليل، نزح أغلبهم بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، ولم يبق سوى عدد قليل من اللاجئين من عدة قرى بما فيها دير الدُبّان، عجور، المسمية، العباسية، بيت جبرين، تل الصافي، بيت دجن، يازو، كفر عانة وغيرها، كما ضم عددا من السكان من غير اللاجئين[١٢١].

وقد قامت الأونروا –في وقت لاحق– ببناء ٤٠ وحدة سكنية داخله، تتكون كل وحدة من غرفتين ومطبخ وحمام، في حين اقتصرت الوحدات السكنية المخصصة للعجزة والمسنين على غرفة واحدة ومطبخ وحمام[١٢٢]، وقد أصبح المخيم –بعد توقيع اتفاق أوسلو– من المناطق «أ» الخاضعة كليًا للسلطة الفلسطينية، وهو محاط بعدد من المستوطنات.

---

(١١٩). زيادة، أديب. مصدر سابق، ص ١٧٩

(١٢٠). مخيم العروب، موقع الأونروا الإلكتروني، مصدر سابق.

(١٢١). مخيم عقبة جبر، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=149، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١٢٢). الصوباني، صلاح ، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص ٢٨.

بلغ عدد سكانه عند التأسيس حوالي ٣٠٠٠٠ نسمة[١٢٣]، وأصبح بعيد حرب عام ١٩٦٧ نتيجة لهروب الكثير من سكانه حوالي ١٦١٩ نسمة[١٢٤]، وقد تضاعف خلال السنوات الماضية حتى وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠٨٤ نسمة، وعام ٢٠١٢ إلى ٨١٤٦ نسمة[١٢٥]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن عدد السكان قد بلغ ٦٧٣٦ نسمة[١٢٦].

شكل رقم (١٣) يوضح نسب اللاجئين في مخيم عقبة جبر وفق أصولهم/أيار [١٢٧]٢٠٠٨

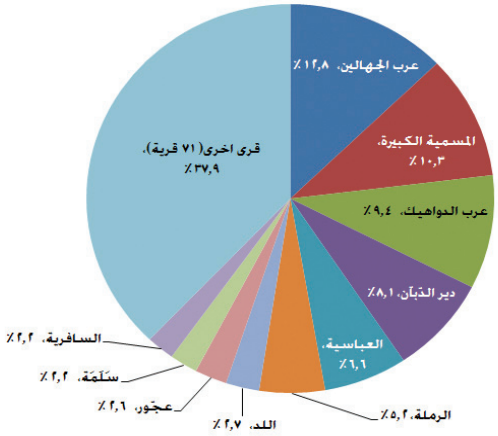

وتظهر بيانات التعداد السكاني أعلاه، إلى أنَّ العدد المعتمد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أكبر منه في بيانات الأونروا، وهذا ما ينطبق على مخيم عين السلطان أيضًا، ويعود ذلك، برأي البعض، إلى كبر مساحة المخيمين وقلة اكتظاظهما مما قلل من الهجرة خارجهما، إضافة إلى استقطابهما لأعداد من غير اللاجئين لأسباب اقتصادية[١٢٨].

يوجد في المخيم مدرستان للبنين وللبنات للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، ويكمل الطلبة دراستهم الثانوية في مدينة أريحا، كما يحوي على عدد من المراكز التابعة للأونروا، مثل مركز توزيع أغذية، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز أطفال، ومركز برامج نسائية، وهناك مركزان صحيان آخران[١٢٩]، ومن المؤسسات العاملة داخل المخيم جمعية الشبان المسيحية وجمعية البر بالشهداء[١٣٠].

---

(١٢٣). مخيم عقبة جبر، يشير صلاح الصوباني في بحثه المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، إلى أنَّ عدد اللاجئين في الفترة نفسها قد وصل إلى ٥٤٠٠٠ نسمة.

(١٢٤). الصوباني، صلاح ، مصدر سابق، ص ٢٧.

(١٢٥). التجمعات السكانية في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/jerica.htm ، (تاريخ الزيارة ١٨ /٨ /٢٠١٢).

(١٢٦). عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٢٧). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٨٨

(١٢٨). محمد عليان، مصدر سابق.

(١٢٩). مخيم عقبة جبر للاجئين، موقع الأونروا الإلكتروني، مصدر سابق.

(١٣٠). سعيد سلامة، الذكرى السنوية الثانية والستون للنكبة، مصدر سابق، ص ٢٢٨.

وتتوفر فيه شبكات للمياه والكهرباء وخدمة جمع النفايات، لكنه يفتقد لشبكة صرف صحي، ويعاني من نقص حاد في المياه خصوصًا في فصل الصيف، علمًا أن شركة المياه الإسرائيلية (ميكيروت) هي المزود الرئيس للمياه في المخيم[١٣١]، وقد قام الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٨٥ بهدم عشرات المنازل بحجة أنها مهجورة وآيلة للسقوط[١٣٢].

مخيم عسكر

تأسس عام ١٩٥٠ على قطعة أرض إلى الشمال الشرقي من مدينة نابلس، وضمن حدود بلديتها، بلغت مساحتها في حينه ١١٠ دونمات، قامت الأونروا باستئجارها من الحكومة الأردنية، ويمتد إلى السفوح الشرقية لجبل جرزيم، ويقع على الطريق المؤدية إلى وادي الباذان وغور الأردن، ويبعد عن مركز مدينة نابلس ٥ كم.

يحده من الشرق قرية عزموط، ومن الغرب جبل عسكر وقرية عسكر البلد، ومن الشمال حي المساكن الشعبية، ومن الجنوب وزارة الزراعة وكلية الشيخ زايد، وقد أعطي المخيم اسمًا مشابهًا للقرية التي بجواره، والتي توجد فيها عين ماء غزيرة ، وكان في بداية تأسيسه عبارة عن مجموعة من الخيام استبدلت بشقق صغيرة عام ١٩٥٢[١٣٣].

ينحدر سكانه من قرىً تابعة لمناطق اللد وحيفا ويافا مثل: قرى صُميل، عرب أبو كشك، بيت دجن، يازور، كفر سابا، الخيرية، بئر السبع، حيفا، الطيرة، الجماسين الشرقية، كفر بره، أم خالد، صرفند الخراب، صرفند العمار، فجة، الشيخ مؤنس، البصة، قولة، سلمة، الساقية، المجدل، وغيرها[١٣٤].

شكل رقم (١٤) يوضح نسب اللاجئين في مخيم عسكر وفق أصولهم/أيار [١٣٥]٢٠٠٨

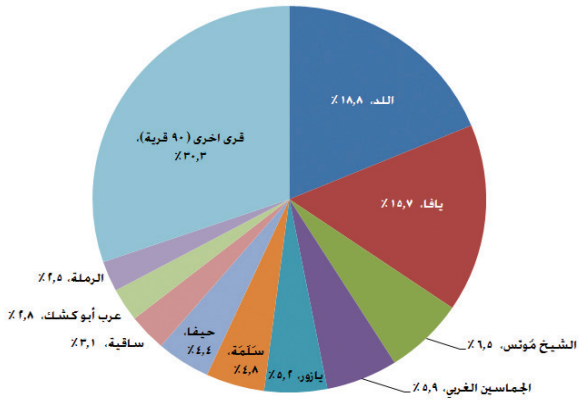

(١٣١). مخيم عقبة جبر للاجئين، مصدر سابق.

(١٣٢). الصوباني، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، صلاح ، مصدر سابق، ص ٢٧.

(١٣٣). سعيد سلامة، الذكرى السنوية الثانية والستون للنكبة، مصدر سابق، ص ١١٧.

(١٣٤). المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٣٥). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٨٣

ويوجد المخيم في المنطقة «أ»، حيث تسيطر عليه كليًا السلطة الفلسطينية، وقد توسع شرقًا عام ١٩٦٥، فيما عرف لاحقا بمخيم «عسكر الجديد»، وتقع هذه التوسعة غير المعترف بها رسميًا كمخيم مستقل، والبالغة ٠,١ كيلو متر مربع، في المنطقة «ب»، حيث يتقاسم السيطرة عليها كل من الاحتلال والسلطة الفلسطينية [١٣٦].

بلغ عدد سكانه عند التأسيس ٣٠٠٠ نسمة، ثمَّ ارتفع عام ١٩٦٧ إلى ٤٣٠٠ نسمة [١٣٧]، وقد تضاعف العدد لاحقًا حتى أصبح عام ٢٠٠٧ حوالي ١١٤٣٨ نسمة، في حين وصل العدد عام ٢٠١٢ إلى ١٢٨٨٤ نسمة[١٣٨]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن العدد قد وصل إلى ١٦٥٦٥ نسمة[١٣٩].

يحوي المخيم على أربع مدارس، وتعمل مدرسة البنات بنظام الفترتين، ويوجد فيه عدد من المراكز الخدماتية التابعة للأنروا مثل: مركزين للأطفال، مركز برامج نسوي، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز توزيع أغذية ومركز صحي، إضافة إلى ثلاثة مراكز صحية خاصة، منها مركز تابع للخدمات الطبية العسكرية، وتتوفر داخله شبكات عامة للكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات[١٤٠].

مخيم عين السلطان

أنشئ عام ١٩٤٨، على قطعة أرض في الجهة الغربية من مدينة أريحا وأسفل جبل القرنطل، على مساحة قدرت في حينه بـ ٧٠٨ دونمات، استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية، وكان سكان المخيم عند تأسيسه ينحدرون من عدة قرى وتجمعات بدوية فلسطينية تابعة لمدن اللد والرملة والخليل داخل أراضي عام ١٩٤٨[١٤١].

بلغ عدد سكانه عند التأسيس ٣٥ الف نسمة، لكن العدد انخفض بعيد حرب حزيران عام ١٩٦٧ إلى ٢٠٨ نسمة[١٤٢]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فقد ارتفع العدد إلى ٣١١٩ نسمة، ثمَّ وصل عام ٢٠١٢ إلى ٣٥٨٧ نسمة[١٤٣]، وتشير بيانات الأونروا إلى العدد قد بلغ حوالي ٢٠٢٨ نسمة[١٤٤].

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم كافة المنازل المهجورة عام [١٤٥]١٩٨٥، أمَّا في العام ١٩٩٤، فأصبح المخيم ضمن الصلاحيات الكاملة للسلطة الفلسطينية وفقًا لاتفاق أوسلو.

---

(١٣٦). مخيم عسكر، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=151، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١٣٧). الصوباني، صلاح، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص ٢٩.

(١٣٨). التجمعات السكانية في محافظة نابلس حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، مصدر سابق.

(١٣٩) . عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٤٠) . مخيم عسكر للاجئين، موقع الونروا الإلكتروني، مصدر سابق.

(١٤١). مخيم عين السلطان، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=165، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١٤٢) . الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص ٥٩٥.

(١٤٣) . التجمعات السكانية في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، مصدر سابق.

(١٤٤). عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٤٥). الصوباني، صلاح، مصدر سابق، ص ٢٦.

شكل رقم (١٥) يوضح نسب اللاجئين في مخيم عين السلطان وفق أصولهم، أيار/مايو [١٤٦]٢٠٠٨

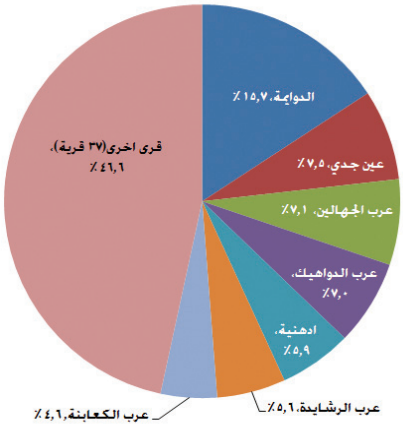

يحوي المخيم على مدرسة، وعدد من المراكز الخدماتية التابعة للأونروا، مثل مركز صحي، ومركز لبرامج المرأة، ومركز للمرأة الريفية، والمخيم مرتبط بشبكتي الكهرباء والماء وخدمة جمع النفايات، لكنه يفتقد لشبكة الصرف الصحي، وتقوم الأونروا بجر المياه إليه من عين مجاورة، ومع ذلك فهو يعاني من أزمة حادة في المياه وتحديدًا في فصل الصيف [١٤٧].

مخيم الفارعة

تأسس عام ١٩٤٨ على أراضي بلدة طوباس فوق تلة محاطة بالجبال، وهي من التلال السهلية لوادي الأردن، تقع إلى الشمال من نابلس، بلغت مساحتها حوالي ٢٢٥ دونمًا، ويحيط به مجموعة من القرى، هي: طلوزة والباذان وطمون وطوباس وسريس، وحسب بعض المصادر فإنَّ تسميته تعود إلى عين الفارعة المحاذية له، والتي شربت منها السيدة فارعة أم الحجاج بن يوسف[١٤٨]، وقد تم استئجار الأرض من الحكومة الأردنية، أمَّا أصول السكان فإنَّهم ينحدرون من عدة مناطق منها داخل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ منها قرىً تابعة للمناطق الشمالية الشرقية ليافا[١٤٩].

ويبدو أن طبيعة الأرض الزراعية الوفيرة والينابيع هو ما دفع لاختيار هذه المنطقة، وقد استبدلت الخيام بغرف في العامين ١٩٥١–١٩٥٢، أمَّا في العام ١٩٥٩ فقد توسع البناء، فيما عرف لاحقًا بالمخيم الغربي، وقد استلمت السلطة الفلسطينية صلاحيات الإشراف الكامل عليه من الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٩٨، بموجب مذكرة واي ريفر[١٥٠].

(١٤٦). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٩٥

(١٤٧). مخيم عين السلطان، موقع الأونروا الإلكتروني، مصدر سابق.

(١٤٨) . الصوباني، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، صلاح، مصدر سابق، ص ٣٠.

(١٤٩). مخيم الفارعة، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=453، (تاريخ الزيارة ١٩ / ٥ / ٢٠١٢).

(١٥٠) . مخيم الفارعة، الموقع الإلكتروني لدائرة اللاجئين في منظمة التحرير، http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=1288، (تاريخ الزيارة ١٥ / ٥ / ٢٠١٢).

شكل رقم (١٦) يوضح نسب اللاجئين في مخيم الفارعة وفق أصولهم/أيار [١٥١] ٢٠٠٨

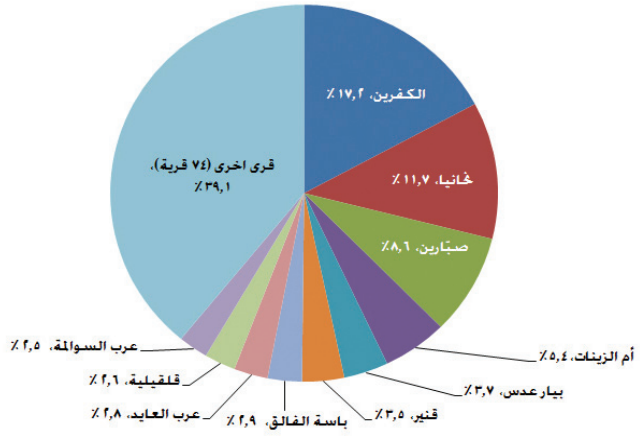

بلغ عدد سكان المخيم عند التأسيس حوالي ٤٩٧٦ نسمة، انخفض بعيد عام ١٩٦٧ إلى ٢٥٤٤ نسمة[١٥٢]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فارتفع العدد إلى ٥٦٢٦ نسمة، ثمَّ وصل عام ٢٠١٢ إلى ٦٦٥٨ نسمة[١٥٣]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن العدد قد بلغ حوالي ٧٨٨٦ نسمة[١٥٤].

يحوي المخيم على ثلاث مدارس تابعة للأونروا، وواحدة ثانوية للذكور تابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، كما يوجد فيه عدة مراكز خدماتية تابعة للأونروا منها: مركز توزيع أغذية، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز برامج نسائية ومركز صحي، وهناك مركزان صحيان آخران تابعان لجهات أخرى وتتوفر فيه شبكات الكهرباء والماء وخدمة جمع النفايات، لكنه يفتقر لشبكة صرف صحي، وتقوم الأونروا بتوفير المياه داخل المخيم بجرها من نبع مجاور، ورغم ذلك فهناك مشكلة نقص للمياه في الصيف[١٥٥].

مخيم الفوار

تأسس عام ١٩٤٩، في منطقة محاطة بعدة بلدات فلسطينية، إذ يحده من جهة الشمال مدينة الخليل، ومن الجنوب بلدتا الظاهرية والسموع، ومن الشرق بلدة يطا والريحية، ومن الغرب بلدة دورا، ويبعد عن مدينة الخليل حوالي ٨ كلم[١٥٦]، وهو الأقصى جنوبًا من بين مخيمات الضفة الغربية.

وقد استأجرت الأونروا الأرض من الحكومة الأردنية، وقدرت مساحتها حينها بـ ٠,٢٧ كيلو متر مربع، وينحدر سكانه من قرىً تابعة لمناطق غزة والخليل وبئر السبع، كالفالوجة وصميل وعراق المنشية

(١٥١) . زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٩٨

(١٥٢) . الصوباني، صلاح، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص٣٠.

(١٥٣) . التجمعات السكانية في محافظة طوباس حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/tubsa.htm، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١٥٤) . عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٥٥). مخيم الفارعة، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٥٦) . الصوباني، صلاح، مصدر سابق، ص٣٤.

والدوايمة وبيت جبرين وغيرها، ويبدو أن وجود ينابيع الماء في منطقة المخيم هو الذي دفع الأونروا إلى تأسيسه[١٥٧].

شكل رقم (١٧) يوضح نسب اللاجئين في مخيم الفوّار وفق أصولهم/أيار[١٥٨] ٢٠٠٨

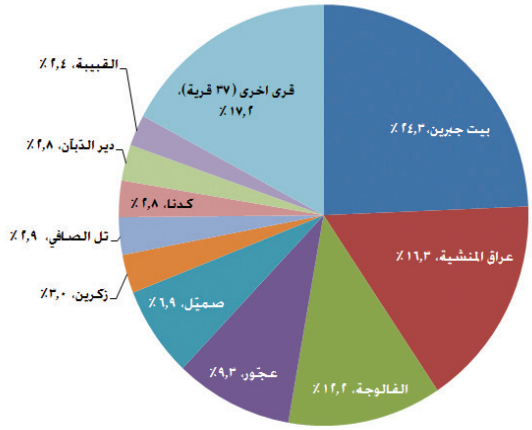

بلغ عدد سكانه عام ١٩٦٧ حوالي ٣٦٤٧ نسمة[١٥٩]، أمّا عام ٢٠٠٧ فقد ارتفع العدد إلى ٦٤٤٦ نسمة، ثمّ وصل عام ٢٠١٢ إلى ٧٥٩٩ نسمة[١٦٠]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن عدد السكان قد وصل إلى ٨٣٩١ نسمة[١٦١].

يحوي المخيم على ثلاث مدارس، تعمل إحداها بنظام الفترتين، كما يوجد فيه العديد من المراكز الخدماتية التابعة للأونروا، مثل مركز توزيع أغذية، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز برامج نسائية، ومركزين صحيين، وهناك أربعة مراكز صحية أخرى، ويتوفر فيه شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، وقد أصبح بعد توقيع اتفاق أوسلو تحت السيطرة المشتركة للاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وأدت التوأمة بين المخيم وإحدى المدن الفرنسية إلى تفعيل بعض النشاطات الثقافية والترفيهية داخله.

مخيم قلنديا

أقيم عام ١٩٤٩، شرق مطار القدس، يحيط به من الجنوب بلدة الرام، ومن الشمال قرية كفر عقب، ومن الشرق قرية مخماس، ومن الغرب قرية قلنديا، وقد بلغت مساحته عند تأسيسه حوالي ٢٣٠ دونمًا، ثم تضاعفت مع مرور الوقت حتى وصلت إلى ٣٥٣ دونمًا[١٦٢]، وينحدر سكانه من قرىً تابعة لمناطق اللد والرملة وحيفا والقدس والخليل، ويمر من وسطه الشارع الرئيس الذي يربط بين مدينة القدس ومدينتي رام الله والبيرة[١٦٣].

(١٥٧). مخيم الفوار، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=158. (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).
(١٥٨). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ٢٠٢
(١٥٩). الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص ٥٩٥.
(١٦٠). التجمعات السكانية في محافظة الخليل حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، مصدر سابق.
(١٦١). عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.
(١٦٢). الصوباني، صلاح، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، ص ١٦.
(١٦٣). مخيم قلنديا، الموقع الإلكتروني للاونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=161، (تاريخ الزيارة ١٩ / ٥ / ٢٠١٢).

شكل رقم (١٨) يوضح نسب اللاجئين في مخيم قلنديا وفق أصولهم/أيار[١٦٤] ٢٠٠٨

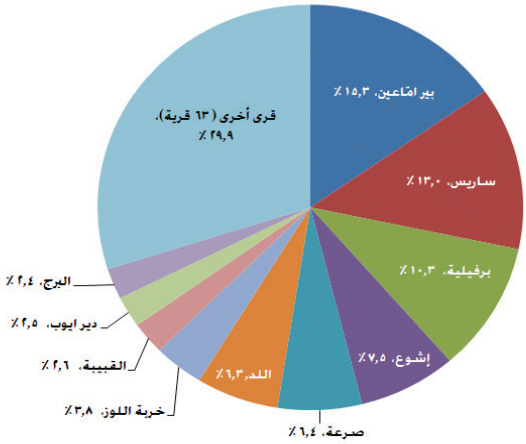

بلغ عدد سكانه عند التأسيس حوالي ٣٠٠٠ نسمة، في حين وصل العدد عام ١٩٦٧ حوالي ٢٦٨٣ نسمة[١٦٥]، أمّا عام ٢٠٠٧ فتضاعف العدد ليصل إلى ٨٧٥٥، وفي عام ٢٠١٢ زاد إلى ٩٦٠٢ نسمة[١٦٦]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن العدد قد وصل إلى ١١٣٣٥ نسمة[١٦٧].

يحوي المخيم على أربع مدارس، إضافة إلى عدد من المراكز التابعة للأونروا، مثل: مركز توزيع أغذية، ووحدة علاج طبيعي، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، وجمعية تعاونية، ومركز برامج نسائية، ومركز صحي، وهناك خمسة مراكز صحية خاصة، وتتوفر في المخيم شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، وبقي إلى الآن تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعتبره تابعًا لبلدية القدس الكبرى[١٦٨].

ويواجه المخيم- حسب مصادر الأونروا- العديد من المشاكل كسوء نظام الصرف الصحي، والتنسيق بين الجهات ذات الطابع الخدمي، مما أثر على حياة السكان.

مخيم نور شمس

أقيم عام ١٩٥٢، على قطعة أرض تبعد ٣ كيلو متر شرق طولكرم على جانبي الطريق الرئيس طولكرم – نابلس، و١٩ كيلو متر عن البحر الأبيض المتوسط، حيث بني قسمه الشمالي على محاجر تابعة لسلطات الانتداب البريطاني، في حين أقيم القسم الجنوبي على معسكر اعتقال زمن الانتداب البريطاني، والذي استخدمت مبانيه وكالة الأونروا واللاجئون الفلسطينيون، ويفصل بين الجزأين سهل ضيق عرضه حوالي ٣٠٠م[١٦٩].

(١٦٤). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ٢٠٥

(١٦٥). الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص ٥٩٥.

(١٦٦). التجمعات السكانية في محافظة القدس حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/jerusa.htm، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١٦٧). عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٦٨). مخيم قلنديا، موقع الأونروا الإلكتروني، مصدر سابق.

(١٦٩). مخيم نور شمس، موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=1363 ، (تاريخ الزيارة ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

وقد استأجرت الأونروا الأرض من الحكومة الأردنية بمساحة قدرت بـ ٠,٢٣ كيلو متر مربع، ويعود السبب وراء إنشائه إلى اضطرار سكان مخيم جنزور –قرب قباطيا– إلى النزوح عنه بعد أن دمرت خيامهم عاصفة ثلجيه، واللجوء إلى منطقة وادي الشاعر وسجن نور شمس القديم، وقد بدأت الأونروا بإعداد مساكن للاجئين داخله عام١٩٥٦ [١٧٠].

وينحدر سكان المخيم من عدة قرىً منها: الكفرين، قنير، صبارين، أم الزينات، إجزم، عين غزال، عرعرة، الغبية، أم الشوف، اللجُّون، الشقيرات، أم الفحم وغيرها، وكان يعمل غالبية سكانه قبل النكبة في الزراعة[١٧١].

شكل رقم (١٩) يوضح نسب اللاجئين في مخيم نور شمس وفق أصولهم/أيار [١٧٢]٢٠٠٨

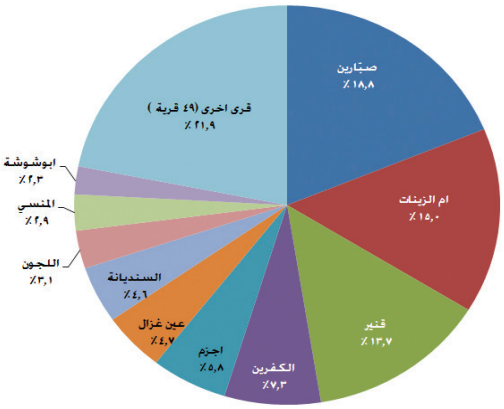

بلغ عدد سكان المخيم وقت التأسيس حوالي ٢٧٣٤ نسمة، انخفض عام ١٩٦٧ إلى ٢٥٢٨ نسمة[١٧٣]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فوصل العدد إلى ٦٤٢١ نسمة، في حين قُدِّر العدد عام ٢٠١٢ بـ٧٠٦٣ نسمة[١٧٤]، وتشير بيانات الأونروا إلى أن العدد قد بلغ حوالي ٩٥١٦ نسمة[١٧٥].

يحوي المخيم مدرستين أساسيتين واحدة للذكور وأخرى للإناث، إضافة إلى عدد من المراكز التابعة للأونروا، مثل: مركز توزيع أغذية، ومركز صحي، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي، ومركز برامج نسائية، ويرتبط بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، وهو واقع ضمن صلاحيات السلطة الفلسطينية منذ عام [١٧٦]١٩٩٨.

---

(١٧٠). مخيم نور شمس، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=162 (تاريخ الزيارة، ١٨ / ٥ / ٢٠١٢).

(١٧١). مخيم نور شمس، الموقع الإلكتروني لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، مصدر سابق.

(١٧٢). زيادة، أديب. دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ٢٠٩

(١٧٣). الحمد، جواد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسينية، مصدر سابق، ص ٥٩٥.

(١٧٤). التجمعات السكانية في محافظة طولكرم حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧–٢٠١٦، مصدر سابق.

(١٧٥). عدد اللاجئين المسجلين– ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٧٦). مخيم نور شمس، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر نفسه.

مخيم بيرزيت

أقيم مخيم بيرزيت عام ١٩٤٨، على قطعة أرض في قرية بيرزيت لصاحبها –في حينه السيد لطف السايح– بلغت مساحتها وقتها ٢٣ دونمًا، وقد تقلصت مساحة المخيم مع مرور الزمن حتى أصبحت ٦ دونمات، وينحدر سكان المخيم من عدد من القرى الفلسطينية، مثل كفرعانة والعباسية وسلمة وبيت نبالا والمَسْمية واللد وأبو شوشة وقولية، سكن اللاجئون الخيام ثم بنوا سقائف من الحجر والطين، وسقفوها بألواح الزينكو، وقد اعتاد صاحب الأرض تحصيل أجرة رمزية من اللاجئين مقابل استخدامهم لأرضه، ونظرًا لأنّ المخيم غير معترف به من قبل الأونروا فقد واجه سكانه منذ ستينيات القرن الماضي مشاكل عديدة، منها دعوات قضائية رفعها مالكو الأرض طالبوهم فيها بالرحيل عن الأرض، مثل حارة السقايف في الجهة الشرقية من المخيم التي طالبت كنيسة الروم الأرثوذكس بإخلائها، وقد تم ذلك عام ٢٠٠٨، بموجب اتفاق بين ممثلين عن السلطة الفلسطينية وبلدية بيرزيت والكنيسة واللاجئين[١٧٧].

قدرت بعض الإحصاءات عدد سكانه عند تأسيسه إلى حوالي ٨٠٠٠ نسمة[١٧٨]، وانخفض العدد نتيجة هروب معظم السكان عام ١٩٦٧ إلى ٨٦ نسمة[١٧٩]، أمَّا عام ٢٠١٠ فوصل إلى ١٨٠ نسمة[١٨٠]، ويعلل عادل يحيى سبب تناقص عدد سكان المخيم، كونه غير معترف به من الأونروا إضافة إلى هجرة سكانه منه، واندماج بعضهم داخل قرية بيرزيت.

وتتوفر داخله شبكتا الكهرباء والماء وخدمة جمع النفايات، كما وفرت الأونروا مدرسة أساسية للبنات، والتي افتتحت منذ خمسينيات القرن الماضي، كما يحوي على مركز لتوزيع الأغذية، ونظرًا لعدم وجود خدمات صحية داخله، يضطر المرضى إلى الذهاب للمركز الصحي التابع لمخيم الجلزون المجاور[١٨١].

مخيم سلواد

أقيم مخيم سلواد أو مخيم غزة –كما اعتاد السكان تسميته– عام ١٩٧٢، على قطعة أرض تابعة لبلدة سلواد التي كانت معسكر تدريب للجيش الأردني، ولا تتجاوز مساحتها ٢٨ دونمًا، وذلك لاستيعاب عدد من اللاجئين الذين هدمت بيوتهم في مخيمات قطاع غزة، بفعل إجراءات الاحتلال الرامية للسيطرة على القطاع والقضاء على المقاومة فيه.

وقد أشرفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبتمويل كندي على بناء ٥٢ وحدة سكنية داخل المخيم، تبلغ مساحة الواحدة منها ٣٠ مترًا مربعًا، وأسكنت عدد من اللاجئين فيها.

وكان السكان يدفعون أجرًا سنويًا لمكتب أملاك الغائبين التابع لسلطات الاحتلال الإسرائيلي قُدِّر في حينه بـ٥ دنانير، ارتفع حتى وصل إلى ٣٦ دينارًا[١٨٢]، ولكن توقف السكان عن دفع الأجرة بعد قدوم السلطة الفلسطينية.

---

(١٧٧). يحيى، عادل، قصة المخيمات غير الرسمية « بيرزيت، عين عريك، وسلواد» (تاريخ شفوي)، البيرة، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ٢٠١٠، ص ٣٣.

(١٧٨). المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٧٩). الصوباني، صلاح، المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص٢٣.

(١٨٠). يحيى، عادل ، قصة المخيمات غير الرسمية « بيرزيت، عين عريك، وسلواد، (تاريخ شفوي)، مصدر سابق، ص ٣٣.

(١٨١). زيادة ، أديب، «مخيم بيرزيت بين غيبة القانون ومعاناة اللجوء»، مجلة العودة، العدد ٢٢ تموز ٢٠٠٩.

(١٨٢). الصوباني، صلاح، مصدر سابق، ص ٢٣.

وينحدر سكانه من عدة مدنٍ وقرىً فلسطينية، مثل اللد والرملة ويافا وبئر السبع والعباسية وحمامة والمغار والجلدية وسلمة وعنابة، وكانوا يسكنون قبل ذلك في مخيمات القطاع مثل النصيرات والبريج والشاطئ والمغازي[١٨٣].

كان عدد سكان المخيم عام ١٩٩٧ حوالي ٢٩٩ نسمة[١٨٤]، أمَّا عام ٢٠٠٧ فبلغ العدد ٣٧٧ نسمة، ووصل عام ٢٠١٢ إلى ٤٣٦ نسمة[١٨٥].

ويفتقد سكان مخيم سلواد، غير المعترف به من قبل الأونروا، للعديد من الخدمات التي يتمتع بها سكان المخيمات الرسمية الأخرى، فلا تتوفر المرافق التعليمية داخله، باستثناء مدرسة ابتدائية للإناث تابعة للأونروا، كانت قد أنشئت منذ خمسينات القرن الماضي؛ نظرًا لأن جزءًا من سكان سلواد هم لاجئون، ويتعلم ذكور وإناث المخيم في الوقت الحالي في مدارس سلواد الحكومية الثانوية.

ولا يوجد داخل المخيم أيًا من المرافق الصحية، باستثناء عيادة الأونروا المتنقلة التي تزور المخيم مرة في الأسبوع، لذا يلجأ غالبية المرضى إلى عيادات مخيمي الجلزون والأمعري [١٨٦]، وتتوفر فيهشبكات للكهرباء والماء وجمع النفايات، ولكن لا تتوفر فيه شبكة للصرف الصحي.

مخيم عين عريك

أقيم عام ١٩٤٨، على أراضي قرية عين عريك، إلى الغرب من مدينة رام الله، وجزء من الأرض كان وقفيًا استأجرته الأونروا لإسكان اللاجئين الفلسطينيين، وقد بلغت مساحته حوالي ٢٠ دونمًا، وينحدر سكانه من ١٣ مدينة وقرية فلسطينية، مثل مدينتي اللد والرملة، وقرى البرية والقباب وجمزو وعنابة وعاقر واشوع وأبو شوشة والسافرية والسوافير وعسلين والبرج، ويبدو بأن عيون الماء في القرية قد جلبت إليها عددًا كبيرًا من اللاجئين وقت النكبة، وقد سكن اللاجئون الخيام، ثمَّ قاموا ببناء سقائف من الحجارة والطين، وفي عام ١٩٦٤ بدأت الأونروا ببناء وحدات سكنية من الأسمنت محل سقائفهم[١٨٧].

قدر عدد سكان المخيم قبل عام ١٩٦٧ بحوالي ٢٠٠٠ نسمة، في حين تشير بعض التقديرات إلى أنه وصل عام ٢٠١٠ إلى ٥٠٠ نسمة[١٨٨].

ونظرًا لأن المخيم غير معترف به رسميًا من قبل الأونروا، فإنَّه يفتقد إلى الكثير من الخدمات، وما هو متوفر لا يتجاوز مرفقين تعليميين تابعين للأونروا؛ إذ توجد فيه مدرستان، إحداهما ابتدائية مختلطة والأخرى إعدادية مختلطة أيضًا، ونظرًا لأنَّ إحدى المدرستين قد أصبحت آيلة للسقوط فقد تم إخلاؤها والإستعانة بصفوف المدرسة الحكومية، لحين قيام الأونروا بإصلاحها أو استئجار مقر آخر[١٨٩].

---

(١٨٣). يحيى، عادل ، قصة المخيمات غير الرسمية: بيرزيت، عين عريك، وسلواد، (تاريخ شفوي)، مصدر سابق، ص ٥٣.

(١٨٤). اللاجئون والمهجَّرون الفلسطينيون : مسح شامل لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص٤٥.

(١٨٥). التجمعات السكانية في محافظة رام الله والبيرة حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، ٢٠٠٧-٢٠١٦، مصدر سابق.

(١٨٦). مقابلة مع ياسين عبد الفتاح شبراوي، نائب رئيس اللجنة الشعبية في مخيم سلواد، سلواد، ٤ /٦ /٢٠١٢.

(١٨٧). يحيى، عادل، قصة المخيمات غير الرسمية، مصدر سابق، ص ٢٩.

(١٨٨). المصدر نفسه، ص١٨.

(١٨٩). مقابلة مع أحمد خطاب، عضو اللجنة الشعبية في مخيم عين عريك، رام الله، ٥ /٦ /٢٠١٢.

ويحوي المخيم عيادة صحية فيها طبيب واحد، قلص دوامه ليومين في الأسبوع، وقد ارتبط المخيم بشبكة الكهرباء عام ١٩٨٤، وبشبكة المياه عام ٢٠٠٠، ويوفر المجلس القروي خدمة جمع النفايات، ولكن تبقى المشكلة الكبيرة هي افتقاد المخيم شبكة للصرف الصحي.[١٩٠].

مخيم قدروة

تأسس عام [١٩١]١٩٤٨، على قطعة أرض في مدينة رام الله تعود ملكية غالبيتها لشخص يدعى قدورة، حيث استأجر منه عدد من اللاجئين الفلسطينيين سقائف بمئة قرش للواحدة شهريًا، وينحدر سكانه من عدد من القرى الفلسطينية، مثل: دير طريف، اللد، السافرية، بيت نبالا، الرملة، لفتا، أبو غوش، القباب، يافا، سلمة، زكريا، الحديثة[١٩٢].

قدر عدد سكان المخيم عام ١٩٩٧ بـ ٨٦٣ نسمة[١٩٣]، وبلغ عدد سكانه عام ٢٠٠٧ حوالي ١١٩٢ نسمة، ووصل عام ٢٠١٢ إلى ١٣٧٩ نسمة.

لم تصل خدمات الأونروا للمخيم، إذ أنَّه غير معترف به من قبلها، لكنَّها استغلت الموقع المتوسط للمخيم فأقامت فيه مركز توزيع أغذية يقدم خدماته لأكثر من مخيم معترف به في محافظة رام الله والبيرة، وقد عادت وأغلقته لاحقًا[١٩٤].

ويعتمد السكان في الخدمات التعليمية والصحية على مخيم الأمعري، فيدرس طلابه في مدارسه أو مدارس مدينة رام الله، كما يستفيد سكانه المرضى من المرافق الصحية المتوفرة في المخيم المذكور.

وتتوفر فيه شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات، ويرى البعض أنَّ مخيم قدورة يأخذ شكل الحي الفقير داخل المدينة أكثر من كونه مخيمًا منفصلًا عن نسيج المدينة[١٩٥].

---

(١٩٠) . زيادة، أديب. « مخيم عين عريك.. بين ينابيع الحياة ومعاناة اللجوء»، مجلة العودة الالكترونية، العدد ٢٤، أيلول ٢٠٠٩.

(١٩١). اللاجئون والمهجَّرون الفلسطينيون : مسح شامل لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص٤٥.

(١٩٢). زيادة أديب، مخيم « قدورة» المنسي في رام الله .. بين التذويب والإهمال»، مجلة العودة الالكترونية، العدد ٢٠، أيار ٢٠٠٩.

(١٩٣). اللاجئون والمهجَّرون الفلسطينيون : مسح شامل لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص٤٥.

(١٩٤). محمد عليان، مصدر سابق.

(١٩٥). أبو دحو، رولى وآخرون، مصدر سابق، ص٣٨.

جدول رقم (١) قائمة بأسماء المخيمات في الضفة الغربية وعدد سكانها ونسبتها من سكان المحافظة[١٩٦]

اسم المخيم	المحافظة	عدد سكان المخيم عام ٢٠١٢ حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	نسبة عدد سكان المخيم من عدد سكان المحافظة	عدد سكان المخيمات حسب إحصائيات الأونروا
الأمعري	رام الله والبيرة	٥٧٢٥	٪١,٨	١٠٨٩١
بلاطة	نابلس	١٦٩٢٥	٪٤,٧	٢٤١٢٤
بيت جبرين (مخيم العزة)	بيت لحم	١٧٣١	٪٠,٩	٢١٤٩
الجلزون	رام الله	٨٩٢٢	٪٢,٨	١١٦٣٦
جنين	جنين	١١٦٦٠	٪٤	١٦٧١٩
الدهيشة	بيت لحم	٩٨٨٧	٪٥	١٣٣٦٨
دير عمار	رام الله والبيرة	٢٠٩٤	٪٠,٦	٢٤٥٥
عين بيت الماء (مخيم رقم ١)	نابلس	٤٤١٧	٪١,٢	٦٩٤١
شعفاط	القدس	---	٪٤,٥	١١٣٨٣
طولكرم	طولكرم	١١٦٠٠	٪٦,٧	١٩٠٣٤
عايدة	بيت لحم	٢٩٧٨	٪١,٥	٤٩٣٣
العروب	الخليل	٩٢٢١	١,٤	١٠٧٥٧
عقبة جبر	أريحا	٨١٤٦	٪١٧	٦٧٣٦
عسكر	نابلس	١٢٨٨٤	٪٣,٦	١٦٥٦٥
عين السلطان	أريحا	٣٥٨٧	٪٧,٤	٢٠٢٨
الفارعة	طوباس	٦٦٥٨	٪١١,٣	٧٨٨٦
الفوار	الخليل	٧٥٩٩	٪١,٢	٨٣٩١
قلنديا	القدس	٩٦٠٢	٪٢,٤	١١٣٣٥
نور شمس	طولكرم	٧٠٦٣	٪٤,٠	٩٥١٦
بيرزيت	رام الله والبيرة	١٨٠[٢٠٣]	٪٠,٠٥	---
سلواد	رام الله والبيرة	٤٣٦	٪٠,١	---
عين عريك	رام الله والبيرة	٥٠٠	٪٠,٢	---
قدورة	رام الله والبيرة	١٣٧٩	٪٠,٤	---

(١٩٦). أعد هذا الجدول بناءً على تقديرات إحصائية منشورة في الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وللأونروا، للمزيد يراجع: إسقاطات السكان، موقع الجهاز المركزي للإحصاء، http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3845&lang=ar-JO (تاريخ ١٠ / ٥ / ٢٠١٢)، ويراجع أيضًا: عدد اللاجئين المسجلين- ملخص (٣٠ أيلول ٢٠٠٩) الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، مصدر سابق.

(١٩٧). هذه ليست التقديرات الفلسطينية الرسمية وإنما تقديرات الباحث عادل يحيى للعام ٢٠١٠.

الفصل الثاني

واقع الخدمات في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية

واقع الخدمات في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية

نَظَر الفلسطينيون للحياة داخل مخيمات اللاجئين منذ تأسيسها على أنَّها مؤقتة وظرفية، وستنتهي حال انتهاء الصراع الذي أفرزها. وفي المقابل عمل الاحتلال الإسرائيلي على تأبيدها عبر طرحه العديد من مشاريع التوطين، حيث جرت محاولات حثيثة لإنجاحها دون جدوى. ورغم فشل الاحتلال في تحقيق مراده إلا أنَّ المخيمات الفلسطينية باتت بعد عشرات السنين من التهجير والتعثر في تحقيق حلم العودة واقعًا متجذرًا في المشهد الفلسطيني، وأضافت –بخصوصيتها– عناصر جديدة إلتحمت بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للفلسطينيين، خصوصًا في الأراضي المحتلة.

وقد امتازت تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عن غيرها من تجمعاتهم في الدول العربية المجاورة بميزات كثيرة، منها: قربها جغرافيًا من المدن والقرى التي هُجِّروا منها عام ١٩٤٨ – وأتاح سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة بيد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وصول اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية دون السماح لهم بالعودة إليها– وملاصقة المخيمات للمدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تداخلت معها، وأصبحت جزءًا من نسيج المجتمع الفلسطيني، الذي تشكل بعد حرب العام ١٩٦٧، كما بقيت هذه المخيمات في مقدمة الفعل الفلسطيني المقاوم، وحمل أبناؤها شعار العودة ليكون في صدارة مطالبهم في مختلف محطات المواجهة مع الاحتلال، وقد دفعت ثمناً غاليًا نتيجة لممارسات الاحتلال وأدواته القمعية[١٩٨].

يسعى هذا الفصل لتسليط الضوء على واقع المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مضي ٦٤ عامًا على النكبة، ويركز على الواقع الخدماتي داخلها، ويستعين في تحقيق ذلك على تحليل البيانات الإحصائية التي تم استخلاصها من استطلاع الرأي الذي أجرها مركز العودة الفلسطيني في لندن في آذار ٢٠١٢، إضافة إلى البيانات الإحصائية الصادرة عن عدد من المؤسسات ذات العلاقة، وخصوصًا الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى مقابلات مع كوادر ونشطاء في أوساط اللاجئين للتعليق على هذه البيانات الإحصائية، إضافة إلى عقد مقارنات بين المخيمات في الضفة وأخرى في قطاع غزة والأردن وغيرها من الدول، مع توضيح أنماط الحياة المختلفة كالحضر والريف.

وقبل أن نبدأ في استعراض الواقع الخدماتي داخل المخيمات لابد أنْ نشير إلى أربع ملاحظات مهمة، تتعلق الأولى بواقع الحياة داخلها، إذ طرأت عليها –خلال العقود الستة الماضية– الكثير من التغيُّرات، فلم يبق الواقع الديمغرافي على حاله، وتداخلت العلاقات الاجتماعية وتعقدت أكثر، وتضاعفت متطلبات الحياة الاقتصادية، واستحدثت أشكال جديدة من الفعلين الاجتماعي والثقافي في أوساط اللاجئين، وأدت التطورات المتسارعة على القضية الفلسطينية إلى بروز أنماط جديدة من التفاعلات السياسية الداخلية وكذا المرتبطة بمقاومة الاحتلال، ولكنْ بقي المخيم طوال تلك الفترة عنوانًا للمأساة الفلسطينية المستمرة.

أمَّا الملاحظة الثانية فتتعلق بالاحتلال ودوره التاريخي في صبغ واقع اللاجئين ومخيماتهم بعوامل الضعف والقصور، إذ استمر في التضييق على اللاجئين وحرمانهم ليس فقط من العودة ولكن من العيش الكريم،وإعاقة المشاريع الهادفة إلى إغاثتهم أو تخفيف مأساتهم، إمعانًا في زيادة معاناتهم، وظنّا منه أنَّ ذلك ينسيهم حلمهم بالعودة إلى ديارهم التي هجِّروا منها قسرًا.

---

(١٩٨). كان للمخيمات الفلسطينية دور بارز في مختلف محطات المقاومة في الضفة الغربية، فعلى سبيل المثال برز المخيم كرمز للصمود والمقاومة إبان الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وكذلك في الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠.

وتتمحور الملاحظة الثالثة حول الطبيعة المؤقتة للمخيمات –كما أشير إليها أعلاه– ودورها المحوري في تشكيل معالم الواقع الخدماتي داخلها، إذ تمَّ التركيز على الخدمات ذات الطابع الإغاثي –ولفترة طويلة–، ناهيك عن انعكاسات ظرفية المخيم على سلوك اللاجئين تجاه أي عملية تطويرية ذات بعد تنموي، فطالما أبدى اللاجئون شكوكًا حول أهداف المؤسسات العاملة داخله، خصوصًا الدولية منها، حيث ارتبطت في أذهانهم بمحاولاتها حرف بوصلتهم باتجاه القبول بمشاريع التوطين، كما كان لبعض المؤسسات المحلية العاملة مساهمتها في ترسيخ واقعاً خدماتيًا لا يرقى للمستوى المطلوب[١٩٩].

وأخيرًا ترتبط الملاحظة الرابعة بالاحصائيات الخاصة بالمخيمات، إذ لا تتوفر لدى المؤسسات والهيئات العاملة في قضايا اللاجئين والمخيمات إحصائيات رسمية شاملة أو وثائق تخص جميع تجمعاتهم، فعلى سبيل المثال، تشمل بيانات الأونروا أولئك المسجلين فيها فقط، في حين تركز بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، ولا تعطي فئة اللاجئين المساحة الكافية من الاهتمام، فتأتي بياناته مجزوءة.

الواقع الديمغرافي داخل المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية [٢٠٠]

تمنح دراسة الواقع الديمغرافي للمخيمات في الضفة تصورًا –ولو جزئيًا– لواقع اللجوء في الأراضي الفلسطينية، كما تشير إلى عمق التحولات التي شهدتها المخيمات عبر عقود طويلة من التهجير، خصوصًا تلك المتعلقة بأعداد اللاجئين وتوزيعهم على محافظات الضفة، ونسبتهم من إجمالي عدد السكان وفئاتهم العمرية ومعدلات الخصوبة والوفيات وأهم التحديات التي يواجهونها.

١,١ حجم السكان

قُدِّر عدد الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم نهاية عام ٢٠١١ بحوالي ١١,٢ مليون نسمة، وبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، حوالي ٥,١ مليون، يشكلون ما نسبته ٤٥,٦٪ من مجمل الفلسطينيين في العالم، ويتوزعون في عدة دول بواقع ٥٩,١٪ في كل من الأردن وسوريا ولبنان، و١٧,١٪ في الضفة الغربية، و٢٣,٨٪ في قطاع غزة[٢٠١]، وتوضح مصادر الأونروا إلى أنَّ عدد اللاجئين المسجلين لديها في الأراضي الفلسطينية وصل بداية عام ٢٠١٢ إلى ١،٨٩٧،٤٧١ لاجئًا[٢٠٢]، منهم ١،١٧٠،٠٠٠ لاجئًا في قطاع غزة و٧٢٧،٤٧١ لاجئًا في الضفة الغربية[٢٠٣].

(١٩٩). سيتم مناقشة دور المؤسسات العاملة داخل المخيمات وموقف اللاجئين منها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٢٠٠). تم الإستئناس في ترتيب العناوين الرئيسة والفرعية لهذا الفصل بالترتيب الوارد في نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع إصدار للجهاز المركزي للإحصاء، رام الله، ٢٠١١.

(٢٠١). السيدة عوض تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى الرابعة والستون لنكبة فلسطين(بيان صحفي)، موقع الجهاز المركزي، http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=2164&mid=11709 (تاريخ الزيارة ١٢ / ٥ / ٢٠١٢).

(٢٠٢). الأونروا في أرقام، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/userfiles/2012031651021.pdf، (تاريخ الزيارة ١٠ / ٥ / ٢٠١٢). يتضمن هذا التعداد من تصنفهم الأونروا على أنهم « أشخاص مسجلون آخرون»، وتعرِّفهم بأنهم أولئك الأشخاص المؤهلين لتلقي الخدمات، بالإضافة إلى ١٤ موظفًا في الصحة و١٥ موظفًا في الخدمات الاجتماعية والإغاثة موجودين في الرئاسة العامة في عمان، فإذا جمعوا للعدد أعلاه يصبح عدد المسجلين لدى الأونروا في الأراضي الفلسطينية ٢،٠٩٢،١٤٦ نسمة، والرقم الأخير لا يتضمن اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين لدى الأونروا.

(٢٠٣). المصدر نفسه. لا يتضمن هذا التعداد من تصنفهم الأونروا على أنهم «أشخاص مسجلون آخرون»، والذين وصل عددهم في الضفة الغربية ١٤٧،١٥٦ نسمة

أمَّا سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقد وصل عددهم نهاية عام ٢٠١١ بـ ٤,٢ مليون نسمة، يُشكِّل اللاجئون نسبة كبيرة منهم تصل إلى ٤٤,١٪، فقد بلغ عدد سكان الضفة ٢,٦ مليون نسمة، ٣٠٪ منهم من اللاجئين، في حين وصل عدد سكان قطاع غزة إلى ١,٦ مليون نسمة، ٦٧٪ منهم من اللاجئين[٢٠٤].

وتثبت بعض الإحصائيات جانبًا من التغيرات الديمغرافية الخاصة بعدد اللاجئين داخل كل محافظة[٢٠٥]، حيث تظهر أنَّ الفترة ما بين (١٩٩٧-٢٠٠٧) قد شهدت تزايدًا في أعدادهم في بعض المحافظات وتراجعًا في أخرى، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبتهم من عدد السكان في محافظة القدس من ٤٠,٨٪ إلى ٣١,٤٪، في حين زادت النسبة في قلقيلية من ٣٩,٩٪ إلى ٤٧٪، وارتفعت في جنين من ٢٨,٨٪ إلى ٣٢,٨٪، كما ارتفعت في أريحا – يوجد فيها أكبر نسبة للاجئين مقارنة بعدد السكان – من ٤٩,٧٪ عام ١٩٩٧ إلى ٥١,٣٪، وكانت أقل نسبة في محافظة سلفيت، وقد ارتفعت من ٧,٧٪ عام ١٩٩٧ إلى ٨,٣٪ عام ٢٠٠٧[٢٠٦].

ورغم أنَّ ارتفاع معدلات الخصوبة بين اللاجئين مقارنة بغيرهم هو أحد الأسباب الرئيسة وراء ارتفاع نسبتهم في بعض محافظات الضفة، الإ أن هنالك أسباب أخرى تفسِّر ذلك، تعود بالأساس إلى خصوصيات تاريخية وجيواقتصادية تخص بعض المحافظات دون غيرها، فعلى سبيل المثال يرجع البعض ارتفاع نسبة اللاجئين إلى عدد السكان في محافظة قلقيلية إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها العامل الجغرافي، حيث أنَّ المحافظة ملاصقة للخط الأخضر- النسبة الأكبر من أراضيها صودرت عام ١٩٤٨-، الأمر الذي دفع كثير من المهجَّرين للِّجوء اليها خصوصًا مع قوة العلاقات الاجتماعية -تاريخيًا- بين سكانها وسكان المنطقة المحيطة بها من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨، كما أنَّ قدوم أعداد كبيرة من قطاع غزة للسكن فيها، بحكم قربها من مواقع العمل داخل الخط الأخضر، والهجرة المتزايدة لسكانها – في السنوات القليلة الماضية- إلى خارجها نتيجة للحصار الخانق الذي تتعرض له بسبب الجدار قد ساهما بشكل كبير في زيادة نسبة اللاجئين فيها[٢٠٧].

ولعل النسبة العالية من اللاجئين في محافظة أريحا مقارنة بباقي السكان عائدة لكونها قد استقبلت عددًا هائلًا من اللاجئين بعيد النكبة فاق بكثير عدد السكان، وأيضا لامتيازها بأرضها الزراعية الواسعة ووفرة مياهها ووجود فرص عمل فيها، ورغم هجرة الكثير من اللاجئين منها في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، إلا أنهم ما زالوا يشكلون ما يقارب نصف السكان، كما أنَّ أريحا أصبحت في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي مستقرًا لعدد من العائدين بعد توقيع اتفاق أوسلو، وكان منهم نسبة معتبرة من اللاجئين[٢٠٨].

ويعود السبب وراء انخفاضها في محافظات أخرى إلى عوامل سياسية وإدارية وسكانية، فعلى سبيل المثال يرجع انخفاض النسبة في محافظة القدس نتيجة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي وتحديدًا تلك المتعلقة

وفي قطاع غزة ٤٩،٩٤٧ نسمة.

(٢٠٤). السيدة عوض تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى الرابعة والستون لنكبة فلسطين(بيان صحفي)، مصدر سابق. هنالك بعض التقارير تشير إلى أن نسبة اللاجئين في الضفة الغربية تصل إلى ٣٧٪ ، للمزيد يراجع: صحيفة العرب القطرية بتاريخ ٢٨ يناير٢٠١٢.

(٢٠٥). لا توجد مخيمات في محافظتي سلفيت وقلقيلية -بخلاف باقي محافظات الضفة الغربية- لكن يوجد فيهما لاجئين.

(٢٠٦). Gassner, Ingrid Jaradat and others, Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2008-2009, Bethlehem, BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2009, p 71.

(٢٠٧). مقابلة مع معتصم قشوع رئيس اللجنة الشعبية في قلقيلية ، قلقيلية، ١٨ / ٥ / ٢٠١٢. حسب معتصم قشوع فإن أكثر من ٤٠٠٠ غزي ممن يحق لهم الانتخاب كانوا يسكنون في مدينة قلقيلية عام ٢٠٠٥.

(٢٠٨). مقابلة مع عماد أبو سنبل، عضو اللجنة الشعبية في مخيم عقبة جبر، أريحا، ١٩ / ٥ / ٢٠١٢.

بالجدار وسحب الهويات وتهجير السكان وغيرها من الإجراءات التعسفية، أمَّا انخفاضها في محافظة سلفيت فيعود إلى أنَّ المحافظة صغيرة السكان ولا يوجد ضمن حدودها مخيمات، وهي محافظة حديثة التأسيس إذ كانت تابعة لمدينة نابلس قبل مجيء السلطة الفلسطينية.

أمَّا بالنسبة لعدد سكان المخيمات في الأراضي الفلسطينية، فيبلغ في الضفة الغربية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠١٢، حوالي ١٤٢،٥١٤ نسمة، مقابل ٢٦٠،١١١ نسمة في قطاع غزة[٢٠٩]. وتختلف هذه الإحصائيات عن التعداد الخاص بالأونروا، إذ تشير بياناتها إلى أن عدد المسجلين لديها في الضفة حتى ١ كانون ثاني/يناير ٢٠١٢ قد بلغ ٢١١،٦٦٥ نسمة، في حين وصل عددهم في قطاع غزة إلى ٥٢٦،٨٩١ نسمة [٢١٠].

ويرجع السبب الرئيس وراء تضارب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبيانات الأونروا إلى أن الأول يقوم بتعداد فعلي لمن يسكنون داخل المخيمات في حين تقوم الثانية بتقدير عدد سكان المخيمات بناءً على ما رصدته سجلاتها من بيانات دون التحقق من إمكانية أن يكون اللاجئ المسجل قد انتقل فعلاً للسكن في مكان آخر.

وتظهر الإحصائيات الرسمية أنَّ أكبر عدد لسكان المخيمات في محافظات الضفة يوجد في محافظة نابلس حيث وصل إلى ٣٤،٢٢٥ نسمة، وأصغر الأعداد كان في محافظة طوباس حيث بلغ ٦،٦٥٨ نسمة، وكانت أعلى نسبة لسكان المخيمات مقارنة بإجمالي عدد سكان المحافظة كان في أريحا بنسبة ٢٤،٤٪، وأصغرها في محافظة الخليل بنسبة ٢،٦٪- إذا استثنينا محافظة القدس التي وصلت النسبة فيها إلى ٢،٤٪، نظرًا لعدم شمول مخيم شعفاط في هذه النسبة- يليها جنين بنسبة ٤٪[٢١١].

ويعود العدد الكبير لسكان محافظة نابلس لوجود ثلاثة مخيمات فيها مقارنة بمحافظات أخرى، وهي بالأساس ذات كثافة سكانية عالية مثل مخيم بلاطة الذي يعد الأكثر سكاناً، أمَّا العدد الصغير لسكان محافظة طوباس فيعود لأنهاتضم مخيمًا واحدًا فقط، وهو ذو كثافة سكانية قليلة.

ويرجع السبب وراء ارتفاع نسبة عدد سكان المخيمات في محافظة أريحا مقارنة بإجمالي عدد السكان إلى عامل تاريخي يتمثل في لجوء عدد كبير من اللاجئين إليها -ذات الكثافة السكانية القليلة- في أعقاب النكبة وإقامة عدد من المخيمات فيها. وكانت النسبة في محافظة الخليل الأدنى نظرًا لاحتوائها على مخيمين فقط، وهما ذا كثافة سكانية متوسطة مقارنة بمخيمات أخرى، في الوقت الذي تعد فيه محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية سكانًا.

ولعله من الضروري الانتباه إلى أن عدد القاطنين في المخيمات في الأراضي الفلسطينية في تناقص مستمر، إذ كانت نسبتهم من إجمالي عدد السكان عام ١٩٩٧ حوالي ١٥،٩٪ وأصبحت النسبة عام ٢٠١١ حوالي ٩،٤٪[٢١٢]، ويبدو أنَّ من أسباب ذلك قيام بعض اللاجئين بالهجرة من المخيمات - في الغالب أزواج شابة- بهدف السكن في الأماكن الحضرية وتحديدًا المدن نتيجة للاكتظاظ السكاني، وقد سمح لهم تحقيق ذلك تحسن دخلهم نتيجة للعائدات من العمل داخل الخط الأخضر وفي دول الخليج، إضافة إلى ارتفاع نسبة التعليم بينهم[٢١٣]، وقد

(٢٠٩). موقع الجهاز المركزي للإحصاء، http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3845&lang=ar-JO (تاريخ الزيارة ٢٠ / ٤ / ٢٠١٢).

(٢١٠). إحصاءات وأرقام ، الموقع الالكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=168 ، (تاريخ الزيارة ٥ / ٥ / ٢٠١٢).

(٢١١). موقع الجهاز المركزي للإحصاء، http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3845&lang=ar-JO

(٢١٢). نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع، مصدر سابق، ص٢٩.

(٢١٣). للمزيد من المعلومات حول هذه الظاهرة، يراجع: المالكي، مجدي، التحول في الهوية السياسية للاجئي المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، في: اللاجئون

عبَّر البعض عن تخوفه من ازدياد أعداد اللاجئين المغادرين للمخيمات، والتداعيات السلبية لهذه المغادرة على بيئة المخيمات اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، وذلك لطبيعة المغادرين، إذ أنَّهم في الغالب الأكثر تعليمًا أو الأكثر غنًا، مما يؤدي إلى زيادة نسبة سكان المخيمات من الفئات الأكثر فقرًا والأقل تعليمًا[٢١٤].

جدول رقم (٢) يبين عدد اللاجئين ونسبهم في مخيمات محافظات الضفة الغربية مقارنة بالريف والحضر عام ٢٠١٢

المحافظة	عدد سكان المحافظة	عدد اللاجئين في المخيمات	نسبة سكان المخيمات من سكان المحافظة	عدد سكان الريف	عدد سكان الحضر
طولكرم	١٧٢,٢٢٤	--	٪١٠,٨	٣٧,٨٠٨	١١٥,٧٥٣
نابلس	٣٥٦,١٢٩	٣٤,٢٢٥	٪٩,٦	١٢٥,٣٢٦	١٩٢,٥٧٧
طوباس	٥٨,٥٨٦	٦,٦٥٨	٪١١,٤	١٢,٨٨٣	٣٩,٠٤٥
جنين	٢٨٨,٥١١	١١,٦٦٠	٪٤	١٠٦,٨٨٣	١٦٩,٩٦٨
رام الله	٣١٩,٤١٨	١٨,٥٥٧	٪٥,٨	١٣٥,١٥٩	١٦٥,٧٠٣
أريحا	٤٨,٠٤١	١١,٧٣٣	٪٢٤,٤	١٠,٨٠٢	٢٥,٥٠٣
الخليل	٦٤١,١٧٠	١٦,٨٢٠	٪٢,٦	٧٧,٢٤٠	٥٤٧,١١٠
القدس[٢١٥]	٣٩٦,٧١٠	٩,٦٠٢	٪٢,٤	٤٤,٢٥٢	٣٤٢,٨٥٦
بيت لحم	١٩٩,٤٦٣	١٤,٥٩٦	٪٧,٣	٤٤,٩٣٢	١٣٩,٩٣٥

٢,١ التركيب العمري

تشير مصادر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنَّ مجتمع اللاجئين في الأراضي الفلسطينية هو مجتمع فتي، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الأفراد اللاجئين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا ٤١,٧٪ للعام [٢١٦]٢٠١١، كما بلغت نسبة الأطفال[٢١٧] اللاجئين من عدد السكان الإجمالي في الأراضي الفلسطينية ٤٤٪ بواقع ٢٩٪ في الضفة و٦٦٪ في قطاع غزة، وهذه نسبة تتطابق مع توزيعهم بشكل عام[٢١٨]. أما بيانات الأونروا فتشير إلى أنَّ حوالي ٣١٪ من اللاجئين المسجلين لديها هم تحت سن ١٥ عاما، في حين تبلغ نسبة من هم دون ١٨ عاما حوالي ٣٨٪[٢١٩].

الفلسطينيون: حقوق، وروايات، وسياسات، بيرزيت، معهد ابو لغد للدراسات الدولية، ٢٠١١.

(٢١٤). مقابلة مع سعيد سلامة، مدير دائرة المعلومات والدراسات في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، رام الله، ٣ / ٤ / ٢٠١٢.

(٢١٥). يُستثنى مخيم شعفاط من تعداد محافظة القدس.

(٢١٦). بيان صحفي للجهاز المركزي للإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، موقع الجهاز المركزي للإحصاء، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/RefuDay2012A.pdf، (تاريخ الزيارة ٢١ / ٦ / ٢٠١١٢).

(٢١٧). الطفل: هو كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشر من العمر.

(٢١٨). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي، ٢٠١٢، سلسلة إحصائيات الطفل (١٥)، رام الله، نيسان / إبريل، ٢٠١٢، ص ٢٩.

(٢١٩). مصدر سابق Gassner, Ingrid Jaradat and others, p72

٣,١ معدل الخصوبة

طرأ تغيُّر ملحوظ على معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام العشر الأخيرة، إذ انخفض من ٦,٠ مولودًا عام ١٩٩٧ إلى ٤,٢ مولودًا عام ٢٠١٠، وهذا ما حدث في الضفة الغربية أيضًا حيث انخفض المعدل من ٥,٦ مولودًا عام ١٩٩٧ إلى ٣,٨ مولودًا عام ٢٠١٠[٢٢٠].

وتعتبر معدلات الخصوبة الأكثر ارتفاعًا في المخيمات حيث وصلت عام ٢٠١٠ إلى ٤,٦ مولودًا، في حين بلغ المعدل في الريف ٤,٢ مولودًا وفي الحضر ٤,٠ مولودًا، ولا يبدو الفرق كبيرًا في معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية بين اللاجئين وغير اللاجئين، إذ وصل المعدل لدى اللاجئين عام ٢٠١٠ إلى ٤,١ مولودًا مقابل ٤,٢ مولودًا لغير اللاجئين[٢٢١].

ويمكن الاستنتاج من المؤشرات أعلاه أنَّ نسبة معدلات الخصوبة لدى اللاجئين قد انخفضت بشكل كبير عما كانت عليه سابقًا، حتى أصبحت أقل من النسبة عند غير اللاجئين، وستبدو صورة الانخفاض أكثر وضوحًا إذا علمنا أن معدل الخصوبة في تجمعاتهم في الفترة ما بين أعوام ١٩٨٣-١٩٩٤ كان يصل إلى ٦,١٧ مولودًا[٢٢٢]، ويبدو أنَّ اللاجئين قد تأثروا بجملة من العوامل التي ساهمت في إحداث هذا الانخفاض[٢٢٣] منها ارتفاع نسبة التعليم والتحسن الاقتصادي الذي طرأ على حياتهم، إضافة إلى التحولات الثقافية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الفلسطيني بشكل عام باتجاه تبني سياسات اجتماعية (حداثية) تتعلق بتنظيم النسل وتأخير سن الزواج.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بأن معدلات الخصوبة لدى اللاجئات داخل الأراضي الفلسطينية أعلى منها في الشتات، إذ بلغت في الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) حوالي ٤,٣ مولودًا، وبلغ لدى اللاجئات الفلسطينيات في الأردن حوالي ٣,٣ مولودًا ولدى اللاجئات الفلسطينيات في سوريا ٢,٥ مولودًا[٢٢٤].

ويلاحظ أن نسبة الخصوبة لدى اللاجئين خارج المخيمات أقل منها داخلها، ويعود السبب إلى نوعية اللاجئين القاطنين خارج المخيمات، فهم في الغالب أكثر تعليمًا وأفضل حالاً من الناحية الاقتصادية من إخوانهم داخلها، كما أنَّهم تعرضوا لتأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمدن الفلسطينية والتي تمتاز بأنها أكثر تعقيدًا.

٤,١ الوفيات

بلغ معدل وفيات الرُّضع في الأراضي الفلسطينية ٢٠,٦ لكل ألف مولود حي، منهم ١٨,٨ لكل ألف مولود في الضفة الغربية، و٢٣,٠ لكل ألف مولود في قطاع غزة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، في حين بلغ المعدل لدى اللاجئين ٢٣,٧ لكل ألف مولود، مقابل ١٨,٩ لكل ألف مولود من غير اللاجئين[٢٢٥]، وحسب إحصائيات سابقة فإنَّ معدل وفيات الرضع من اللاجئين داخل مخيمات الضفة بلغت بين الذكور ٢٩,٥ لكل ألف مولود، و ٢١,٩ بين

(٢٢٠). نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع، مصدر سابق، ص ٣١.

(٢٢١). المصدر نفسه، ص ٣١.

(٢٢٢).مصدر سابق Gassner, Ingrid Jaradat and others, p72

(٢٢٣). خضع لهذه العوامل معظم المجتمع الفلسطيني وليس اللاجئون فقط.

(٢٢٤). بيان صحفي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، مصدر سابق.

(٢٢٥). نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع، مصدر سابق، ص ٣٣.

الإناث، في حين كان معدل وفيات الرضع من اللاجئين داخل مخيمات القطاع هي ٣٢,٩ بين الذكور، ٢٣,٤ بين الإناث.[٢٢٦].

ولما كان معدل الوفيات مرتبطًا بعوامل عدة، منها: مستوى الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع، وكذا تأثير الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستوى التعليم، فإنَّ الإحصائيات أعلاه تعطي مؤشرًا على أنَّ مستوى معيشة غير اللاجئين أفضل بشكل عام، ويظهر بوضوح على أنَّ واقع اللاجئين في الضفة هو أحسن منه في قطاع غزة.

الواقع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية

يلاحظ من البيانات المتوفرة عن الواقع الاجتماعي للاجئين داخل المخيمات إلى حدوث تطور إيجابي لصالح حياة أفضل، ولكنَّ هذا التطور لم يرق للمستوى المطلوب حتى الآن، فالفجوة الاجتماعية ما زالت قائمة بين اللاجئين وغيرهم، كما أنها ما زالت واضحة بين اللاجئين القاطنين في المخيمات أو خارجها.

١,٢ الصحة

لا نحتاج للكثير من الجهد البحثي لنكتشف حجم التقدم الذي وصل له الواقع الصحي داخل المخيمات هذه الأيام مقارنة بالسنوات الأولى من عمر النكبة، فقد تحقق الكثير من النجاح في قطاع الصحة عبر سنوات طويلة من العمل الجاد في اوساط اللاجئين، حيث تم افتتاح عيادة صحية داخل كل مخيم معترف به من الأونروا، وتمكنت الطواقم الطبية العاملة في أوساطهم من القضاء على معظم الأمراض السارية التي انتشرت في المخيمات مثل الكوليرا والتفوئيد وشلل الأطفال، وقُلِّص الفارق بشكل ملحوظ في مستوى الخدمات الصحية المتوفرة للاجئين ولغيرهم في مجالات صحة المرأة والطفل ونوعية الأدوية المتوفرة.

ويعطي تأكيد بعض المصادر على أنَّ الواقع الصحي للاجئين في الضفة هو الأفضل بين تجمعات اللاجئين المختلفة[٢٢٧] مؤشرًا إضافيًا على حجم الإنجاز الصحي الذي تم تحقيقه في في الأراضي الفلسطينية.

ولكن يبقى هذا التحسن لا يعبر عن الصورة كاملة، إذ أصيب القطاع الصحي بانتكاسة بعد التخفيض الكبير في ميزانية الأونروا، وهذا ما أدى إلى تراجع ملحوظ للخدمات الصحية المقدمة للاجئين كمًا ونوعًا، إضافة إلى الطلب المتزايد على هذه الخدمات بحكم الزيادة المستمرة في عدد المرضى، مما كان له تداعياته السلبية على واقعهم الصحي.

٢,٢ صحة المرأة والطفل[٢٢٨]

تشكل صحة المرأة والطفل أحد الأمور المهمة لقياس مستوى التطور الذي طرأ على الأوضاع الصحية في المخيمات، فحسب العديد من التقارير الخاصة التي تؤكد أن هناك تطورًا كبيرًا في هذا المجال، فعلى سبيل

---

(٢٢٦). مصدر سابق Gassner, Ingrid Jaradat and others, p81

(٢٢٧). مصدر سابق ص ٨٠

(٢٢٨). تفتقد الأدبيات الخاصة بصحة المرأة والطفل داخل مخيمات الضفة الغربية إلى بيانات حديثة لذا تم الاعتماد على الإحصائيات التي وردت في المسح الشامل الذي أصدره مركز بديل عام ٢٠٠٩.

المثال تزور غالبية النساء اللاجئات المراكز الصحية أثناء الحمل، ويتلقين إرشادات ومساعدة طبية نوعية.

ورغم أنّه لم يعد هنالك فروق كبيرة في الضفة الغربية بين العائلات اللاجئة وغيرها في مجال الرعاية الصحية– حسب الكثير من التقارير–، فإنَّ واقع صحة المرأة والطفل يشير إلى استمرار الفجوة في النِّسَب بين تجمعات اللاجئين وغيرهم، وأيضًا بين اللاجئين الذين يسكنون داخل المخيمات أو خارجها، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أنَّ معدلات انخفاض أوزان الأطفال عند الولادة وصلت داخل مخيمات الضفة إلى ٩٪ [٢٢٩]، وهذه النسبة عالية مقارنة مع معدلات انخفاض أوزان الأطفال عند الولادة كما أشارت لها بيانات الجهاز المركزي للإحصاء حيث لم تتجاوز ٢,٦ ٪[٢٣٠].

كما تؤكد الإحصائيات وجود اختلافات بين اللاجئين داخل المخيمات وخارجها فيما يتعلق بأوزان الأطفال حديثي الولادة، أمَّا فيما يتعلق بمعدلات الأمراض المزمنة فيلاحظ أنَّها مرتفعة بين الأطفال الذكور أكثر من الأطفال الإناث، وهي أيضا مرتفعة بين اللاجئين داخل المخيمات أكثر من غيرهم خارجها[٢٣١].

أما بالنسبة للتطعيم فتفيد بعض الإحصائيات أن ٨٢٪ من أطفال (١٢–٢٣ شهرًا) مخيمات الضفة قد حصلوا على تطعيم، بينما نسبة الأطفال اللاجئين في الأراضي الفلسطينية الذين يعانون من سوء التغذية وصلت إلى ١٠٪ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بغيرها من مواقع اللجوء، كما أنَّ ٣٤٪ من الأطفال دون سن ٣ سنوات يعانون من فقر الدم، ويعاني ٢٢٪ من الأطفال دون الخامسة من نقص الفيتامينات[٢٣٢].

إنَّ النسب المذكورة أعلاه حول صحة أطفال اللاجئين مقارنة بغيرهم من الأطفال تشير بوضوح إلى وجود خلل على مستوى الرعاية الصحية للأطفال اللاجئين وما يرتبط بها من توفير الإشراف الطبي المناسب والأدوية اللازمة، ومستوى التغذية ونوعية الطعام وطرق إعداده والبيئة الصحية.

٣,٢ الأونروا والواقع الصحي داخل مخيمات الضفة الغربية

تعتبر الأونروا المسؤول الرئيس عن خدمات الصحة داخل المخيمات[٢٣٣]، وهي تستند في عملها– حسب مصادرها– على معايير منظمة الصحة العالمية، والأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالصحة، وقد أعلنت في أكثر من مناسبة أنَّها تسعى إلى «تمكين اللاجئين من العيش حياة طويلة وصحية وذلك من خلال: ضمان إمكانية الوصول لخدمات نوعية شاملة، ومكافحة الأمراض والسيطرة عليها، وحماية وتعزيز صحة العائلة»[٢٣٤].

وتقسم الأونروا عملها في المجال الصحي إلى أربعة أقسام:

- خدمات الرعاية الصحية،

(٢٢٩). مصدر سابق Gassner, Ingrid Jaradat and others, p80 - 81

(٢٣٠). نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٢٣١). مصدر سابق Gassner, Ingrid Jaradat and others, p80 - 81

(٢٣٢). مصدر سابق ص ٨٠ – ٨١.

(٢٣٣). يحصل اللاجئ الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية –أسوة بغير اللاجئين– على الخدمات الصحية الحكومية ومنها التأمين الصحي، وله الحق في الحصول على الخدمات التي يقدمها القطاع الصحي الخاص، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما تقدم القليل من المؤسسات الأهلية خدمات طبية داخل المخيمات، ولكننا هنا سنركز على الخدمات الطبية للأونروا نظرًا لأهميتها وحجم دورها الصحي.

(٢٣٤). برامج الصحة، موقع الأونروا الالكتروني، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=71 ، (تاريخ الزيارة ١٠ / ٥ / ٢٠١٢).

- الصحة البيئية داخل المخيمات،
- التغذية،
- البرنامج الإداري.

ولدى الوكالة ١٢٧ مركزًا صحيًا[٢٣٥]، تقدم من خلالها خدمات صحية متعددة، وتدير ٤١ مركزًا[٢٣٦] ومستشفى واحدة في الضفة الغربية – في مدينة قلقيلية – بطاقم يتكون من ١٠٢٢ موظفًا – ويشكل هذا الرقم ما يعادل ٢٨,٥٪ من المجموع الكلي لموظفي الأونروا في القطاع الصحي البالغ ٣٥٩٥ موظفًا–[٢٣٧]، حيث يقدم ٢٢ منها خدمات طب الأسنان، ويوفر ٤١ مركزًا لخدمات صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة ومختبرات للتحاليل الطبية، ويحوي ٤٢ مركزًا على خدمات صحية لمرضى السكري وضغط الدم،وقد زار هذه المراكز خلال العام ٢٠١١ حوالي ١،٨٦٠،٢٦٥ مريضًا[٢٣٨].

وتشير بيانات الأونروا إلى أنَّها ضاعفت من اهتمامها – مؤخرًا – بالوضع الصحي في بعض التجمعات السكانية داخل الضفة الغربية، خصوصًا تلك التي تعاني من إجراءات احتلالية غير مسبوقة من قبيل إقامة الجدار العازل، وتصعيد وتيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي، والاستمرار في سياسة التطهير العرقي[٢٣٩]، وفي هذا السياق أعدت الأونروا خمسة فرق صحية متنقلة تعمل في الضفة الغربية في المناطق المتأثرة من الحصار ونقاط التفتيش والجدار العازل، وتوفر هذه الفرق تشكيلة كاملة من الخدمات الطبية الأساسية لحوالي ١٣،٠٠٠ مريضٍ شهريًا وذلك في أكثر من ١٥٠ موقع منعزل[٢٤٠].

ولعل عقد مقارنة بين الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا في الضفة الغربية ومثيلاتها في القطاع تشير بوضوح إلى اختلاف بين المنطقتين –على الأقل من الناحية الكمية– لصالح الضفة الغربية، فعلى الرغم من أنَّ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في قطاع غزة يفوق عددهم في الضفة، وعدد المراجعين من المرضى في القطاع يبلغ أضعاف عددهم في الضفة[٢٤١]، إلا أن عدد المراكز الصحية في القطاع بلغ نصف عددها في الضفة، حيث يقدم ١٩ منها خدمات طب الأسنان، ويوفر ٢٠ منها خدمات مخبرية وخدمات صحية لمرضى السكري وضغط الدم، ويحوي ٢١ منها خدمات صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة[٢٤٢].

ويرجع البعض السبب في ذلك إلى قلة عدد المخيمات في قطاع غزة مقارنة بمثيلاتها في الضفة الغربية، فالخدمات الصحية التابعة للأونروا تخضع لمعايير معينة منها توفير حد معين من المراكز الصحية في كل مخيم[٢٤٣].

---

(٢٣٥). المصدر نفسه.

(٢٣٦). تقدم بعض المؤسسات الخيرية خدمات صحية للاجئين في بعض مخيمات الضفة الغربية، لكنَّ عددها محدود نسبيًا، كما افتتح بعض الأطباء عيادات خاصة.

(٢٣٧). أمَّا بالنسبة للاجئين المحتاجين لخدمات مستشفيات القطاعين العام والخاص فتساهم كل من الأونروا والحكومة الفلسطينية بتغطية تكاليف العلاج.

(٢٣٨). الأونروا بالأرقام، مصدر سابق.

(٢٣٩). يمارس الاحتلال سياسة التهجير منذ أمدٍ بعيد، ليس آخرها ما جرى في حي الخلايلة في منطقة القدس حيث تم تهجير ٦٧ لاجئًا فلسطينيًا، وقد ذكر رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرضي الفلسطينية المحتلة رامش راجاسينغهام، في معرض تعليقه على حادث تهجير اللاجئين أنَّ أكثر من ١٥٠٠ فلسطيني فقدوا بيوتهم جراء عمليات الهدم والطرد منذ بداية عام ٢٠١١، للمزيد من المعلومات حول ما جرى في حي الخلايلة والأحياء الفلسطينية الأخرى يراجع: الموقع الالكتروني لوكالة معا الإخبارية، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=478542&MARK (تاريخ الزيارة ١ / ٥ / ٢٠١٢).

(٢٤٠). الأونروا بالأرقام، مصدر سابق.

(٢٤١). المصدر نفسه، بلغ عدد زوار المراكز الصحية التابعة للأونروا في القطاع خلال عام ٢٠١١ – حسب نفس المصدر– حوالي ٤،٣٨٣،٧٨٥ مريضًا.

(٢٤٢). المصدر نفسه.

(٢٤٣). مقابلة مع انغريد جرادات غاسنر، خبيرة في شؤون اللاجئين، بيت لحم، ١٥ / ٥ / ٢٠١٢.

إنَّ بيانات الأونروا المشار لها أعلاه، توحي بعدم وجود تراجع في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للاجئين الفلسطينيين، لكن الواقع على الأرض يقول عكس ذلك، ولا أدل على ذلك من بيانات الأونروا نفسها، فعلى سبيل المثال أشارت الأونروا إلى أنَّ الطبيب الواحد في عياداتها يرى حوالي ٩٥ مريضًا يوميًا مع العلم أن المعيار العالمي هو ٧٠ مريضًا للطبيب الواحد في اليوم[٢٤٤]، كما علَّقت مصادر في الأونروا على مدى ضعف استعدادات القطاع الصحي لديها لمواجهة أية طارئ عبر الإشار إلى ما حدث في القطاع الصحي التابع لها عندما حدثت أزمة الرواتب التي عاشها القطاع الحكومي في السلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، حيث تزايد عدد المرضى المراجعين من اللاجئين لعيادات الأونروا بنسبة كبيرة وصلت إلى ١٠٠٪، كما وصلت الزيادة في التحويلات إلى المستشفيات بنسبة ٣٥٪، وعجزت الأونروا عن استيعاب الزيادة بشكل مناسب[٢٤٥].

أنَّ غالبية اللاجئين يثنون على ما قدمته الأونروا –تاريخيًا– من خدمات صحية لهم، وهذا ما أكده كل من قابلناهم من اللاجئين لصالح هذه الدراسة، إلا أن تراجع الخدمات الصحية للاونروا أصبح مصدر قلق كبير في أوساط اللاجئين، ويبدو بأنَّ هذا التراجع لم يكن وليد السنوات القليلة الماضية، بل بدأ بشكل تدريجي منذ سبعينيات القرن الماضي بحجة نقص الموازنة، وأخذ بالتصاعد حتى بات كثير من اللاجئين «لا يثق بجودة الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة»[٢٤٦]، وبدا ملحوظًا عزوف الكثير من اللاجئين عن مراجعة عياداتها.

وقد ارتفعت أصوات اللاجئين في اكثر من مناسبة شاكية نقص الأدوية كمًّا ونوعًا، إضافة إلى قلة المعدات الطبية والمختبرات الحديثة وعدم تناسب عدد العاملين في القطاع الصحي من أطباء وممرضين مع الزياد الكبيرة في عدد السكان وندرة الأطباء المتخصصين، حيث يداوم في عيادات الأونروا أطباء عامون، وقصر ساعات الدوام الرسمي للعيادات الطبية(من الثامنة صباحًا حتى الثانية بعد الظهر) إضافة إلى التقليصات في التحويلات الطبية للمستشفيات ورفع نسبة المساهمة المادية للمرضى في تغطية تكاليف العلاج وغيرها[٢٤٧].

٤,٢ التعليم

تتيح لنا بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التعليم في الأراضي الفلسطينية إجراء بعض المقارنات بين اللاجئين وغير اللاجئين من زوايا متعددة، الأمر الذي يسمح بالوصول إلى بعض النتائج ذات الأبعاد العميقة والمتعلقة بطبيعة التطور الذي طرأ على حياة اللاجئين الفلسطينيين في مجال التعليم.

وتفيد الإحصائيات أن نسبة الأفراد من الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) من اللاجئين الذين أنهوا مرحلة التعليم العالي الجامعي(بكالوريوس فأعلى) وصلت إلى ١٠,٧٪، مقابل ١٠,٤٪ لغيرهم، وبلغت معدلات الالتحاق بالتعليم للأفراد (٥ سنوات فأكثر) لدى اللاجئين ٤٤,٥٪ (بواقع ٤٤,٢٪ للذكور و ٤٤,٨٪ للإناث) مقابل نسبة أقل لدى نظرائهم وصلت إلى ٤٣,٨٪ (بواقع ٤٢,٨٪ و ٤٤,٩٪ للإناث)[٢٤٨].

---

(٢٤٤) . برنامج الصحة، مصدر سابق.

(٢٤٥) . دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، ورشة عمل برامج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في الضفة الغربية، رام الله ،٢٠٠٧، ص ٣٩.

(٢٤٦) . مقابلة مع سعيد سلامة، مدير عام الدراسات والمعلومات في دائرة شؤون اللاجئين، رام الله، ٣١ / ٥ / ٢٠١٢.

(٢٤٧) . مقابلة مع حسين عليان، عضو اتحاد الموظفين في الأونروا وعضو اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون، الجلزون، ٢ / ٦ / ٢٠١٢.

(٢٤٨). نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ العالم المليار السابع، مصدر سابق، ص ٤٠.

وتظهر البيانات الإحصائية انخفاض نسب الأمية لدى اللاجئين في الأراضي الفلسطينية مقارنة بغيرهم، حيث بلغت نسبتها بين الأفراد(١٥ سنة فأكثر) ٤,٩٪، في حين بلغت لغير اللاجئين من الفئة العمرية نفسها ٥,٢٪، وتؤكد المصادر نفسها أن هنالك فروقًا إحصائية لصالح اللاجئين فيما يتعلق بمعدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (١٥ سنة فأكثر)، فهي بين اللاجئين ٩٥,١٪ (بواقع ٩٧,٦٪ للذكور و ٩٢,٧٪ للإناث) في حين بلغت عند غيرهم ٩٤,٨٪ (بواقع ٩٧,٥٪ للذكور ٩٢,٢٪ للإناث)[٢٤٩].

ويفسر العديد من الباحثين هذه النسبة المرتفعة من التحصيل العلمي داخل تجمعات اللاجئين بعدد من العوامل، يأتي في مقدمتها نظرة الفلسطينيين بشكل عام واللاجئين بشكل خاص إلى التعليم باعتباره في مقدمة أولوياتهم، ويتقدم على باقي الاهتمامات كالعمل والزواج وغيرها.

ويؤكد ما ذهبنا إليه أعلاه، ما ورد في دراسة إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء تتعلق بإهتمامات الفئة العمرية (١٠-٢٤) سنة، حيث أشارت إلى أنَّ « ٥٨,٨٪ من هذه الشريحة في عموم الضفة الغربية والقطاع يضعون التعليم على رأس أولوياتهم واهتماماتهم قبل العمل أو الأوضاع المالية أو الصحية أو الزواج أو الهجرة وغيرها، وكانت نسبة من اختاروا التعليم أولويتهم الرئيسة في الضفة الغربية من هذه الفئة ٥٧,٩ ٪، واللافت أن سكان المخيمات وبنسبة ٥٨,٤٪ اختاروا التعليم أولويتهم الرئيسة رغم ما يواجهونه من صعوبات ومتطلبات الحياة الصعبة، حيث سبقوا في ذلك سكان الحضر وإنْ كان بشكل طفيف ٥٧,٤ ٪، وهذا يعبر بشكل جازم عن مدى تعلق الفلسطيني بالتعليم كرأس مال لا يستطيع أحد أن ينازعه إياه كما فُعل بحق أرضه على يد الاحتلال»[٢٥٠].

كما ساهمت عوامل أخرى في ذلك منها؛ نظرة الفلسطينيين للتعليم باعتباره أحدى الطرق الرئيسة لإعادة إنتاج الهوية الفلسطينية وتأكيدها، وهو أحد أهم الأسلحة في المعركة مع المحتل لتحقيق حلم العودة، وهو أيضًا وسيلة اللاجئ – وتكاد تكون الوحيدة– لتحسين ظروفه المعيشية، ناهيك عن الدور المفصلي الذي لعبه برنامج الأونروا التعليمي[٢٥١].

ورغم ما لهذه الأسباب من وجاهة إلا أنه من الضروري الانتباه إلى عامل آخر مرتبط بالتطور الذي شهده قطاع التعليم في فلسطين أواخر العهد العثماني وإبان الانتداب، فقد كانت فلسطين من المناطق التي شهدت تحولاً إيجابيًا في مسار التعليم في تلك الفترة فاق بعض المناطق العربية المجاورة، مما أوجد نخبة من المتعلمين ساهمت في إعادة الاعتبار للتعليم بعد النكبة في مختلف تجمعات الفلسطينيين وفي فترة قياسية.

٥,٢ الأونروا وواقع التعليم داخل مخيمات الضفة الغربية

إنَّ الحديث عن التعليم في أوساط اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن أن يكون وافيًا دون تناول الأونروا ودورها في نشر ورعاية قطاع التعليم داخل المخيمات، فحسب بيانات الأونروا الصادرة بداية عام ٢٠١٢ تنتشر في مخيمات الضفة الغربية حوالي ٩٨ مدرسة من أصل ٦٩٩ مدرسة في كافة مراكز عمل الأونروا، و٣ مراكز تدريب مهني من أصل ١٠ مراكز، وكليتان للعلوم التربوية(٤ سنوات دراسية) من أصل ٣ كليات،

(٢٤٩). المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٥٠). زيادة، أديب، «الطلبة اللاجئون في مدارس الضفة الغربية حقائق وأرقام»، الحلقة الرابعة، مجلة العودة، ٢٨ / ٩ /٢٠٠٨.

(٢٥١). مصدر سابق Gassner, Ingrid Jaradat and others, p78 ، سيتم الحديث عن دور الأونروا في التعليم في الصفحات اللاحقة.

و١٢١٦ مكان للتدريب المهني من بين ٦٦٥٢ مكان، ووصل عدد طلاب المدارس التابعة لها إلى ٥٢،٦٣٣ طالب وطالبة من بين المجموع الكلي البالغ ٤٨٦،٧٥٤ منتشرين في أقاليم عملها الخمس[٢٥٢].

ونظراً لأهمية الجهد الذي تبذله الوكالة في قطاع التعليم وتحديدًا المدارس، فإنَّه من الضروري تسليط الضوء على بعض الظواهر المرتبطة بمدارس الأونروا في الضفة الغربية وذلك من أجل الوصول إلى صورة أوضح عن واقع التعليم فيها.

تتعلق أولى هذه الظواهر بنسبة الطلبة داخل هذه المدارس بناءً على الجنس، حيث تؤكد أحدث بيانات الأونروا حول واقع مدارسها استمرار تقدم الإناث على الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث في الضفة الغربية ٥٨,٢٪، وهي أعلى من مثيلاتها في أماكن عمل الأونروا الأخرى، فتصل النسبة– مثلًا – في قطاع غزة إلى ٤٨,١٪ وفي الأردن ٤٨,٣٪[٢٥٣].

ويفسر البعض ذلك بوجود اتفاق بين الأونروا والحكومة الأردنية قبل عام ١٩٦٧ تتولى بموجبه الأونروا تعليم الإناث من اللاجئين وغير اللاجئين من سكان القرى في المرحلة الأساسية، بينما تتولى الحكومة تعليم الذكور من نفس الفئتين في تلك القرى، ناهيك عن أنَّ نسبة من الطلبة الذكور من أبناء المخيمات ملتحقون بالمدارس الحكومية أو الخاصة خارج مخيماتهم، بينما قلّ أن تخرج الفتيات في هذه المرحلة خارج المخيمات لهذه الغاية لاعتبارات اجتماعية في الغالب[٢٥٤].

أمَّا الظاهرة الثانية فمرتبطة بنسبة الطلبة غير اللاجئين داخل مدارس الأونروا في الضفة الغربية، إذ لاحظت دراسة سابقة ارتفاع نسبتهم في الضفة عن مثيلاتها في قطاع غزة، فوصلت في إلى ٢٠٪ في الضفة، مقابل ٣٪ في القطاع، وتركُّز العدد الأكبر لهؤلاء الطلبة في محافظة أريحا حيث يشكلون ما نسبته ٥٧,٩٪، يليها محافظة الخليل بنسبة تصل إلى ٣٤,٨٪، ومن ثمَّ محافظة طوباس ٢٧,٥٪، وتليها القدس بنسبة تصل إلى ٢٣,١٪[٢٥٥].

وتعلل الدراسة، المذكورة أعلاه، هذه الظاهرة بتوقيع الأونروا اتفاقية مع الحكومة الأردنية قبل عام ١٩٦٧، تقضي أن تستوعب الأونروا كل الطالبات غير اللاجئات في القرى الأمامية، إضافة بعض الطلبة ممن تعتبرهم غير لاجئين، من القرى الثلاثة (يالو ،عمواس، وبيت نوبا) التي هُجّرت عقب اندلاع حرب عام ١٩٦٧، إضافة إلى أنَّ قوانين الوكالة تسمح للطلبة من غير اللاجئين الاستفادة من خدماتها التعليمية إذا كانت أماكن سكناهم تبعد عن أقرب مدرسة حكومية مسافة لا تقل عن ثلاثة كيلومترات[٢٥٦].

أمَّا الظاهرة الثالثة فتتلخص في تفوق مدارس الأونروا في الضفة الغربية في الخدمات التعليمية على مثيلاتها في باقي أقاليم عملها، خصوصًا فيما يتعلق بالبنية التحتية، فالمدارس مبنية «بكامل طاقاتها ومواصفاتها في المخيمات الـ١٨ دون استثناء»[٢٥٧]، كما أنَّها تعمل ضمن نظام الفترة الواحدة باستثناء مدرسة أو مدرستين، بعكس الأقاليم الأخرى، إذ تعمل– مثلاً– ١٦٨ مدرسة من أصل ١٧٢ مدرسة بنظام الفترتين في مخيمات اللاجئين في الأردن.

(٢٥٢). الأونروا بالأرقام، مصدر سابق.

(٢٥٣). المصدر نفسه.

(٢٥٤). زيادة، أديب، «مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية حقائق وأرقام»، الحلقة الثالثة، مجلة العودة، ١٣–٩–٢٠٠٨.

(٢٥٥). زيادة، أديب، « الطلبة اللاجئون في مدارس الضفة الغربية حقائق وأرقام»، الحلقة الثانية، مجلة العودة، ٢ / ٩ / ٢٩٠٠٨.

(٢٥٦). المصدر نفسه.

(٢٥٧). هذا الكلام لمنير بيدس مدير التعليم في الأونروا، وقد جاء في معرض تعليقه على واقع الخدمات التعليمية في مدارس الأونروا في الضفة الغربية، للمزيد من المعلومات يراجع: سلامة، سعيد وآخرون، برامج التعليم في مدارس الأونروا، الضفة الغربية، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠٠٩، ص ١٩.

٥,٣ مظاهر تراجع التعليم في مدارس الأونروا في الضفة الغربية

على الرغم من الامتنان الذي يبديه اللاجئون للأونروا على ما قدمته من خدمات تعليمية طوال السنوات الماضية إلا أن هنالك تصاعدًا في الخطاب النقدي الموجه من اللاجئين بسبب تدني مستوى هذه الخدمات خاصة في مجال التعليم في في مدارس الضفة الغربية[٢٥٨].

وتتمحور أهم المشاكل التي يواجهها قطاع التعليم في عدة مجالات منها التراجع في مخرجات العملية التعليمية، إذ جاء ترتيب قطاع التعليم في الضفة الغربية ثانيًا بعد المدارس الخاصة، يليهما القطاع الحكومي، وذلك وفق اختبارات وطنية ودولية، وفي المقابل تبدو مخرجات التعليم في باقي الأقاليم أفضل حالًا، فمثلاً، تشير نفس الاختبارات إلى تقدم قطاع التعليم في مدارس الوكالة في الأردن على باقي القطاعات[٢٥٩]، وقد علَّل البعض ذلك بتداعيات الظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني إبان الانتفاضتين الأولى والثانية، وكذلك الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية وتكلفة التعليم فيها مقارنة بغيرها من أقاليم عمل الأونروا[٢٦٠].

ويعد اكتظاظ الفصول الدراسية من معوقات العملية التعليمية، حيث يصل معدل عدد الطلبة في الفصل الواحد إلى ٣٣ طالبًا[٢٦١]، يضاف إليها نقص الأساتذة والكوادر المدربة، والاستعاضة عنها باعتماد نظام التوظيف على المياومة (العمل بأجر يومي)، إذ يوجد ٢٠٪ من المعلمين يعملون بهذا النظام[٢٦٢]، إضافة إلى النقص في الكتب الدراسية والأدوات المكتبية[٢٦٣]، وقلة نسبة مدارس الأونروا من المجموع الكلي لمدارس الضفة الغربية، حيث لا تتجاوز ٥,٣٪، وهي نسبة قليلة مقارنة مع عدد اللاجئين من المجموع الكلي للسكان البالغ ٣٠٪، وهي نسبة ضئيلة أيضًا مقارنة بمثيلتها في قطاع غزة حيث تبلغ نسبة مدارس الأونروا هناك حوالي ٣٤,٥٪ من المجموع الكلي[٢٦٤].

ولعلنا إذا أجرينا مقارنة بسيطة بين المرافق التعليمية والتقنية التي كانت موجودة في مدارس الأونروا والمدارس الحكومية في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، سنكتشف تراجع مستوى الخدمات التعليمية للأونروا مقارنة بالخدمات التعليمية الحكومية، على الرغم من أنَّ خدمات الأونروا كانت- تاريخيًا- أفضل من خدمات الحكومة، فمثلًا كانت لدى المدارس الحكومية في الأراضي الفلسطينية ٦٦,١٪ من الغرف مخصصة للمختبرات العلمية مقابل ٤٨,٢٪ لدى مدارس الأونروا، وكانت لدى المدارس الحكومية ٧٢,٤٪ من الغرف الخاصة بالمكتبات، مقابل ٦١,٦٪ لدى مدارس الأونروا[٢٦٥]، وهناك مدرس لكل ٢١,٤ طالب في المدارس الحكومية، مقابل مدرس لكل ٢٨,٧ طالبٍ في مدارس الأونروا [٢٦٦].

---

(٢٥٨). حول الانتقادات لقطاع التعليم من قبل اللاجئين، يراجع: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، ورشة عمل حول برامج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في الضفة الغربية ، رام الله، ٢٠٠٧.

(٢٥٩). سعيد سلامة، برامج التعليم في مدارس الأونروا – الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٩.

(٢٦٠).المصدر نفسه، ص ١٩. تُرجع خطة الأونروا التطويرية للتعليم في الضفة الغربية والتي أعدت عام ٢٠٠٨ السبب وراء تدني التحصيل العلمي في مدارس الأونروا في الضفة الغربية مقارنة بمثيلاتها في مراكز عمل الأونروا الأخرى إلى تداعيات ممارسات الاحتلال على العملية التعليمية، خصوصًا إبان انتفاضة الأقصى، وإلى تراجع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام.

(٢٦١).إقليم الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=144، (تاريخ الزيارة ١١ / ٥ / ٢٠١٢).

(٢٦٢). المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٦٣). دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، ورشة عمل حول برامج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢٦٤). المصدر نفسه، ص ٥٤. لا تتناسب هذه النسبة مع نسبة اللاجئين من عدد السكان في قطاع غزة والتي وصلت إلى ٦٧٪.

(٢٦٥). أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي، ٢٠١٢، سلسلة إحصائيات الطفل (١٥)، مصدر سابق، ص ٥١-٥٢.

(٢٦٦). المصدر نفسه، ص ٣٥.

٣ الواقع الاقتصادي داخل مخيمات الضفة الغربية

يكتسب الواقع الاقتصادي في مخيمات الضفة الغربية خصوصية عن باقي تجمعات اللاجئين في الشتات، فهو ملتحم بشكل عضوي مع المشهد الاقتصادي العام في الضفة الغربية، خصوصًا مع نسبة اللاجئين العالية من إجمالي عدد السكان، والمساواة التامة- قانونيًا- في فرص العمل بين اللاجئين وغير اللاجئين.

ولا يخرج المشهد الاقتصادي داخل المخيمات في الضفة الغربية عن كونه اقتصادًا هشًّا وغير مستقر، تعرَّض لجملة تحولات جوهرية منذ عام ١٩٦٧، يأتي في مقدمتها التبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، ثمَّ قدوم السلطة الفلسطينية منذ عاما ١٩٩٤، والتي ساهمت بدورها في زيادة تكريس هذه التبعية[٢٦٧].

ويعطي استطلاع الرأي الذي أجراه مركز العودة الفلسطيني في مخيمات الضفة الغربية في آذار/مارس الماضي ٢٠١١ مؤشرات على طبيعة النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها اللاجئون القاطنون داخل المخيمات، فعلى سبيل المثال، أفاد ٩,٦٪ منهم أنَّه يعمل موظفًا في الحكومة، و ٢٠,٥٪ في قطاع البناء، و ١٠,٧٪ في القطاع الخاص، و ٦,٠ ٪ في الأونروا، و ٥,٤٪ في التجارة ، و ٩,٩٪ في الحرف المختلفة.

ويتصدر مخيم الجلزون – حسب استطلاع الرأي- أعلى نسبة مشاركة في الوظائف الحكومية تصل إلى ١٦,٤٪، في حين كانت أقل نسبة في مخيم دير عمّار حيث وصلت إلى ٥,٣٪.

ويعلل البعض هذه النسب بالموقع الجغرافي لمخيم الجلزون، فهو ملاصق لمدينة رام الله مركز الثقل الحكومي الرئيس في الضفة الغربية، ونظرًا لنسبة البطالة المرتفعة التي كان يعاني منها المخيم عند قدوم السلطة الفلسطينية، لذا فضَّل قسم كبير من سكانه الالتحاق بالقطاع العام[٢٦٨]، خصوصًا وأنَّ نسبة عالية من الأيدي العاملة ذات مؤهلات علمية تسمح لها بالتقدم للتوظيف داخل الأجهزة الحكومية، ناهيك عن أنَّ المخيم عُرف تاريخيًا – بعكس بعض المخيمات الأخرى في الضفة الغربية- بانضباطه في التعامل مع مؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية، فمثلاً لم يقف في مواجهة حملات تطبيق القانون والنظام داخل المخيم، وهذا منح أبناءه سمعة طيبة لدى السلطة مما سهل عمليات التوظيف[٢٦٩].

أمَّا النسبة المنخفضة للتوظيف في القطاع العام في مخيم دير عمار فترجع إلى كون النسبة الأعلى من الأيدي العاملة تعمل داخل أراضي عام ١٩٤٨ نظرًا لقرب المخيم من مصادر التشغيل هناك[٢٧٠].

وفيما يتعلق بنسبة الموظفين في وكالة الأونروا، فتشير النتائج إلى أنَّ نسبتهم في المخيمات الكبرى سكانيًا قليلة، فقد بلغت نسبة من قالوا بأنهم يعملون في الأونروا من سكان مخيم جنين ٣,٣٪ وبلغت النسبة في مخيم بلاطة ٦,٠٪، في حين امتاز مخيم دير عمار بنسبة موظفين عالية تصل إلى ١٠,٥٪ رغم صغر عدد سكانه، ولعل ذلك عائد إلى صغر حجم قطاع التوظيف في الأونروا ووجود بعض الوظائف الثابتة داخل كل مخيم بغض النظر عن عدد سكانه مثل الوظائف الخاصة بإدارة المخيم.

وأظهرت النتائج أن نسبة من أفادوا أنَّهم يعملون موظفين في القطاع الخاص كانت الأكبر في مخيم شعفاط

---

(٢٦٧). هنالك عدد كبير ممن ناقشوا بعمق واقع الاقتصاد الفلسطيني ومدى ضعفه وتبعيته للإقتصاد الإسرائيلي، ويمكن في هذا المجال الرجوع إلى كتابات خليل نخلة وعادل سمارة.

(٢٦٨). مقابلة مع حسين عليان، عضو اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون، وعضو اتحاد موظفي الوكالة، ٢ / ٦ / ٢٠١٢.

(٢٦٩). مقابلة مع النائب أحمد عبد العزيز، مقرر لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي، رام الله، ١٤ / ٦ / ٢٠١٢.

(٢٧٠). حسين عليان، مصدر سابق.

بنسبة ٢٣,٨٪ وجاءت أقل النسب في مخيم عايدة ٢,٧٪، أمَّا قطاع العمال، فبيَّنت النتائج ارتفاع نسبة من أفادوا بأنهم عمَّال في كل المخيمات وهذا يشير إلى أنَّ أغلب الأيدي العاملة اللاجئة من الفئات الدنيا.

وتظهر النتائج أنَّ نسب العمال في المخيمات الصغيرة أكبر من نسب العمال في المخيمات الكبيرة، فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة العمال في مخيم عايدة إلى ٤٠٪، في حين وصلت في مخيم بلاطة إلى ١٥,١٪.

وبلغت نسبة البطالة بين اللاجئين – حسب نتائج الاستطلاع – ٢٨,٧٪، وهي نتيجة مقاربة لنتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث وصلت نسبة البطالة – حسب بياناته – إلى ٢٩,٥٪ [٢٧١]. وتعتبر نسبة البطالة في مخيم دير عمار الأعلى بين المخيمات إذ وصلت إلى ٤٢,١٪، في حين كانت أقل نسبة بطالة في مخيم عين السلطان حيث بلغت ١٣,٣٪، ولعل مرد ذلك عائد إلى اعتماد الأيدي العاملة في مخيم دير عمار على سوق العمل داخل الخط الأخضر والذي تأثر كثيرًا بفعل سياسة الاحتلال القائمة على الإغلاقات المستمرة وإيقاف التصاريح اللازمة للعمل، إضافة إلى قلة نسبة المستوعبين في القطاع الحكومي الفلسطيني، أمَّا النسبة المنخفضة في مخيم عين السلطان فترجع إلى قرب المخيم من مراكز العمل الزراعي واستيعاب نسبة لا بأس بها من الأيدي العاملة في القطاع الحكومي الفلسطيني.

جدول (٣) يبيِّن نسبة الأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب نتائج استطلاع الرأي في مخيمات الضفة الغربية، آذار/مارس ٢٠١٢

	النسبة المئوية٪								
المهنة	جنين	عين شمس	بلاطة	جلزون	دير عمار	شعفاط	عين سلطان	عايدة	عروب
موظف حكومي	٨,٩	١٠,١	٧,٢	١٦,٤	٥,٣	٧,١	١٣,٣	٥,٤	١٣,٩
موظف وكالة	٣,٣	١٠,١	٦,٠	٥,٥	١٠,٥	١,٢	---	٨,١	١١,٤
موظف قطاع خاص	١١,٤	٥,٨	١٢,٧	٥,٥	١٠,٥	٢٣,٨	٦,٧	٢,٧	٥,١
عامل	٢٠,٣	٣٠,٤	١٥,١	١٦,٤	٢٦,٣	٢٠,٢	٢٦,٧	٤٠,٥	١٥,٢
تاجر	٤,١	٤,٣	٢,٤	١١,٠	---	٦,٠	١٣,٣	١٨,٩	٢,٥
مهني	١٠,٦	٧,٢	١٣,٩	١١,٠	---	٩,٥	٢٠,٠	---	٧,٦
متخصص	٣,٣	---	٩,٠	٢,٧	---			٢,٧	٣,٨
لا أعمل	٣٥,٠	٣٠,٤	٢٨,٩	١٥,١	٤٢,١	٢٧,٤	١٣,٣	١٨,٩	٣٥,٤
غير ذلك	٣,٣	١,٤	٤,٨	١٦,٤	٥,٣	٤,٨	٦,٧	٢,٧	٥,١

ويلاحظ أنَّ نسبة البطالة مرتفعة بين الإناث إذ وصلت إلى ٨٢,٨٪ من نسبة البطالة بين اللاجئين، في حين شكل الذكور ١٧,٨٪ من نفس النسبة، وهذا لا يعكس بالضرورة مؤشرًا اقتصاديًا بعينه، وإنما يعبر عن طبيعة التوجهات الاجتماعية للاجئين داخل المخيمات، إذ تبدو النظرة المحافظة إجتماعيًا هي السائدة داخل المخيمات في موضوع عمل المرأة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة البطالة بين النساء اللاجئات.

(٢٧١). نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع، مصدر سابق، ص ٤٦.

جدول رقم (٤) يوضح العلاقة بين البطالة والجنس في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية (٪)

الجنس	النسبة المئوية ٪
ذكور	١٧،٨
إناث	٨٢،٨

ويلعب ارتفاع مستوى التعليم دورًا محوريًا في التخفيف من حدة البطالة، فعلا سبيل المثال، ترتفع نسبة البطالة بين اللاجئين الذين أنهوا التوجيهي أو أقل، حيث تصل إلى ٢١,٦٪، في حين تنخفض نسبة البطالة بين من أنهوا بكالوريوس لتصل إلى ١٣,٧٪.

جدول رقم (٥) يوضح العلاقة بين البطالة والتعليم في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية (٪)

المؤهل العلمي	النسبة المئوية ٪
ابتدائي أو أقل	١٤,٧
إعدادي	٢٣,٧
ثانوي	١٥,٨
توجيهي أو أقل	٢١,٦
دبلوم	٩,٥
بكالوريوس	٩,٥
ماجستير	١,١
دكتوراه	٠

وترتفع نسبة البطالة بين الفئة العمرية (٣١–٤٥) فتصل إلى ٣٧,٦٪، في حين تبلغ نسبة البطالة بين الفئة العمرية(١٨–٣٠) حوالي ٣٣,٢٪، وتبلغ أقل نسبة بطالة بين الفئة العمرية(٤٦–٥٥) حيث وصلت إلى (١٤,٣٪).

جدول رقم (٦) يوضح العلاقة بين البطالة والعمر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية (٪)

الفئة العمرية	النسبة المئوية ٪
١٨ – ٣٠	٣٣,٢
٣١ – ٤٥	٣٧,٦
٤٦ – ٥٥	١٤,٣
٥٦ فما فوق	١٤,٨

٣,١ مستويات المعيشة وظروف السكن والبيئة المحيطة

تفيد البيانات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن مستويات المعيشة في المخيمات هي الأدنى مقارنة بمثيلاتها في الريف والحضر، ويظهر ذلك جليًّا عند إجراء بعض المقارنات المتعلقة ببعض المؤشرات مثل معدلات متوسط إنفاق الأسرة الشهري، ونسبة الإنفاق على الطعام من مجموع الإنفاق الكلي، ومن معدلات إنفاق الفرد، ونسبة الفقر، ونوع السكن.

وتظهر مؤشرات الإنفاق داخل المخيمات مستوىً منخفضًا من المعيشة عن باقي قطاعات المجتمع الفلسطيني، فقد بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة المكونة من خمسة أفراد (اثنان بالغين وثلاثة أطفال) في المخيمات ٧١٧,٧٠ دينارًا، مقابل ٨٧٦,٥٠ دينارًا في الريف و ٩١٠,٧٠ دينارًا في الحضر، أمَّا نسبة الإنفاق على الطعام من مجموع الإنفاق الكلي فقد وصلت في المخيمات إلى ٤٠.٪ ؛ و ٣٧,٢٪ في الريف؛ و ٣٥,٧٪ في الحضر[٢٧٢].

ويمكن رؤية تلك الفروقات بشكل واضح في معدلات إنفاق الفرد الشهرية أيضًا، إذ تبلغ في التجمعات الحضرية ١٥٢,١ دينارًا، مقابل ١٤٤,٣ دينارًا في الريف و ١١٨,١ في المخيمات، كما تؤكدها النتائج الخاصة بتوزيع الفقر حسب التجمع السكاني، حيث بلغت نسبة الفقر[٢٧٣] بين الأفراد القاطنين في المخيمات ٣٢,٤٪، تليها المناطق الحضرية بنسبة ٢٥,٨٪ ثم الريف بنسبة ٢١,٨٪، أما بالنسبة لمؤشرات الفقر المدقع فتشير البيانات إلى أن نسبة الأفراد الفقراء في المخيمات بلغت ١٣,٩٪، وفي التجمعات الحضرية ١٤,٦٪ وفي المناطق الريفية ١٢,١٪.

جدول رقم (٧) نسب نوعية البناء داخل المخيمات حسب نتائج الإستمارة

نوع البناء	جنين	نورشمس	بلاطة	جلزون	دير عمار	شعفاط	عين سلطان	عايدة	عروب	المجموع
إسمنت	٩٧,٦٪	٩٧,١٪	٦٦,٣٪	٦٩,٩٪	٦٨,٤٪	٥٨,٣٪	٤٠,٠٪	٧٥,٧٪	٨٧,٣٪	٧٦,٩٪
اسبست	--	--	١,٧٪	٤,١٪	١٥,٨٪	٢,٤٪	٦٠,٠٪	٢,٧٪	١,٣٪	٣,٢٪
حجر	٢,٤٪	١,٤٪	١,٧٪	٢١,٩٪	١٠,٥٪	٣٢,١٪	--	٥,٤٪	٨,٩٪	٩,٠٪
مختلط	--	١,٤٪	٢٩,٨٪	٤,١٪	٥,٣٪	٧,١٪	--	١٦,٢٪	٢,٥٪	١٠,٧٪
غير ذلك	--	--	٠,٥٪	--	--	--	--	--	--	٠,٢٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ورغم أنَّ البيانات الإحصائية تشير إلى أن نسبة انتشار الفقر بين الأفراد للأسر التي أربابها لاجئون انخفضت مقارنة بارتفاعها بين غير اللاجئين من الفئة نفسها، إلا أن ذلك لم يلغِ الفروق بين الفئتين، فقد انخفضت النسبة بين اللاجئين من ٣٠,٦٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٢٨,٦٪ عام ٢٠١٠ وارتفعت بين غير اللاجئين من ٢٣,٠٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣,٦٪ عام ٢٠١٠[٢٧٤].

وتؤكد البيانات الفروقات بين اللاجئين وغير اللاجئين في نوع المسكن، فنسبة ٤٣,٨٪ من الأسر اللاجئة

(٢٧٢). نشرة خاصة حول الفلسطينيين بمناسبة بلوغ سكان العالم المليار السابع، مصدر سابق، ، ص ٤٩.

(٢٧٣). قدَّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية ٦٠٩$، وبلغ خط الفقر المدقع للأسرة المرجعية نفسها ٤٧٨$، للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يراجع: المصدر السابق، ص ٥١.

(٢٧٤). المصدر نفسه، ص ٥٢– ٥٣.

تسكن دارًا مقابل ٥٠,٤٪ من الأسر غير اللاجئة ، كما أن ٥٤,٤٪ من الأسر اللاجئة تسكن شققًا مقابل ٤٧,٦٪ من الأسر غير اللاجئة[٢٧٥].

٣,٢ مؤشرات القوى العاملة لدى اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية

تظهر مؤشرات القوى العاملة داخل الأراضي الفلسطينية تقارب النسب بين اللاجئين وغير اللاجئين في المساهمة في سوق العمل، وهذا يعني حدوث تقدم كبير في جسر الفجوة بين اللاجئين وغيرهم في هذا الجانب من الجوانب الاقتصادية، فتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن نسبة القوى العاملة المشاركة بلغت نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٤٣,٠٪، بواقع ٤٠,٧٪ بين اللاجئين و ٤٤,٣٪ لغير اللاجئين، وحسب نفس المصادر فإنَّ نسبة المشاركة في الضفة الغربية قد بلغت ٤٥,٥٪، بواقع ٤٤,٤٪ بين اللاجئين و ٤٥,٩٪ لغير اللاجئين، وتظهر النتائج ذاتها، أن هذه النسبة منخفضة في القطاع إذ بلغت ٣٨,٤٪ بواقع ٣٨,٢٪ بين اللاجئين و ٣٨,٧٪ لغير اللاجئين[٢٧٦].

وتعطي بعض البيانات الاقتصادية مؤشرات إضافية على تقدم ملحوظ في تقليص الفجوة بين اللاجئين وغير اللاجئين، ففيما يتعلق بمعدل البطالة للمشاركين في القوى العاملة للأفراد من عمر ١٥ سنة فأكثر تظهر البيانات في الأراضي الفلسطينية في كانون ثاني/يناير حتى آذار/مارس عام ٢٠١٢ إلى ٢٣,٩٪ بواقع ٢٨,٨٪ بين اللاجئين و ٢٠,٨٪ لغير اللاجئين، كما بلغت نسبة البطالة حوالي ٢٠,١٪ في الضفة الغربية بواقع ٢٤,٨٪ بين اللاجئين و ١٨,٤٪ لغير اللاجئين، في حين وصلت النسبة في قطاع غزة إلى ٣١,٥٪ بواقع ٣٢,٩٪ بين اللاجئين و ٣٠,٦٪ لغير اللاجئين[٢٧٧].

وإذا ما قارنا معدلات البطالة بين التجمعات السكانية الثلاث (الحضر، الريف، المخيمات)، فإننا سنحصل على صورة أكثر وضوحًا للواقع الاقتصادي للاجئين، حيث بلغ معدل البطالة بين المشاركين في الأيدي العاملة من الأفراد ١٥ سنة فأكثر في كانون ثاني– آذار من عام ٢٠١٢ حوالي ٢٣,٩٪ بواقع ٢٤,٢٪ في الحضر و ١٩,٧٪ في الريف و ٣٠,٨٪ في المخيمات، أمَّا البيانات حول الضفة الغربية، فتشير إلى أنَّ معدل البطالة بين المشاركين في الأيدي العاملة من الأفراد ١٥ سنة فأكثر في كانون ثاني– آذار من عام ٢٠١٢ قد وصل إلى حوالي ٢٠,١٪ بواقع ١٩,٧٪ في الحضر و ١٩,٤٪ في الريف و ٢٧,٥٪ في المخيمات[٢٧٨].

ولعله من المناسب هنا الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية يعتبر مشكلة حقيقية لسببين رئيسين، هما: أن اللاجئين لا يمتلكون مصادر دخل بديلة، كما أن نسبتهم من عدد السكان عالية، مما يعني مزيدًا من الضغط على الاقتصاد الفلسطيني.

---

(٢٧٥). يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الدار بأنها: المبنى المعد أصلا لسكن أسرة واحدة أو أكثر، ويمثل البناء التقليدي في فلسطين، وقد تتكون الدار من طابق واحد أو اثنين تستغلهما أسرة واحدة، أما إذا كانت الدار مقسمة إلى وحدات سكنية منفصلة كل منها تشمل المرافق الخاصة بها ويقيم بكل منها أسرة مستقلة فيعتبر شقة سكنية. المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٢٧٦). بيان صحفي صادر عن الجهاز المركزي للإ حصاء الفلسطيني، يستعرض فيه أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى الرابعة والستون لنكبة فلسطين، الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق.

(٢٧٧). تقرير صحفي لمسح القوى العاملة في الربع الأول ٢٠١٢، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/LabForceQ12012A.pdf ، (تاريخ الزيارة ١ /٦ /٢٠١٢).

(٢٧٨). المصدر نفسه.

الفصل الثالث

اللاجئون الفلسطينيون والمؤسسات العاملة في مخيمات الضفة الغربية

اللاجئون الفلسطينيون والمؤسسات العاملة في مخيمات الضفة الغربية

يسعى هذا الفصل إلى رصد وتحليل موقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية من بعض المؤسسات العاملة في أوساطهم وتقييمهم لأدائها بناء على نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز العودة الفلسطيني في شهر آذار/مارس من العام ٢٠١٢ داخل مخيمات الضفة، وبالإستعانة بقائمة من الأدبيات التي درست الموضوع، إضافة إلى سلسلة من المقابلات مع نشطاء وشخصيات اعتبارية من اللاجئين وغيرهم.

ويسلط هذا الفصل الضوء على نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، ومدى ارتباطها بالمواقف السياسية للمؤسسات المقدمة لها، وانعكاس ذلك على اللاجئ ابتداءً من تفاصيل حياته اليومية، ومرورًا بموقفه من حقه بالعودة.

ويولي اهتمامًا متميزًا بوكالة الأونروا، نظرًا لمسؤوليتها المباشرة عن تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين منذ عدة عقود، كما يتناول الدور الخدماتي لمنظمة التحرير داخل المخيمات، وما تشعب عنها من مؤسسات مثل دائرة شؤون اللاجئين، واللجان الشعبية، والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى الفصائل الفلسطينية المعارضة.

الجدير بالذكر أن هناك العديد من المؤسسات الدولية والمحلية والشعبية والوطنية التي تقدم خدمات متنوعة ومختلفة في مخيمات الضفة الغربية في النواحي التنموية والخيرية والدينية والسياسية، والتي تستهدف فئات متعددة كالشباب، والنساء، والفقراء، والمعاقين، والأطفال، والمهتمين بالثقافة والفن، وغيرها، إلا أن هذا الفصل سيركز بشكل أساسي على شكل المساهمة في الخدمات المُقدمة من قبل وكالة الأونروا، واللجان الشعبية والفصائل، والسلطة الفلسطينية.

الأونروا .. لمحة تاريخية عامة:

تعتبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والتي تعرف اختصارًا بـ «الأونروا» UNRWA من أكبر المؤسسات الدولية العاملة في المخيمات الفلسطينية، وقد تأسست في أعقاب النكبة، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ الصادر بتاريخ ٨ كانون أول/ديسمبر عام ١٩٤٩؛ لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين.

بدأت الأونروا عملياتها الميدانية في الأول من أيار عام ١٩٥٠، وفي غياب حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين تجدد الجمعية العامة للأمم المتحدة –بشكل متكرر– ولاية الأونروا على أساس أنها مؤسسة مؤقتة، ويمتد آخر تجديد حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤[٢٧٩].

وفي غياب حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، تقوم الجمعية العامة بالتجديد المتكرر لولاية الأونروا، على أساس أنها مؤسسة مؤقتة، ويمتد آخر تجديد حتى ٣٠ حزيران ٢٠١٤[٢٨٠]، وتقوم الأونروا بتوفير خدمات

(٢٧٩). الأونروا نظرة شاملة، موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54، (تاريخ الزيارة ٧ / ٥ / ٢٠١٢).
(٢٨٠). موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54

التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الذين يستحقون تلك الخدمات[٢٨١] من بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها والبالغ عددهم ٥ ملايين لاجئ يعيشون في مناطق عمليات الوكالة الخمس وهي: الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية[٢٨٢]، ويعيش ما يزيد عن ١،٤ مليون لاجئ، في ٥٨ مخيمًا معترفًا بها، تتوافر فيها خدمات الأونروا[٢٨٣].

خدمات الأونروا:

تعرِّف الأونروا نفسها بأنها منظمة دولية تقدم خدمات في مجال التنمية البشرية والإغاثية تشمل التعليم الأساسي والمهني، والرعاية الصحية الأولية، وشبكة الأمان والدعم الاجتماعي، ، وتحسين البنية التحتية للمخيمات، وتقديم القروض الصغيرة، والاستجابة لحالات الطوارئ في أوقات النزاعات المسلحة، ويتم تقديم تلك الخدمات ضمن خمسة برامج[٢٨٤]، على النحو التالي.

التعليم[٢٨٥]:

تقوم الأونروا بإدارة واحد من أكبر أنظمة التعليم في الشرق الأوسط، وقد دأبت على أن تكون المزود الرئيسي للتعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين منذ ٦٠ عاما، وعلى ضوء ذلك قامت –منذ إنشائها– ببناء ما يقارب ٩٨ مدرسة، تخدم اللاجئين القاطنين في ١٩ مخيمًا، والمقيمين منهم داخل المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية[٢٨٦].

ولما كان شعار الوكالة هو مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تحقيق التنمية البشرية المطلوبة في الظروف الصعبة التي يعيشونها، فقد ركزت على إيجاد الأدوات الكفيلة بتنمية التعليم الأساسي والمهني وتدريب المعلمين[٢٨٧].

ولكن خدمات التعليم المقدمة من الأونروا أخذت تواجه العديد من المشاكل، حتى بدا واضحًا التراجع الكبير في المستوى التعليمي بشكل عام، وشكلت مسألة خفض وتقليص الموازنة منذ عدة سنوات، العامل الأهم وراء ذلك التراجع[٢٨٨].

---

(٢٨١). حسب معايير الأونروا.

(٢٨٢). حصلت الأونروا على قرار من الأمم المتحدة بالعمل خارج نطاق المناطق الخمسة وذلك في الحالات الإنسانية الطارئة، كما حصل في الكويت عام ١٩٦٧.

(٢٨٣). موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54

(٢٨٤). برامج الأونروا، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=66 ، (تاريخ الزيارة ٨–٥–٢٠١٢).

(٢٨٥). للمزيد من التفاصيل، يراجع الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٢٨٦) صالح، محسن (محرر)، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، برامج العمل وتقييم الأداء، بيروت، مركز الزيتونة، ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢٨٧). الاستراتيجية الانتقالية لبرنامج وكالة الغوث لعام ٢٠٠٨–٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/userfiles/od%20interimprogstrategy08-09_ar.pdf، تاريخ الزيارة (١٠–٥–٢٠١٢).

(٢٨٨). للمزيد من التفاصيل، يراجع الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الصحة:

تعتبر الأونروا أكبر جهة داعمة للقطاع الصحي والغذائي في مخيمات الضفة الغربية[٢٨٩]، حيث يتواجد ما يقارب لـ٤١ مرفقًا صحيًا تابعًا لها تتوزع بين مستوصفات وعيادات طبية [٢٩٠].

ويعاني القطاع الصحي العديد من المشاكل، من أبرزها: عدم قدرته على استيعاب حجم المرضى المسجلين لدى الوكالة، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي، الذي كانت له تداعيات على الأوضاع الصحية للاجئين، حيث زاد عدد المرضى بحيث فاقت الطاقة الاستيعابية لمرافق الأونروا الصحية.

وقد تعرضت الخدمات الصحية إلى انتكاسة بسبب خفض الموازنة العامة، مما تسبب في تقليص الخدمات الصحية المقدمة في عدة مجالات مثل: تقليص العديد من الخدمات الأساسية، وخاصة المتعلقة بتحويل المرضى للمستشفيات، وإيقافها بالنسبة للسيدات المتزوجات من غير اللاجئين، وتخفيض التغطيات المالية لكثير من العمليات، منها عمليات الأنف والأذن وعمليات التنظيف عند النساء، وتقليص فترة الإقامة المغطاة لأي مريض في المستشفى لمدة تزيد على أسبوع بما في ذلك الأطفال الخدج[٢٩١].

الإغاثة والخدمات الاجتماعية:

من أبرز الأمور التي تقدمها الأونروا ضمن هذا البرنامج:

- تزويد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من الفقر بمساعدات بشكل دوري عبر شبكة الأمان الاجتماعي.
- تعزيز التنمية والاعتماد على الذات للأفراد الأقل حظًا في مجتمع اللاجئين، وخصوصًا المرأة والأطفال والشباب وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات دائمة.
- المحافظة على سجلات ووثائق اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها وتحديثها بشكل دائم، من أجل تقرير أهليتهم لتلقي خدمات الوكالة[٢٩٢].

ومن أبرز المشاكل التي تواجه الأونروا في هذا المضمار قلة التمويل وازدياد عدد اللاجئين، مما تطلب إعادة النظر في مشاريع الإغاثة، بالارتكاز على إعادة تشكيل قوائم المنتفعين، اعتمادًا على الأكثر فقرًا وحاجة، وهذا قد يتطلب شطب أسماء بعض اللاجئين من سجل الأونروا بسبب وضعهم الاقتصادي الجيد، مما سيقلل مجمل أسماء المنتفعين.

---

(٢٨٩). للمزيد من التفاصيل، يراجع الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٢٩٠). جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون، تقرير الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، ٢٠١٢، http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA65/A65_R9-ar.pdf ، (تاريخ الزيارة: ٩-٥-٢٠١٢).

(٢٩١). زيادة، أديب، تقليصات وكالة الغوث في الضفة الغربية، أزمة ميزانيات أم سياسة متعمدة؟ الأونروا: الأمم المتحدة لا تخصص لنا ميزانية ومطالب اللاجئين عادلة، http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=9&MenuID=63، (تاريخ الزيارة ٦-٥-٢٠١٢).

(٢٩٢). النداء الخاص لليونسكو، مصدر سابق.

التمويل الصغير:

يهدف هذا المشروع لمحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية المستدامة للفرد والمجتمع، وقد أطلقت الأونروا مبادرتها للتمويل الصغير في الضفة والقطاع في حزيران ١٩٩١، حيث جاءت استجابة لارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى وحرب الخليج الثانية[٢٩٣]، ويوجد الآن سبعة فروع لدائرة التمويل الصغير في الضفة الغربية وقد أشار فولتير خاروفة، مدير عمليات الدائرة في الضفة الغربية، في مقابلة نشرتها صحيفة القدس بتاريخ (١٠-٩-٢٠٠٩)، إلى أن الدائرة تقدم من حيث عدد القروض ما نسبته ٦٠ – ٦٥ ٪ من مجموع القروض التي تقدمها مؤسسات الإقراض في الضفة الغربية. وارتفع المعدل الشهري للقروض من ٤٥٠ قرضًا عام ٢٠٠٦، إلى ١٠٠٠ قرضًا عام ٢٠٠٩، كما أوضح أنَّه سيتم ادخال منتج القروض النسائية المنزلية في الضفة الغربية، حيث يستهدف هذا المنتج النساء أصحاب النشاطات المنزلية[٢٩٤]، ويوجد سبعة فروع لدائرة التمويل الصغير في الضفة الغربية[٢٩٥]، وقد قام بتطوير مجموعة من القروض لمعالجة الاحتياجات المتعددة للاجئين،

ومن أبرز هذه القروض:

- مشروع إقراض المؤسسات الصغيرة.
- الإقراض الجماعي التضامني.
- ائتمانات الأسر المعيشية للمرأة.
- ائتمانات المؤسسات الصغيرة.
- القروض الإسكانية.
- تدريب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة[٢٩٦].

البنية التحتية وتطوير المخيمات:

أُنشئت دائرة البنية التحتية وتطوير المخيمات في الأونروا عام [٢٩٧]٢٠٠٤، ويعمل هذا البرنامج على تحسين البيئة المادية والاجتماعية للمخيمات عبر تطوير البنية التحتية وبناء مرافق عامة للاجئين، منها على سبيل المثال مشروع ساحة مخيم الفوّار، التي يستخدمها الأهالي في إحياء المناسبات والأفراح وكملاعب للأطفال[٢٩٨].

---

(٢٩٣). إنجازات دائرة التمويل الصغير في الأونروا، الموقع الإلكتروني لجريدة القدس، http://www.alquds.com/news/article/view/id/119036، (تاريخ الزيارة ١٢-٥-٢٠١٢).

(٢٩٤). جريدة القدس http://www.alquds.com/news/article/view/id/119036

(٢٩٥). موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=145

(٢٩٦). موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=82

(٢٩٧). دائرة البنية التحتية وتطوير المخيمات في الأونروا، الموقع الإلكتروني، http://www.un.org/ar/events/unrwa_at_60/pdf/A-5.pdf، (تاريخ الزيارة ٨-٥-٢٠١٢).

(٢٩٨). البنية التحتية وتطوير المخيمات في الأونروا، موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=84، (تاريخ الزيارة ٨/٥/٢٠١٢).

برامج الطوارئ:

يركز برنامج الإغاثة الطارئة على احتياجات معينة للفئات الأشد عرضة للخطر؛ كالمجموعات المعرضة لخطر النزوح ورعاة المواشي والنساء والأشخاص من ذوي الإعاقات الدائمة، وضحايا جدار الفصل العنصري، ويشمل البرنامج على مشاريع في مجالات الصحة وخلق فرص العمل وتقديم المعونة الغذائية والنقدية والحماية من الإخلاء والتشريد وتوفير السكن الكريم والصحة البيئية[٢٩٩].

موازنة الأونروا:

تحصل الأونروا على ما نسبته ٩٩٪ من ميزانيتها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والدول الاسكندنافية، فيما تبلغ نسبة المساهمة العربية ١٪ فقط[٣٠٠]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المانحين، إذ بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها منذ العام ١٩٥٠ ولغاية العام ٢٠٠٧ ما يقارب من ٣,٢ مليار دولار[٣٠١] أي ما يعادل ٦٥٪ من ميزانية الأونروا[٣٠٢].

أمَّا بالنسبة لأوجه الإنفاق فهي على النحو التالي:

- **٥٤٪ لبرامج التعليم.**
- **١٨٪ لبرامج الصحة.**
- **١٨٪ للخدمات المشتركة والخدمات التشغيلية.**
- **١٠٪ لبرامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية.[٣٠٣]**

ومن وجوه الإنفاق أيضًا دعم العديد من المؤسسات الفلسطينية العاملة في المخيمات ضمن المجالات أعلاه[٣٠٤]، وقد اتسمت موازنة الأونروا – على مر السنين – بعدم الاستقرار، وأخذت أشكالًا متعددة من الصعود والهبوط، ويُعزى ذلك – حسب الكثير من المحللين – للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية، بسبب اعتماد ميزانيتها على المنح الطوعية من الدول والمؤسسات والأفراد[٣٠٥]، وكذلك طبيعة هيكليتها ومصاريفها الإدارية التي قد تتجاوز ربع الميزانية، والتي تتناسب مع مؤسسات قصيرة الأمد وليس مؤسسات دائمة.

---

(٢٩٩). برامج الطوارئ في الضفة الغربية في الأونروا، الموقع الإلكتروني للأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=549، (تاريخ الزيارة ٨-٥-٢٠١٢).

(٣٠٠). الحيدر، محمد، مسؤولة أممية لـ «الرياض»: دعم خادم الحرمين للفلسطينيين نموذج يحتذى، الموقع الإلكتروني لصحيفة الرياض، http://www.alriyadh.com/2009/01/28/article405498.html، (تاريخ الزيارة ١٥-٦-٢٠١٠).

(٣٠١). James G. Lindsay, " Fixing UNRWA: Repairing the UN's Troubled System of Aid to Palestinian Refugees" policy focus no.91, the Washington institute for near east policy, January 2009, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/fixing-unrwa-repairing-the-uns-troubled- system-of-aid-to-Palestinian-refuge. (تاريخ الزيارة ١٠-٥-٢٠١٢)

(٣٠٢). يوسف، أيمن طلال، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، موقع جامعة القدس المفتوحة، http://www.qou.edu/arabic/magazine/issued15/research8.htm، (تاريخ الزيارة ٥ / ٥ / ٢٠١٢).

(٣٠٣). وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/10a9f45d-24bf-4ab7-bdb4-5d01a8bb960f ، (تاريخ الزيارة ١٠-٥-٢٠١٢).

(٣٠٤). سعيد، نادر وآخرون، البنى المؤسساتية في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، ٢٠٠٠، ص ١٨.

(٣٠٥). محسن صالح، مصدر سابق، ص١٢.

وسبب آخر مرتبط بازدياد أعداد اللاجئين، بحيث تضاعف أكثر من ستة أضعاف عما كان عليه عام ١٩٤٨، ناهيك عن الانتقادات الكثيرة التي توجه إلى الأونروا بين الفينة والأخرى والتي تتضمن اتهامات بالفساد المالي والإداري[٣٠٦]، كما تسببت الحرب على غزة والحصار التي تفرضه السلطات الإسرائيلية على القطاع بمفاقمة العجز الكبير في الميزانية، مما دفع الأمم المتحدة لإطلاق مناشدة لجمع وتوفير ٦١٣ مليون دولار لتستطيع الأونروا مساعدة سكان غزة[٣٠٧]، وهو مبلغ يفوق ميزانية الأونروا نفسها.

ويضاف إليه العامل السياسي المرتبط بالمساعدات، فالمنح المقدمة للأونروا مرتبطة بشكل كبير بالموقف السياسي لهذه الدول، فعلى سبيل المثال ربطت الولايات المتحدة وغيرها من الدول ككندا الدعم بعدم ذهاب هذه الأموال لما أطلقت عليه «الإرهاب»، وقد نص قانون المساعدات الأمريكية الخارجية بأن لا يتم دفع الأموال للاجئين المسلحين والمقاتلين في المخيمات المختلفة، وقد أثّر هذا على السياق الإداري للأونروا، التي أخضعت الموظفين لشروط تتضمن عدم تأثير انتماءاتهم السياسية على حياد عمل الوكالة[٣٠٨].

ويبدو بأنَّ الرؤية التي حكمت المساعدات التي تقدمها الأونروا توافقت مع سياسة المانحين تجاه اللاجئين، فعلى الرغم من أن سياسة المساعدات التي تقدمها الوكالة كانت إغاثية واجتماعية، إلا أنها ارتبطت بشكل ضمني بإعادة توطين اللاجئين من خلال تطويرهم اقتصاديا، ليتمكنوا من الاندماج في الوسط الذي يعيشون فيه.

وهذا أيضًا ما دفع الولايات المتحدة بالضغط على الأنظمة العربية بفتح باب العمل أمام اللاجئين ليشعروا وكأنهم مواطنون يتمتعون بحقوقهم الكاملة،مما يسهل مستقبلاً مهمة توطينهم في البلدان التي هجروا إليها، وقد كان هناك العديد من المشاريع ذات العلاقة بالتوطين مثل مشاريع: «ماك جي» ١٩٤٩، «غلاب» ١٩٤٩، «الجزيرة» ١٩٥٢، «سيناء» [٣٠٩]١٩٥٣، «تامير»، «الجزيرة» في سوريا ١٩٥٢، «سيناء» ١٩٥٣، «ييغال ألون»، «أبا إيبان»، «شارون»، وغيرها من المشاريع التي تساهم في إسقاط حق العودة.

وهذا ما بدا واضحًا- أيضًا- في سياسات الأونروا ما بعد أوسلو، إذ بدأ الحديث عن تحويل برنامج الأونروا من إغاثي اجتماعي إلى تنموي، بحيث يتم تعزيز برامج تأهيل اللاجئين وتطوير البنية التحتية بما يؤدي إلى الاستغناء التدريجي عن خدمات الوكالة، وكان هذا جليًا خاصة في مناطق السلطة الفلسطينية. وقد برزت عدة برامج في هذا الصدد مثل مشروع «برنامج تطبيق السلام» ١٩٩٥، والذي وضع خطة لإنهاء عمل الوكالة خلال خمسة أعوام منذ اتفاق أوسلو، ورُصد ٩٠٪ من المشروع للضفة وغزة، و ١٠٪ لباقي المخيمات في الدول العربية[٣١٠]، ويعد هذا تفسيرًا لسبب تراجع الخدمات التي تقدمها الأونروا للمخيمات، والتي ظهر جليا بطغيان البرنامج الإنمائي على حساب البرنامج الإغاثي، والنظر لوجود الأونروا بأنه مؤقت وأن دورها الحالي يقوم على تأهيل اللاجئين لتوطينهم لا لعودتهم.

---

(٣٠٦). لورد حبش، مصدر سابق، ص ٦.

(٣٠٧). موقع الأونروا، http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=399

(٣٠٨). محسن صالح، مصدر سابق، ص ١٦.

(٣٠٩). مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين. موقع تجمع العودة الفلسطيني(واجب)، http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=392&Ite، (تاريخ الزيارة ٨-٥-٢٠١٢).

(٣١٠). « تقرير الأونروا إلى اجتماع اللجنة الرباعية في عمان»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ٢٣١.

موقف اللاجئين من خدمات الأونروا:

في إطار استطلاع الرأي الذي قام به مركز العودة الفلسطيني في مخيمات الضفة الغربية في شهر آذار من العام ٢٠١٢ تنوعت توجهات من شملهم الاستطلاع من القضايا المتعلقة بالأونروا، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات وانعكاس ذلك على حياتهم اليومية وقضاياهم الوطنية، وتظهر النتائج مدى رضى اللاجئين عن الخدمات التي تقدمها الأونروا.

القطاع الصحي

بيَّنت نتائج استطلاع الرأي أنَّ ٢٣,٤٪ ممن شملهم البحث قالوا بأن الأونروا تساهم في تقديم الخدمات الصحية بدرجة كبيرة، في حين قال ٣٨,٤٪ منهم بأنّها تساهم بدرجة متوسطة، وأما نسبة من اعتبر أنها لا تساهم أو أنَّ مساهمتها قليلة فكانت ٣٥٪[٣١١].

ولعل ارتفاع نسبة التقييم الإيجابي للخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا عائد إلى أنَّ تلك الخدمات تتفوق على ما يتم تقديمه من خدمات صحية من جهات أخرى عاملة داخل المخيمات، وهي أقل تكلفة من الخدمات الصحية التي يوفرها القطاع الخاص، أمَّا وجود نسبة من اللاجئين المعترضين على تلك الخدمات، فعائد إلى وجود تذمر من التدني التدريجي لمستوى الخدمات الصحية- كمًا ونوعًا- فهي بنظر اللاجئين قليلة مقارنة باحتياجاتهم المتزايدة.

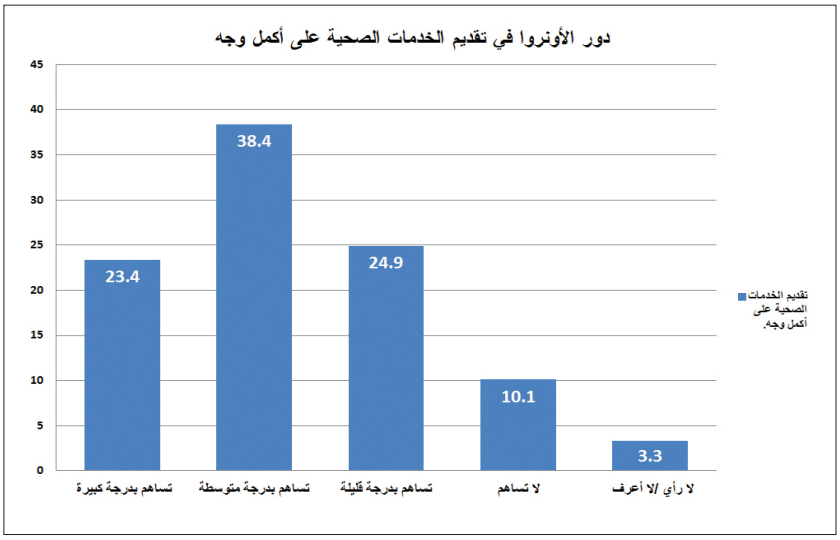

وهذا ما تؤكده سلسلة المقابلات التي أجريناها مع عدد من المسؤولين والمهتمين بقضايا اللاجئين إضافة إلى النشطاء داخل المخيمات. فقد عبَّر العديد منهم عن شكرهم للأونروا على الخدمات الصحية التي تقدمها لكنَّهم، في الوقت ذاته، يعترضون على التدني التدريجي لمستوى هذه الخدمات، فعلى سبيل المثال، يرى سعيد سلامة، مدير عام الدراسات والمعلومات في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، أن الخدمات الصحية

(٣١١). يلاحظ أن النسب لا تصل إلى ١٠٠٪، ويرجع ذلك إلى أن هناك مبحوثين لا يعرفون عن تلك العلاقة، أو لا رأي لهم.

التي تقدمها الأونروا لها بعض الإيجابيات وعليها كثير من السلبيات، حيث قال: «نجحت الأونروا في الصحة نجاحًا كبيرًا، لكنها مع تخفيض الميزانية وتسريح العديد من الموظفين في هذا القطاع إضافة إلى تدني نوعية الخدمات المقدمة مما جعل اللاجئين يتذمرون من هذه الإجراءات، فمثلا معظم عيادات الأونروا تفتح أبوابها للمراجعين من الساعة ٧-٢ ظهرًا فقط، ويقوم عليها طبيب صحة عامة مع عدم وجود لأطباء متخصصين، كما أن العيادات وحتى المستشفيات التابعة للوكالة لا تقدم جميع الخدمات الطبية اللازمة»[٣١٢].

القطاع التعليمي

أظهرت النتائج أنَّ نسبة من رأوا مساهمة الأونروا في تقديم الخدمات التعليمية كبيرة هي ٢٤,٢٪، بينما بلغت نسبة من رأوا بأن مساهمتها متوسطة هم ٤٢,٤٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٣٠,٢٪.

ويعتبر تقييم اللاجئين الإيجابي لمدارس الإناث التابعة للأونروا من الأمور التي أدت إلى رفع نسبة من قيموا مساهمة الأونروا في تقديم الخدمات التعليمية على أنها كبيرة، إضافة إلى ارتفاع نسبة اللاجئين المسجلين في الوكالة ضمن العينة، حيث وصلت إلى ٨٩,٣٪، بينما كانت نسبة غير المسجلين أو من فقدوا تسجيلهم حوالي ٩,٢٪، وهذا يعني أن الغالبية العظمى ممن شملهم الاستطلاع يحق لهم الاستفادة من خدمات التعليم.

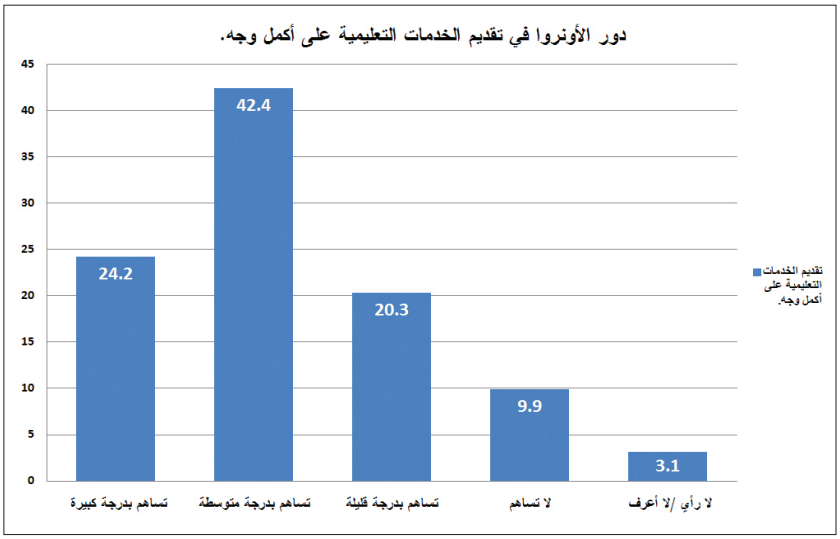

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التقييم الإيجابي للخدمات التعليمية كما ظهر أعلاه، إلا أنَّ هنالك تذمرًا ملحوظًا من جملة التغيرات التي طرأت على مستوى هذه الخدمات، وقد عبَّر عن ذلك حسين عليان، عضو اتحاد الموظفين في الأونروا، بقوله: «كانت الوكالة تقدم الكثير في مجال التعليم سواء على مستوى الطلاب أو الموظفين، أما اليوم فالتقليصات طالت كل شيء، حتى المؤسسات التعليمية أصابها ما أصابها من أضرار، فمثلا معهد قلنديا الذي كان يعطي شهادات الدبلوم، أصبح اليوم عبارة عن معهد يقدم دورة لمدة ٩ أشهر فقط، كذلك معهد الطيرة أصبحت الدراسة فيه لمدة سنتين فقط، فيتضح من ذلك أن الوكالة كانت تقدم الكثير

(٣١٢). مقابلة شخصية مع سعيد سلامة، مدير عام الدراسات والمعلومات في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، رام الله، ١٦ / ٥ / ٢٠١٢.

للاجئين، لكن نشاطها تقلص كثيرًا، وأعتقد أن التقليصات أصابت كل القطاعات»[٣١٣].

الخدمات الإغاثية

أفادت النتائج أنَّ نسبة من قيموا مساهمة الأونروا في تقديم الخدمات الإغاثية على أنها كبيرة هي ١٤,٧٪، بينما بلغت نسبة من قيموها على انها متوسطة ٣٤,٢٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٤٦,٥٪، ولقد لوحظ أن النسبة الأكبر من اللاجئين المستطلعة أراؤهم والذين أيدوا مساهمة الأونروا في تقديم الخدمات الإغاثية على أكمل وجه هم في مخيم بلاطة بنسبة ٦٦,٤٪، ومخيم جنين بنسبة ٨٠,٦٪، وهما أكثر مخيمات الضفة الغربية تعدادًا للاجئين، بينما تقل النسبة لباقي المخيمات، وربما يعود السبب لدور الأونروا في تقديم الخدمات الإغاثية في هذين المخيمين إبان انتفاضة الأقصى، وخاصة بعد اجتياح الاحتلال لهما.

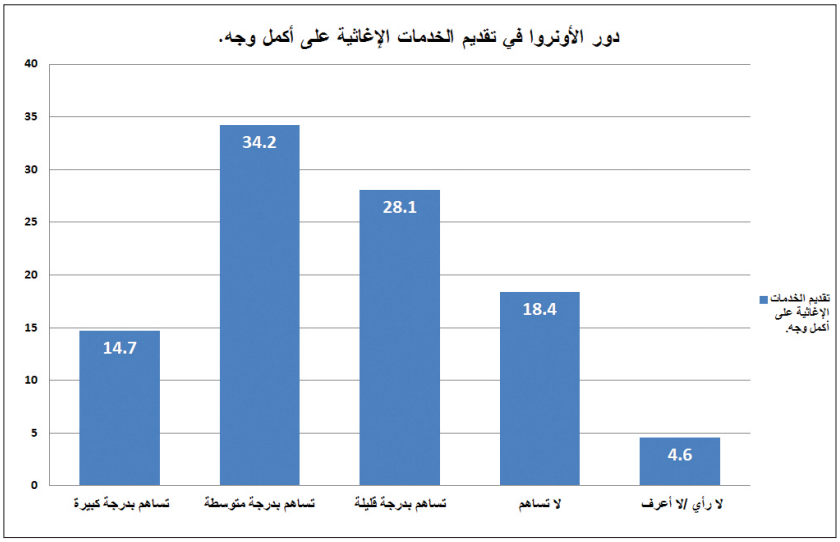

جدول رقم (٧) يوضح آراء من شملهم الاستطلاع في الخدمات التي تقدمها الأونروا (٪)

دور الأونروا في :	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسطة	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا أعرف
تقديم الخدمات الصحية على أكمل وجه	٪ ٢٣,٤	٪ ٣٨,٤	٪ ٢٤,٩	٪ ١٠,١	٪ ٣,٣
تقديم الخدمات التعليمية على أكمل وجه	٪ ٢٤,٢	٪ ٤٢,٤	٪ ٢٠,٣	٪ ٩,٩	٪ ٣,١
تقديم الخدمات الإغاثية على أكمل وجه	٪ ١٤,٧	٪ ٣٤,٢	٪ ٢٨,١	٪ ١٨,٤	٪ ٤,٦

(٣١٣). مقابلة شخصية مع حسين عليان، عضو اتحاد الموظفين في الأونروا، مخيم الجلزون، ٢-٦-٢٠١٠.

رفع مستوى المعيشة

أشارت النتائج إلى أنَّ نسبة من قيموا مساهمة الأونروا في رفع المستوى المعيشي على أنها كبيرة بلغت ٧,٢٪ فقط، وبدرجة متوسطة ٣٠,٤٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٥٧٪. أما فيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للمخيم، فكانت نسبة من قيموا مساهمة الأونروا في تحسين الظروف المعيشية على انها كبيرة حوالي ٦,٨٪، وبدرجة متوسطة ٣٥,١٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٥٤,١٪.

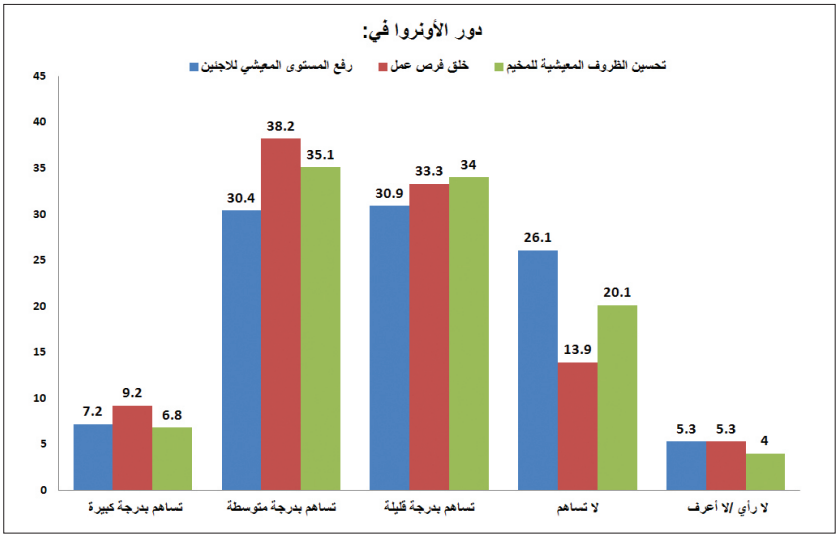

وتبيِّن النتائج أنَّ نسبة من رأوا أن مساهمة الأونروا في توفير فرص للعمل كبيرة هي ٩,٢٪، وبدرجة متوسطة ٣٨,٢٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٤٧,٢٪.

يلاحظ من النتائج أعلاه أن توجهات من شملهم الاستطلاع في تقييم مساهمة الأونروا في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أعلى منها في تقييمهم فيما يتعلق برفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل، ذلك لأن ما ترصده الأونروا من ميزانية للتعليم والصحة والإغاثة هو الجزء الأكبر من ميزانيتها وهي ثابتة، على خلاف ما ترصده للوضع المعيشي.

جدول رقم (٨) يوضح آراء من شملهم الاستطلاع في علاقة الأونروا بالدور المعيشي (٪)

دور الأونروا في :	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسطة	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي /لا أعرف
رفع المستوى المعيشي للاجئين	٧,٢	٣٠,٤	٣٠,٩	٢٦,١	٥,٣
خلق فرص عمل	٩,٢	٣٨,٢	٣٣,٣	١٣,٩	٥,٣
تحسين الظروف المعيشية للمخيم	٦,٨	٣٥,١	٣٤	٢٠,١	٤

وبطبيعة الحال فإن الأونروا لا تعتبر جميع اللاجئين بحاجة إلى المساعدات المعيشية الأساسية كالمؤن مثلاً، وهذا ما يجعلها تقلص من خدماتها ودعمها في هذا السياق مما ينعكس سلبًا على اللاجئ الفلسطيني، ففي شهر يناير لعام ٢٠١٢، وجهت الأونروا مناشدة لدعمها بما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار؛ لتعزيز الأمن الغذائي من خلال المساعدة الغذائية والمساعدة النقدية وبرامج استحداث فرص العمل، مع التأكيد أن ٥٠٪ من اللاجئين في الضفة الغربية ما زالوا بحاجة إلى هذه المساعدات[٣١٤]، وهذا يوضح على أن المستفيدين من الخدمات ضمن أجندة الأونروا لا يمثلون جميع اللاجئين المسجلين لديها

توصيات من شملهم الاستطلاع لتحسين أداء الأونروا

كان لمن شملهم الاستطلاع اقتراحات وتوصيات متنوعة لتطوير أداء الأونروا، حيث كانت نسبة من طالبوا بتحسين الوضع الاقتصادي للمخيم ٤٥,٥٪، ومن طالب بتحسين الوضع التعليمي ١٥,٥٪، أما نسبة من طالبوا بتحسين الوضع الصحي فبلغ ١٥,٧٪، ومن طالبوا بتحسين وضع الخدمات والمرافق العامة ١٠,٧٪، في حين بلغت نسبة من طالبوا بتأسيس مراكز متخصصة للشباب والفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة ٤٪، بينما لم تكن هناك نسبة تذكر للمطالبة بمرافق ترفيهية.

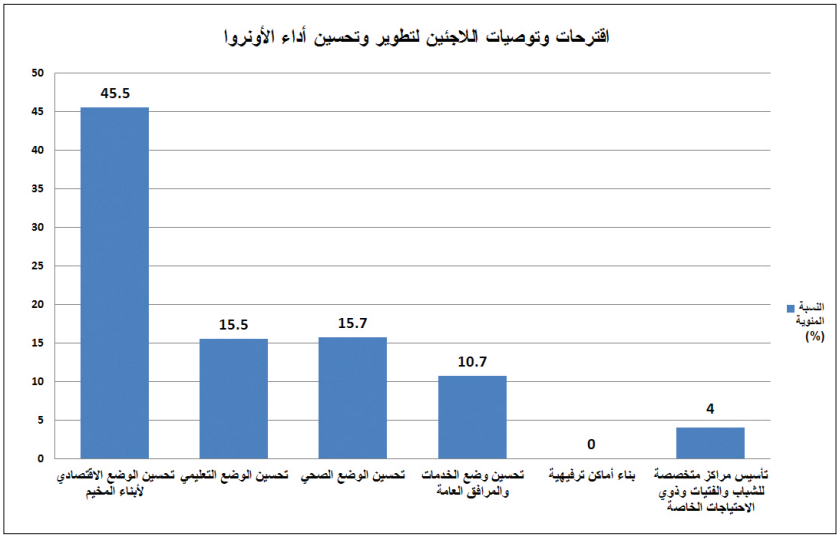

ويلاحظ من النتائج أنَّ وطأة الأوضاع الاقتصادية الصعبة قد ألقت بظلالها على مطالب اللاجئين، فأتت في مقدمة المطالب، في حين أعطيت بعض القطاعات الأخرى –على أهميتها– نسبة بسيطة أو تم تجاهلها. ويلاحظ أيضًا أنَّ معظم الاقتراحات ركزت على الجانب الخدماتي دون الجانب السياسي، وهذا يدل على أن الطلب الملح من الأونروا وبشكل أساسي هو تحسين قطاع الخدمات.

(٣١٤). الأونروا تطلب ٣٠٠ مليون دولار لتغطية برامجها الإنسانية للفلسطينيين، ٢٠١٢، موقع منظمة ثابت لحق العودة، http://www.thabit-lb.org/ar/Default.asp?ContentID=750&menuID=49. (تاريخ الزيارة ٥–٦–٢٠١٢).

جدول رقم (٩) يوضح اقتراحات وتوصيات اللاجئين لتطوير وتحسين أداء الأونروا

الاقتراح	النسبة المئوية (٪)
تحسين الوضع الاقتصادي لأبناء المخيم	٤٥,٥
تحسين الوضع التعليمي	١٥,٥
تحسين الوضع الصحي	١٥,٧
تحسين وضع الخدمات والمرافق العامة	١٠,٧
بناء أماكن ترفيهية	٠
تأسيس مراكز متخصصة للشباب والفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة	٤,٠

منظمة التحرير وفروعها العاملة داخل المخيمات:

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية- بالإضافة إلى وكالة الأونروا- وما أفرزتاه من تشكيلات تنظيمية وإدارية في مقدمة المؤسسات الضابطة لإيقاع العمل الخدماتي والإداري داخل المخيمات في الضفة الغربية. إضافة إلى العديد من المؤسسات الأهلية والمنظمات المدنية الأخرى، وقد اهتمت بعض الدراسات في تبيان طبيعة هذه المؤسسات، مثل دراسة نادر سعيد الصادرة عام ٢٠٠٠، حول البنى المؤسساتية داخل مخيمات اللاجئين في الضفة وقطاع غزة، حيث تم تصنيف المؤسسات حسب الدور الأهلي والمحلي، فصنَّفت ٣٤,٧٪ من المؤسسات نفسها على أساس أنها مؤسسات أهلية، و٢٣,١٪ على أساس أنها خيرية، و٢١,٨٪ على أساس أنها وطنية، و١٧٪ على أساس أنها اتحادات شعبية، و٢,٧٪ على أساس أنها أهلية بتمويل أجنبي، و٠,٧٪ على أساس أنها حكومية[٣١٥].

دائرة شؤون اللاجئين

أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عام ١٩٨٧ قرارًا بتشكيل «دائرة شؤون العائدين»، وتم بعد ذلك تغيير الاسم عند مجيء السلطة الفلسطينية ليصبح «دائرة شؤون اللاجئين» وذلك في عام ١٩٩٦، وكان من أهم أهدافها تحسين أوضاع اللاجئين وتفعيل القرار الدولي رقم (١٩٤) القاضي بعودتهم إلى أراضيهم [٣١٦].

وتشرف الدائرة على عمل المؤسسات المختلفة داخل المخيمات، وتسعى للتنسيق مع اللجان الشعبية بما يسهم في تطوير البنية التحتية، وتعزيز صمود اللاجئين، مع عدم المساس بدور الأونروا[٣١٧].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكننا الفصل بين الدور الذي تقوم به دائرة شؤون اللاجئين والسلطة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بمخيمات الضفة، حيث تقع غالبية هذه المخيمات في أراضي السلطة، فجميع هذه المؤسسات مرتبطة مع بعضها البعض ضمن آليات محددة تضبط عملية تقديم الخدمات للاجئين، وبشكل أساسي تشرف الدائرة على اللجان الشعبية للمخيمات، وتقدم مساعدات عبر التنسيق مع المؤسسات الأخرى.

---

(٣١٥). نادر سعيد وآخرون، مصدر سابق، ص ١٨.

(٣١٦). رضوان، فيصل محمد، دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١١، ص٢٥.

(٣١٧). مصدر سابق، ص ٢٥.

لقد زادت حدة الانتقادات للدائرة؛ كونها غير ممثلة لجميع ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يضعف فرصة مساهمة الفصائل الأخرى الموجودة على الأرض كحماس والجهاد في الدائرة واللجان المنبثقة عنها، وهذا ما استدعى قيام حركة حماس عام ٢٠٠١ بإنشاء دائرة لشؤون اللاجئين خاصة بها، وكان من أهم أهدافها تعزيز هوية اللاجئين، وتفعيل دور النقابات والمؤسسات الحقوقية بما يخدم المصلحة العامة، إضافة إلى القيام بأنشطة متنوعة تخدم اللاجئين وتزيد من وعيهم بقضيتهم، والتواصل بشكل كبير مع غالبية المؤسسات العاملة على الأرض وفي الساحات المحلية والعربية والدولية[٣١٨].

المجلس الأعلى للمخيمات

تم تشكيل المجلس الأعلى للمخيمات عام ١٩٩٦ برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتم تمثيل العديد من الوزارت ذات الطابع الخدماتي في هذا المجلس، مثل وزراة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية ...، بالإضافة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبأعضاء من الهلال الأحمر الفلسطيني[٣١٩]، وهذا ما حرصت عليه السلطة الفلسطينية منذ نشأتها من السيطرة على أمور المخيمات من خلال دائرة شؤون اللاجئين واللجان الشعبية التابعة لها.

اللجان الشعبية

تشكلت اللجان الشعبية بصيغتها النهائية كردة فعل احتجاجية على تهميش قضية اللاجئين في اتفاقيات أوسلو، وما ترتب على ذلك فيما بعد من تهميش إقتصادي، لتلعب هذه اللجان دور الحشد الجماهيري للضغط على كافة الجهات المحلية والدولية لتفعيل قضيتهم، ومن ثَم تطور عملها لمراقبة عمل الأونروا والمؤسسات العاملة في المخيم، وضبط العلاقة بين المخيم والمؤسسات المحلية والخارجية[٣٢٠].

تتكون اللجان الشعبية من أعضاء ينتمون للفصائل الفلسطينية، بالإضافة لأعضاء الهيئات الإدارية للمؤسسات داخل المخيم، وأشخاص مستقلين من الكفاءات، وهي لجان طوعية معتمدة من دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير[٣٢١]، إلا أن هناك من يعتبر أن تشكيلة اللجان الشعبية للمخيمات لا تعبر عن إرادة الجماهير، وأنها لا تتم بانتخابات حرة نزيهة، يختار فيها السكان من يريدون[٣٢٢].

وقد تم إقرار موازنة خاصة لهذه اللجان عام ٢٠٠٣، حيث تصرف في الغالب على شكل مستحقات حسب عدد سكان المخيم بناءً على إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي بقيمة ٢٦ شيكل لكل فرد من أفراد المخيم، كما تصرف موازنة إدارية لكل لجنة شعبية بقيمة ١٠٠٠-١٥٠٠ دولار تبعًا لحجم المخيم[٣٢٣]،

---

(٣١٨). دائرة شؤون اللاجئين، موقع الإلكتروني لدائرة شؤون اللاجئين التابع لحركة حماس، http://www.snawd.org/AboutUs.aspx، (تاريخ الزيارة ٣-٦-٢٠١٢).

(٣١٩). نادر سعيد، مصدر سابق، ص٣١.

(٣٢٠). فيصل محمد، مصدر سابق، ص٣٧.

(٣٢١). واقع اللجان الشعبية للخدمات ودورها في تعزيز صمود المخيمات، دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، http://www.plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=1459، (تاريخ الزيارة ٣-٦-٢٠١٢).

(٣٢٢) . مقابلة شخصية مع أحمد عبد العزيز، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وأحد وجهاء مخيم الجلزون، مخيم الجلزون، ١٤ / ٦ / ٢٠١٢.

(٣٢٣) . مقابلة شخصية مع أحمد ذوقان، مدير اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، رام الله، ١٤-٦-٢٠١٠.

إلا أن بعض المخيمات تأخذ أقل من هذه القيمة بكثير، قد تصل إلى ٥٠٠ شيكل[٣٢٤]، وتحصل اللجان على موازنتها المالية من السلطة الفلسطينية عبر دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير، كما كانت تحصل سابقًا على دعم مادي وإداري من الأونروا.

وكان للمشمولين في الاستطلاع أراء وتوجهات حول دور اللجان الشعبية فيما يتعلق بالمجالات الخدماتية المختلفة، وانعكاس ذلك على حياتهم اليومية وقضاياهم الوطنية، فكانت نسبة من اعتبروا مساهمة هذه اللجان والتنظيمات في تقديم الخدمات الصحية كبيرة هي ٧,٢٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ٢١٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٦٥٪. وكانت نسبة من أيدوا مساهمة اللجان والتنظيمات في تقديم الخدمات التعليمية بدرجة كبيرة هي ٧,٤٪، ومن اعتقد أنها تساهم بدرجة متوسطة ٢١,١٪، وأما نسبة من اعتبر أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٦٥,٢٪، وكانت نسبة من اعتبروا مساهمة اللجان والتنظيمات في تقديم الخدمات الإغاثية كبيرة هي ٦,٩٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ١٧,٧٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٦٨,٢٪.

جدول رقم (١٠) يوضح أراء من شملهم الاستطلاع في الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية وفصائل المعارضة

دور اللجان الشعبية والتنظيمات الفلسطينية في	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسطة	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي/لا أعرف
تقديم الخدمات الصحية على أكمل وجه.	٪ ٧,٢	٪ ٢١	٪ ٣١,١	٪ ٣٣,٩	٪ ٦,٨
تقديم الخدمات التعليمية على أكمل وجه.	٪ ٧,٤	٪ ٢١,١	٪ ٣٠,٨	٪ ٣٤,٤	٪ ٦,٣
تقديم الخدمات الإغاثية على أكمل وجه.	٪ ٦,٩	٪ ١٧,٧	٪ ٣٠,٥	٪ ٣٧,٧	٪ ٧,١

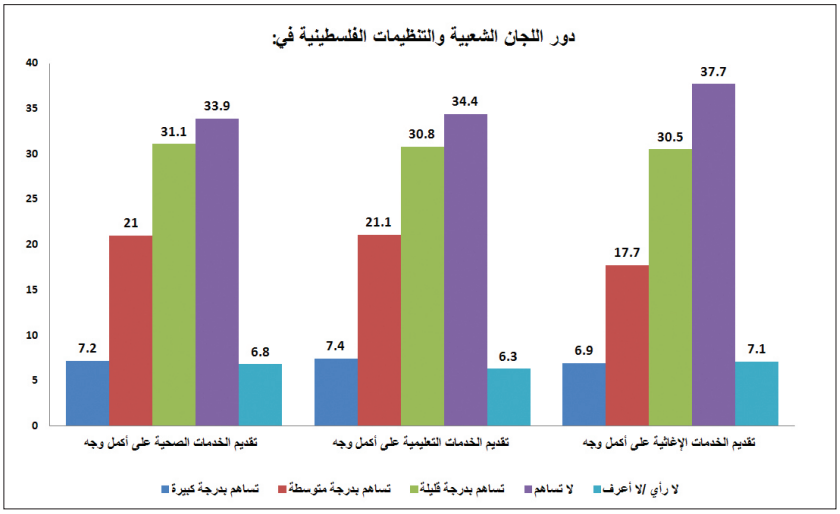

(٣٢٤) . مقابلة شخصية مع ياسين شبراوي، نائب رئيس اللجنة الشعبية في مخيم سلواد، مخيم سلواد، ٤-٦-٢٠١٠.

أما بالنسبة لمدى المساهمة التي تقدمها اللجان والفصائل في تحسين الظروف المعيشية، فكانت نسبة من اعتبروا أنها كبيرة ٥,٩٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ٢٢,٩٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٦٥,٤٪. وأما فيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للمخيم، فكانت نسبة من اعتبروا أن اللجان والفصائل تساهم في تحسين الظروف المعيشية للاجئين بدرجة كبيرة هي ٧,١٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ٢٢,٢٪، وأما نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٦٥,٥٪.

وحول دور اللجان وفصائل المعارضة في توفير فرص عمل للاجئين، أفاد ٤,٦٪ من من شملهم الاستطلاع أن اللجان والفصائل تساهم في تحسين الظروف المعيشية للاجئين بدرجة كبيرة، في حين اعتبر ٢٢,٤٪ أنها تساهم بدرجة متوسطة، وأما نسبة من اعتبر أنها لا تساهم أو مساهمتها قليلة فكانت ٦٦,٦٪.

جدول رقم (١١) يوضح أراء من شملهم الاستطلاع في دور اللجان الشعبية والتنظيمات الفلسطينية في الوضع المعيشي للاجئ الفلسطيني

دور اللجان الشعبية والتنظيمات الفلسطينية في	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسط	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي/لا أعرف
رفع المستوى المعيشي للاجئين	٥,٩ ٪	٢٢,٩ ٪	٢٩,٧ ٪	٣٥,٧ ٪	٥,٨ ٪
خلق فرص عمل	٤,٦ ٪	٢٢,٤ ٪	٣٠,٥ ٪	٣٦,١ ٪	٦,٤ ٪
تحسين الظروف المعيشية للمخيم	٧,١ ٪	٢٢,٢ ٪	٣٢,٢ ٪	٣٣,٣ ٪	٥,١ ٪

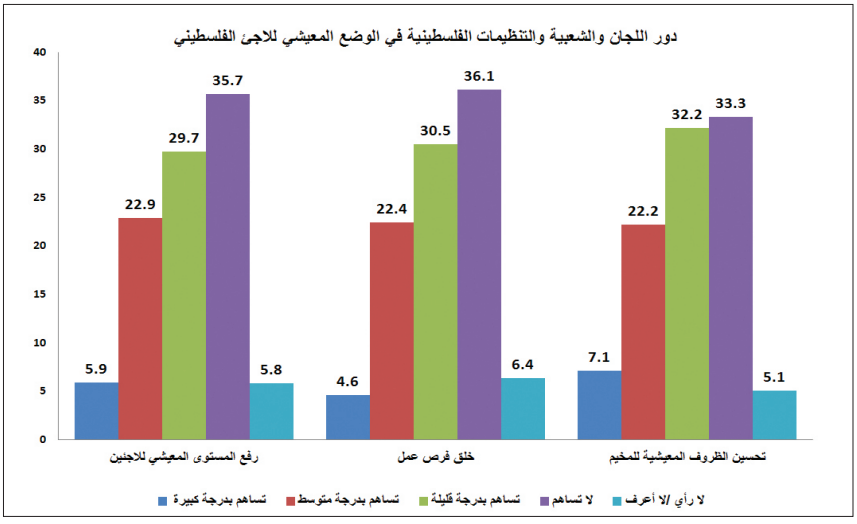

من الملاحظ تدني نسبة من شملهم الاستطلاع الذين قيموا بإيجابية مساهمة اللجان الشعبية والتنظيمات الفلسطينية في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية، وكذا المساهمة في التخفيف من وطأة الأعباء الإقتصادية على اللاجئين، ولعل ذلك عائد إلى عدة أسباب نذكر منها:

- عدم امتلاك أفراد اللجان الشعبية القدرات الإدارية الكافية التي تمكنهم من أداء عملهم، فقد وصف حسين

عليان، عضو اتحاد الموظفين في الأونروا عمل بعض اللجان بطريقة «المخاتير»، كناية عن غياب البعد المهني والعملي في هذه اللجان[٣٢٥].

- عدم تمثيل اللجان الشعبية بشكل حقيقي للتنوعات الموجودة داخل المخيم، وعدم إجراء انتخابات حرة تعبر عن إرادة السكان[٣٢٦]، واعتماد التعيين أو الانتخابات الشكلية كوسيلة لاختيار الأعضاء، بالإضافة إلى وجود أشخاص متهمين بالفساد وعدم الاستقامة[٣٢٧].
- الانقسام الفلسطيني وما ترتب عليه من غياب قسري لحركتي حماس والجهاد، حيث أصبحت اللجان الشعبية حكرًا على فصائل منظمة التحرير، وبالتالي لم تعد ممثلة لكل اللاجئين، إضافة إلى ما تعرض له عناصر الحركتين من ملاحقات أمنية من قبل الاحتلال والسلطة الفلسطينية، مما أثر في حجب نسبة كبيرة من إمكانياتهم عن التفاعل الإيجابي داخل المخيمات.
- إعاقة الأونروا لعمل هذه اللجان، فعلى سبيل المثال تحظر الأونروا على موظفيها الدخول كأعضاء في اللجان الشعبية، بحجة أنه نشاط ذو طابع سياسي[٣٢٨].
- تعتبر اللجان الشعبية عنصرًا مساندًا في تقديم الدعم لقطاعي الصحة والتعليم والخدمات الإغاثية على اعتبار أنَّ الأونروا هي الجهة المسؤولة عن تلك القطاعات.

المخيمات الفلسطينية... الخدمات في خدمة مسار التسوية:

يثير الدور الخدماتي الذي تقوم به السلطة الفلسطينية داخل المخيمات جدلاً في أوساط اللاجئين، نظرًا للظروف السياسية التي أحاطت بنشوئها وبالدور المنوط بها تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع وفق الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي.

كان رد سكان المخيمات وخاصة في الضفة على تهميش قضية اللاجئين في اتفاقيات أوسلو وفي خطاب السلطة تجاه حق العودة، بأن عقدوا عام ١٩٩٥ مؤتمرًا في مخيم الفارعة، وبعدها بعام مؤتمر جماهيري آخر في مخيم الدهيشة، طالبوا فيه بإعادة الاعتبار لقضية اللاجئين، وأن يتم التعامل مع السلطة الوليدة كسلطة مضيفة للاجئين[٣٢٩].

وقد رفضت الفعاليات الوطنية في المخيمات محاولة وزارة الحكم المحلي في السلطة فرض هيمنتها على الارض من خلال عمل مجالس محلية خدماتية أشبه بالمجالس البلدية والقروية، واعتبر اللاجئون ذلك محاولة للتوطين والتنازل عن حق العودة[٣٣٠].

وتشير نتائج استطلاع الرأي إلى تنوع توجهات من شملهم الاستطلاع من القضايا المتعلقة بالسلطة وخاصة فيما يتعلق بالخدمات، وانعكاس ذلك على حياتهم اليومية وقضاياهم الوطنية، فكانت نسبة من قيموا مساهمة السلطة في تقديم الخدمات الصحية بدرجة كبيرة هو ١٠،٨٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة

(٣٢٥) . مقابلة شخصية مع حسين عليان، مصدر سابق.

(٣٢٦) . مقابلة شخصية مع ياسين شبراوي، مصدر سابق.

(٣٢٧) . مقابلة شخصية مع أحمد عبد العزيز، مصدر سابق.

(٣٢٨) . مقابلة مع حسين عليان، مصدر سابق.

(٣٢٩) . العزة، علاء، اللجان في مخيمات الضفة (قراءة أولية)، http://palestine.assafir.com/article.asp?aid=593 (تاريخ الزيارة ١٥-٦-٢٠١٠).

(٣٣٠) . المصدر السابق.

متوسطة ٣٣,٥٪، ومن اعتبروا أنها لا تساهم أو ضعيفة ٥٢,٤٪، وكانت نسبة من أيدوا الرأي حول مساهمة السلطة في تقديم الخدمات التعليمية بدرجة كبيرة ١٩,٦٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ٣٣,٤٪، ومن اعتبروا أنها لا تساهم أو ضعيفة ٤٤,٧٪. أما نسبة من أيدوا الرأي حول مساهمة السلطة في تقديم الخدمات الإغاثية بدرجة كبيرة فكان ٨,٢٪، في حين اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ٣١,٨٪، بينما بلغ من اعتبروا أنها لا تساهم أو ضعيفة ٥٥,٧٪.

جدول رقم (١٢) يوضح أراء من شملهم الاستطلاع في الخدمات التي تقدمها السلطة

دور السلطة الوطنية الفلسطينية في :	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسطة	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي/لا أعرف
تقديم الخدمات الصحية على أكمل وجه	١٠,٨	٣٣,٥	٢٤	٢٨,٤	٣,٤
تقديم الخدمات التعليمية عل أكمل وجه	١٩,٦	٣٣,٤	٢١,٩	٢٢,٨	٢,٣
تقديم الخدمات الإغاثية عل أكمل وجه	٨,٢	٣١,٨	٢٥,٧	٣٠	٤,٣

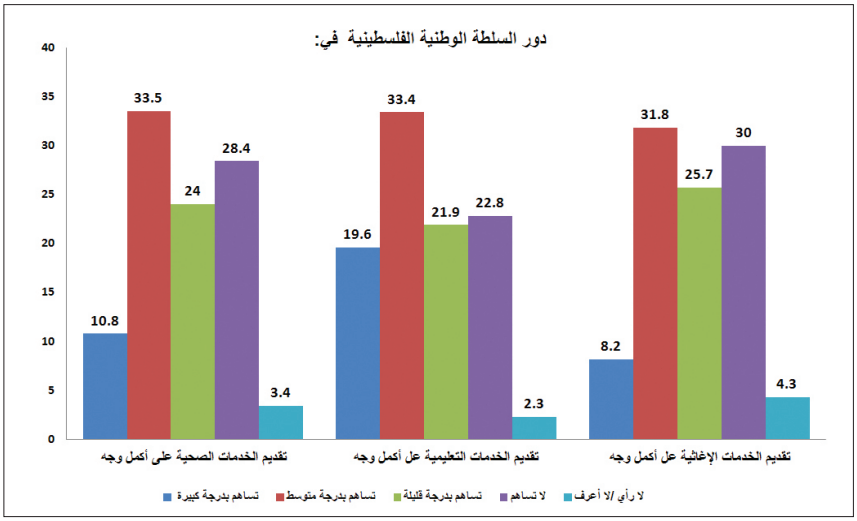

أما بالنسبة لمدى مساهمة السلطة الفلسطينية في تحسين الظروف المعيشية، فكانت نسبة من قيموا بايجابية مساهمتها بدرجة كبيرة هي ٦,١٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ٢٦,٩٪، أما من اعتبروا أنها لا تساهم أو ضعيفة كان ٦٣,٦٪، وفيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للمخيم، فكانت نسبة من أيدوا الرأي حول مساهمة السلطة في تحسين المستوى المعيشي للاجئين بدرجة كبيرة ٥,٧٪، ومن اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة ٢٦,٦٪، في حين بلغت نسبة من اعتبروا أنها لا تساهم أو ضعيفة ٦٤,٤٪. أما دور السلطة في توفير فرص للعمل فكانت نسبة من اعتبروا مساهمة السلطة في توفير فرص العمل كبيرة هو ٤,٦٪، بينما من اعتبروا أنها تساهم بدرجة متوسطة بلغ ٢٧,٤٪، في حين اعتبر ٥٤,٥٪ أنها لا تساهم أو ضعيفة.

جدول رقم (١٣) يوضح أراء من شملهم الاستطلاع في علاقة السلطة الفلسطينية بالدور المعيشي

دور السلطة الوطنية الفلسطينية في	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسطة	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي/لا أعرف
رفع المستوى المعيشي للاجئين	٦,١	٢٦,٩	٢٥,٧	٣٧,٩	٣,٣
خلق فرص عمل	٤,٦	٢٧,٤	٢٨,٣	٢٦,٢	٣,٥
تحسين الظروف المعيشية للمخيم	٥,٧	٢٦,٦	٢٦,٦	٣٧,٨	٣,٤

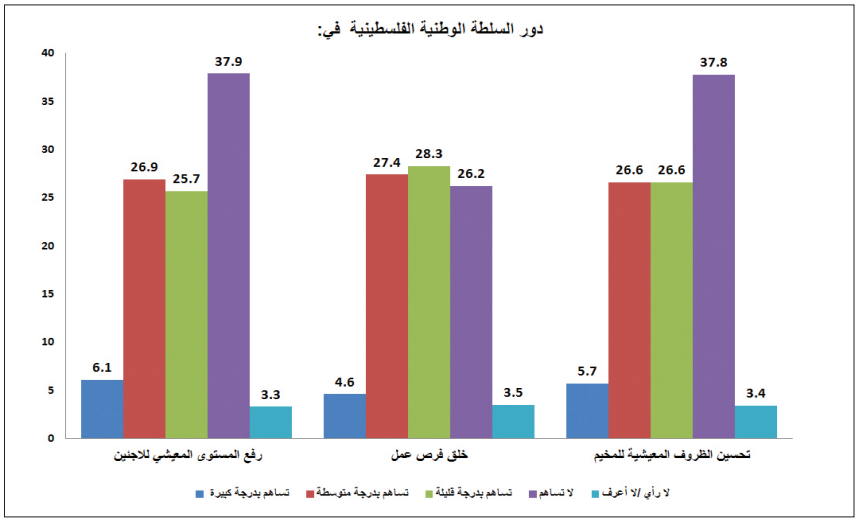

ويلاحظ من النتائج أن هنالك تدنٍ في نسبة تأييد من شملهم الاستطلاع لمساهمة السلطة الفلسطينية في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية وفي رفع المستوى المعيشي للاجئين، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

١. العلاقة المبهمة وغير الواضحة بين دائرة شؤون اللاجئين والسلطة الوطنية فيما يخص موضوع المخيمات، حيث يقع على الأولى واجبات تجاه هذه السكان، إلا أن تنازع الصلاحيات مع السلطة من ناحية، وضعف التمويل للدائرة من ناحية أخرى، أثرا سلبًا على الخدمات المقدمة للاجئين[٣٣١].

٢. قلة اهتمام السلطة الفلسطينية بالقطاع الخدماتي داخل المخيمات على اعتبار أن ذلك من مهمات الأونروا. وقد ظهر ذلك جليًا في طبيعة المشاريع الممولة من قبل السلطة الفلسطينية، فقد قدمت دائرة شؤون اللاجئين عام ٢٠١٠ حوالي ٧٥ مشروعًا ممولًا من السلطة بتكلفة ($٣,٣٠٤,٦٢٠) دولارًا، تركزت معظمها لتمويل مخيمات صيفية للشباب وحفلات للمتفوقين[٣٣٢].٣- صعوبة الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في مناطق السلطة الفلسطينية وضعف الإدارة والتخطيط انعكس سلبا على جموع اللاجئين»[٣٣٣].

٣. خشية جهات فلسطينية من أن زيادة الدعم للمخيمات بشكل ملحوظ يعطي غطاءًا لوكالة الأونروا بالانسحاب ووقف تقديم خدماتها للسكان، خاصة لما تلعبه الأونروا من دور كبير خصوصًا في الجانب الخدماتي وهذا سينعكس سلبًا على اللاجئين.

(٣٣١) . فيصل رضوان، مصدر سابق، ص٥٩-٦٥.
(٣٣٢) . فيصل رضوان، مصدر سابق، ص ٦٠.
(٣٣٣) . سعيد سلامة، مصدر سابق.

الفصل الرابع

الفصل الرابع : اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة

ارتبطت القضية الفلسطينية بحلم العودة إلى ديارهم التي هجِّروا منها، وبقي هذا الحلم محور الفعل الفلسطيني ليس السياسي فقط بل الثقافي والتربوي وغيرها. وكان في صلب برامج الفصائل منذ انطلاق مشروع المقاومة بعد النكبة، وظَّل الهدف الاستراتيجي المعلن لمئات الألوف من الشباب الفلسطيني الذين انخرطوا في المقاومة وخاضوا مواجهات طاحنة مع المحتل في أكثر من معركة وفي العديد من الأقطار.

حتى عندما تبنت قيادة منظمة التحرير المفاوضات كاستراتيجية لتحقيق برنامجها، وقبلت بإيجاد حل متوافَق عليه مع الاحتلال ظلت عودة اللاجئين إلى ديارهم جزءًا من الملفات المعقدة التي لم يكن باستطاعة إي قائد فلسطيني مهما عَظُم شأنه تقديم أي تنازل للاحتلال عن حق العودة[٣٣٤].

وطوال سنين من المقاومة الفلسطينية بقي حلم العودة يرتطم بالكثير من المعوقات، يأتي في مقدمتها محاولات المشروع الصهيوني المتكررة الخلاص من قضية اللاجئين عبر إقناعهم، ترهيبًا وترغيبًا، بضرورة إحلال فكرة التوطين والتعويض محل فكرة العودة والتعويض، في مواجهة سافرة مع الحق الفلسطيني المؤيد بالقرارات الدولية. كما لعب صلف الواقع السياسي المحلي والإقليمي والدولي، وتنكره لحق اللاجئين بالعودة والتعويض، والدفع المستمر من قبل أطراف كثيرة لقبول اللاجئين لمبدأ العودة الجزئية أو التوطين والتعويض دورًا محوريًا في استمرار حالة اللجوء الفلسطينية.

ونظرًا لما تشكله فكرة العودة في الضمير الجمعي للفلسطينيين، وما لذلك من تداعيات على حاضرهم ومستقبلهم وما أنتجوه من فعل مقاوم للاحتلال يصب في الجهد الرامي لتحقيقها، فقد كانت عنوانًا رئيسًا لحراك فكري ونقاش سياسي فلسطيني عُبِّر عنه من خلال سلسلة مقالات ودراسات وأبحاث تداولتها المجلات والصحف الفلسطينية منذ السنوات الأولى للجوء، وقد تمحورت تلك الأدبيات حول تأكيد الإجماع الوطني على حق العودة للاجئين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، والعمل الجاد للوصول إلى أنجع السبل لتحقيق ذلك، إضافة لضرورة مواجهة المخاطر التي تحيط بالفكرة وآليات تطبيقها.

وقد كان للتطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية بعد انطلاق قطار التسوية وتصاعد الحديث عن إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أثر واضح في بلورت جهد أكاديمي فلسطيني، نتج عنه سلسلة من الدراسات والأبحاث المؤتمرات الأكاديمية، وورش العمل واستطلاعات الرأي[٣٣٥]،

---

(٣٣٤). تشكل فكرة العودة الجزئية والتوطين هاجسًا لدى الكثير من الفلسطينيين لاجئين وغير لاجئين، وقد تصاعدت المخاوف الفلسطينية –بعد انطلاق قطار التسوية– من حل لا ينسجم مع حق العودة كما تعارف عليه الفلسطينيون منذ انطلاق ثورتهم المعاصرة، ولا يُرضي اللاجئين، وقد ظهر ذلك جليًا في ردود الفعل الفلسطينية الداخلية الغاضبة كلما طرحت الفكرة في أطار المفاوضات أو حول طاولة محادثات غير رسمية بين قيادات فلسطينية وأخرى منتدبة من حكومة الاحتلال أو إحدى مؤسساته الرسمية أو الأهلية، سواء كانت سياسية أو أكاديمية، وللتدليل على ذلك يمكن الرجوع مثلاً إلى ردود الفعل الفلسطينية على ما عُرف في حينه بوثيقة جنيف.

(٣٣٥). لم يقتصر الجدل الدائر منذ أوسلو حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين على الإطار البحثي والأكاديمي الصرف، فقد كان للمسألة تداعياتها السياسية والمؤسساتية، حيث أخذت مساحة معتبرة من الجدل السياسي بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية، كما شهدت المخيمات الفلسطينية ظواهر جديدة عبَّرت عن هذا الجدل مثل ظهور العمل المؤسساتي المرتبط بالتوعية والتثقيف بحق العودة، والعمل على إبداع فعاليات تؤكد تمسك اللاجئين بهذا الحق.

التي تمحورت في مجملها حول قياس آراء وتوجهات اللاجئين الفلسطينيين تجاه حقهم في العودة، وخصوصًا مدى رضاهم عن إمكانية عودتهم إلى الدولة الفلسطينية المقترحة وآليات استيعابهم فيها[٣٣٦].

وكان واضحًا أن سقف هذا الحراك الأكاديمي منذ أوسلو لا يتعدى السقف السياسي للمفاوضات، بمعنى أنَّه كان خادمًا لمشروع التسوية، فالقاعدة الأساسية التي بنيت عليه كانت على أساس أن الحل النهائي للصراع سيكون بإقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران بجوار دولة «إسرائيل»، وعلى الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية المقترحة أن يكونوا جاهزين لاستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من الخارج، ناهيك عن اللاجئين في المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة[٣٣٧].

في المقابل انبرى عدد من الأكاديميين الفلسطينيين لإعداد دراسات واستطلاعات رأي أخرى متحررة من السقف التفاوضي، اختبروا فيها مدى تمسك اللاجئين بحق العودة، وتناولوا أمكانيات العودة العملية للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها[٣٣٨].

موقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية من حق العودة

أفرد استطلاع الرأي الذي أجراه مركز العودة الفلسطيني في مخيمات الضفة الغربية في آذار الماضي مساحة معتبرة لتبيان موقف اللاجئين من حق العودة، ولتوضيح رأيهم في الحلول المقترحة بشأنه، خصوصًا تلك التي انبثقت عن مسار التسوية.

وقد أكدت النتائج أنَّ اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا متمسكين بحق العودة كما نُظِّر له وطنيًا منذ خمسينيات القرن الماضي، على الرغم من مرور ٦٤ سنة على النكبة وأكثر من عقدين من الزمن على انطلاق التسوية في مدريد، واستمرار الحديث عن تجاوز المفهوم التقليدي لحق العودة واستبداله بخيارات أخرى جزئية كالعودة الرمزية والتعويض او العودة إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وأظهرت النتائج أنَّ ٨٩,٩٪ من اللاجئين يرون أن عودتهم إلى ديارهم التي هجِّروا منها والتعويض هو الحل العادل المقبول لديهم، وأنَّ أغلب اللاجئين لا يقبلون بالحلول الجزئية لمسألة العودة، إذ عارض ٨١,٥٪ منهم التعويض بدل العودة، وعارض ٦١,٥٪ منهم عودة بعض اللاجئين وتوطين الآخرين في أماكن سكناهم الحالية.

---

(٣٣٦). أُنشئ في الأراضي الفلسطينية منذ تسعينيات القرن الماضي عدد من المراكز البحثية التي بدأت تعد دراسات حول اللاجئين الفلسطينيين، كما ظهرت العديد من وحدات البحث في موضوع الهجرة القسرية داخل الجامعات الفلسطينية، مثل وحدة الهجرة القسرية في معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، التي كثّفت جهودها في بحث المسائل المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، منها فكرة عودة اللاجئين واستيعابهم في الدولة الفلسطينية المقترحة، وقد عقدت بعض ورش العمل حول الموضوع كان آخرها ورشة العمل التي نظّمها المعهد في جامعة بيرزيت بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠١٢ تحت عنوان «اللاجئون الفلسطينيون والدولة : رأس مال بشري وسياسي أم عبء اقتصادي».

(٣٣٧). يشير حازم الشنار في إحدى دراساته إلى أنَّ عدم وجود أدبيات تتناول فكرة استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة عائد للموقف الفلسطيني الذي كان يرى في طرحه للموضوع ارتكابًا لمحرم من المحرمات، وقد تم تجاوز هذا الموقف بعد انطلاق التسوية فشهدنا عددًا من الدراسات نظمتها جهات دولية مثل مركز دراسات التنمية الدولية الكندي(IDRC) وشبكة أبحاث اللاجئين (RRN)(١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٣)، والاتحاد الأوربي (١٩٩٩)، والبنك الدولي(٢٠٠٢)، وأيضًا نظمت العديد من مراكز البحوث الفلسطينية عددًا من الدراسات واستطلاعات الرأي وورشات العمل صبت في السياق نفسه، منها استطلاع الرأي الذي نظمه المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية(٢٠٠٣)، والذي استُطلعت فيه آراء اللاجئين الفلسطينيين حول العودة في ثلاث مناطق: هي الأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان. للمزيد من المعلومات حول الموضوع، يراجع: الشنار، حازم، الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين إليها والباقين فيها، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث والسياسية والمسحية ، ٢٠٠٥، ص ١٩-٢٠.

(٣٣٨). يعتبر سلمان أبو ستة من أهم الأكاديميين الفلسطينيين الذين أعدوا سلسلة دراسات حول حق العودة وآليات تطبيقه دون الالتزام بسقف المفاوضات، ومن أهم أدبياته في هذا المجال كتابه الشهير حق العودة مقدس وقانوني وممكن، حيث أكد في دراسته أنه يمكن من الناحية العملية أن يعود اللاجئون إلى ديارهم التي هجروا منها دون الإخلال بالواقع الجغرافي والتوزيع السكاني الذي جرى بعد النكبة. للمزيد من التفاصيل، يراجع: أبو ستة، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠١.

جدول رقم (١٤) يوضح موقف اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من حق العودة (٪)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا رأي /لا أعرف
أنا مع حل يضمن تعويض اللاجئين وتحسين وضعهم بدل العودة	٪٨,٣	٪١١,٢	٪٢٩	٪٤٧	٪٤,٤
الحل العادل المقبول لدي هو عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها بالإضافة إلى التعويض	٪٧٣,٨	٪١٦	٪٣,٩	٪٣,٣	٪٣
أقبل بالتعويض بدل العودة إلى الديار	٪٦,٨	٪٨,٦	٪٣٣,٣	٪٤٨,٢	٪٣,١
أقبل بالعودة فقط حتى وإن لم يكن هناك تعويض	٪٥٦	٪٢٩,١	٪٧,٣	٪٤,٥	٪٣,١
أقبل بعودة بعض اللاجئين وتوطين الآخرين في أماكن سكناهم الحالية	٪٩,٩	٪٢٢,٤	٪٣١,١	٪٣٠,٤	٪٦,٢

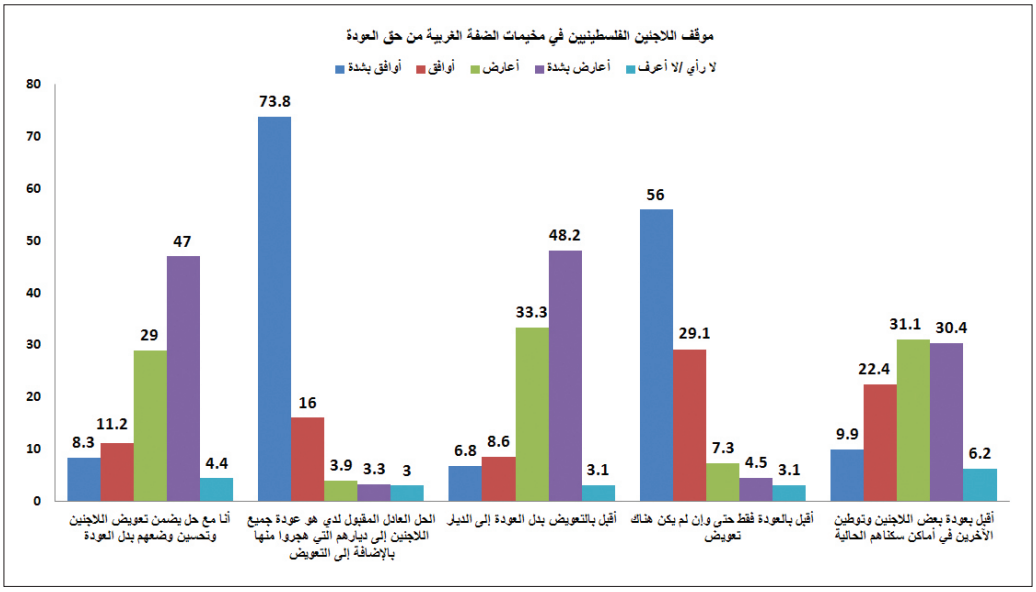

التطورات السياسية في المنطقة وحق العودة وموقف اللاجئين

بيَّن استطلاع مركز العودة الفلسطيني رأي اللاجئين بجملة التطورات التي شهدتها المنطقة والتي يتوقع أنْ يكون لها تداعياتها مستقبلاً على القضية الفلسطينية، بما فيها حق عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، سواء كانت التحولات التي يشهدها الربيع العربي، أو ما تشهده القضية الفلسطينية من تطورات على صعيد المشهد السياسي الداخلي، وكذا فيما يتعلق بالاحتلال وسياساته على الأرض واشتراطاته لقبول حل دائم.

أظهرت النتائج أن ٥٢,١٪ من اللاجئين يعتقدون أن الثورات العربية تساهم في تفعيل حق العودة. أمَّا فيما يتعلق بالشأن الداخلي الفلسطيني، فقد أيَّد اللاجئون إجراء إصلاحات في هيكلية منظمة التحرير بما يكفل إدخال حركتي حماس والجهاد فيها، ورأى ٧٠,٨٪ منهم أن توسيع الإطار القيادي لمنظمة التحرير ليشمل الحركتين والمبادرة هو إجراء يصب في مصلحة اللاجئين وقضيتهم، كما اعترض قسم كبير منهم على المفاوضات كآلية لانتزاع حقوق اللاجئين، فالمفاوضات برأي ٧٧,٦٪ منهم لن تحقق لهم حق العودة.

وأبدى ٥٩,١٪ منهم رفضهم تولي السلطة الفلسطينية إنهاء ملف اللاجئين، وقال ٥٧,٢٪ منهم أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي هجِّروا منها. وفيما يتعلق بموقف الاحتلال واشتراطاته الجديدة التي يريد أن يفرضها على الفلسطينيين، فقد أفاد ٧٢,٧٪ منهم أن الاعتراف بيهودية الدولة يلغي حق اللاجئين بالعودة.

ويلاحظ من النتائج أعلاه أنَّ موقف اللاجئين من مختلف القضايا المشار لها بدا أكثر مسؤولية وواقعية، فالتفائل الحذر من التحولات في الوطن العربي نابع من تجربة اللاجئين مع المشهد العربي طوال عقود من الزمن، فتاريخيًا ارتبطت التغيرات في الوطن العربي بالقضية الفلسطينية وتداعياتها، وكان شعار تحرير فلسطين في صلب أجندة قادة التغيير، لكن خيبات الأمل ظلت تلاحق اللاجئين خصوصًا مع تعثر المشاريع النهضوية التي حاولت الأنظمة العربية أن تسوقها لشعوبها.

وكانت المسؤولية والحس الوطني المتجاوز للخطاب الفئوي واضحين في تعبير اللاجئين عن رغبتهم في استعادة الوحدة داخل الساحة الفلسطينية، نظرًا لما يسببه الانقسام من حرف للأهداف وتشتيت للطاقات وضياع للقضية المركزية، كما بدا واضحًا أنَّ اللاجئين قد استوعبوا الدرس الأهم من مسار التسوية بين الفلسطينيين والاحتلال، حين عبَّروا عن رفضهم للمفاوضات كآلية لاستعادة حقوقهم.

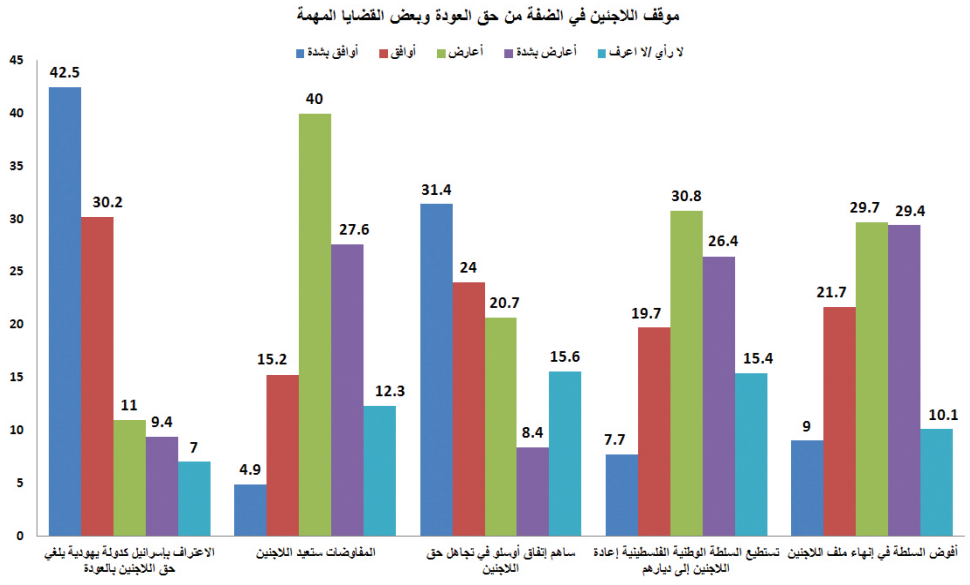

جدول رقم (١٥) يوضح موقف اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من حق العودة وبعض القضايا المهمة ذات العلاقة (٪)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا رأي/لا اعرف
الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية يلغي حق اللاجئين بالعودة	٤٢,٥	٣٠,٢	١١	٩,٤	٧
المفاوضات ستعيد اللاجئين	٤,٩	١٥,٢	٤٠	٢٧,٦	١٢,٣
ساهم إتفاق أوسلو في تجاهل حق اللاجئين	٣١,٤	٢٤	٢٠,٧	٨,٤	١٥,٦
تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية إعادة اللاجئين إلى ديارهم	٧,٧	١٩,٧	٣٠,٨	٢٦,٤	١٥,٤
أفوض السلطة في إنهاء ملف اللاجئين	٩	٢١,٧	٢٩,٧	٢٩,٤	١٠,١
تساهم الثورات العربية في تفعيل حق العودة	١٨,٢	٣٣,٩	٢٦,٣	٨,٧	١٣,٤
تشكل الثورات العربية داعما للقضية الفلسطينية	١٩,٢	٣٤,٥	٢٥,٧	٨,١	١٢,٤
هل تعتقد أن توسيع الإطار القيادي لمنظمة التحرير ليشمل حركتي حماس والجهاد والمبادرة هو إجراء يصب في مصلحة اللاجئين؟	٤٣,٨	٢٧	٨,٤	٨,٦	١٢,٢
هل تعتقد أن منظمة التحرير بوضعها الحالي بذلت ما بوسعها لحل مشكلة اللاجئين ومعاناتهم في الوطن والشتات؟	٢٠,٦	٢٢,٦	٢٤	١٩,٣	١٣,٤

تقييم اللاجئين لموقف الجهات العاملة داخل المخيمات من حق العودة

تلعب الأونروا والسلطة الفلسطينية والفصائل والتنظيمات المختلفة دورًا محوريًا في التأثير على حياة اللاجئين، فتُحدد – مع عوامل أخرى – واقعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتؤثر على موقفهم السياسي من قضيتهم، ونظرًا لأهمية هذه المؤسسات في التأثير على واقع اللاجئين ومستقبلهم، فإنَّ قياس آراء اللاجئين حول دور تلك المؤسسات في تشكيل موقفهم من حق العودة على درجة عالية من الأهمية، وهذا ما تضمنه الاستطلاع الذي حرص عل إجرائه مركز العودة الفلسطيني.

الأونروا وحق العودة

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن غالبية اللاجئين يرون أن سياسة الأونروا مكبلة بقيود الدول المانحة، فـ ٧٦,٦٪ منهم يعتقدون بأن الخدمات التي تقدمها الوكالة هي خدمات مسيَّسة، وتابعة لسياسات الدول المانحة.

وتبدو النظرة متشابهة عند سؤال العينة عن مدى مشاركة الأونروا في غرس حق العودة في أذهان اللاجئين، إذ يرى ٦٢,٥٪ أنها لا تساهم في ذلك. ولا يختلف الموقف كثيرًا عند الحديث عن مساهمة الأونروا في تعزيز

التوجه نحو التمسك بحق العودة، فقال ٦٤,٧٪ أنها لا تساهم في ذلك، كما أنَّ نسبة ٤٠,٦٪ ترى أن الوكالة لا تساهم في تذكير اللاجئين في التمسك بحق العودة.

ولا تظهر النتائج تبايناً معتبرًا عما ورد أعلاه عند الحديث عن مساهمة الأونروا في الفعاليات التي يمكن أن تصنَّف على أنها مساندة لحق العودة أو تصب في خدمته، فعند سؤال العينة عن مدى مساهمة الوكالة في إيجاد المشاريع التي تعزز صمود اللاجئين نجد أنَّ ٥٩,٣٪ يرون أنها لا تساهم في ذلك.

جدول رقم (١٦) يوضح تقييم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية لموقف الأونروا من حق العودة (٪)

دور الأونروا في :	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسطة	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي / لا أعرف
تذكير اللاجئين بالتمسك بحق العودة	٩,١	٢١,٧	٢٤,١	٤٠,٦	٤,٣
غرس حق العودة في أذهان اللاجئين	٩,٥	٢٣	٢٣,٢	٣٩,٣	٤,٩
تعزيز التوجه نحو حق العودة	٩	٢٢	٢٤,٤	٤٠,٣	٤,٣
إيجاد المشاريع التي تعزز صمود اللاجئين	٨,٧	٢٧	٢٩,٢	٣٠,١	٥
التذكير بثقافة وتراث البلد الأصل	٩,٢	٢٤,٢	٢٣,٦	٣٩,١	٣,٨
تنظيم فعاليات إحياء النكبة	١٤,١	٢٥,٤	٢٢,٥	٣٣,٤	٤,٦
الحفاظ على التراث والتاريخ الفلسطيني	٧,٧	٢٢,٥	٢٤,١	٣٩,٥	٦,٢
تساهم الأونروا في عملية التوطين	١٣	٣٥,٢	٢٩,٧	٨,٧	١٣,٤

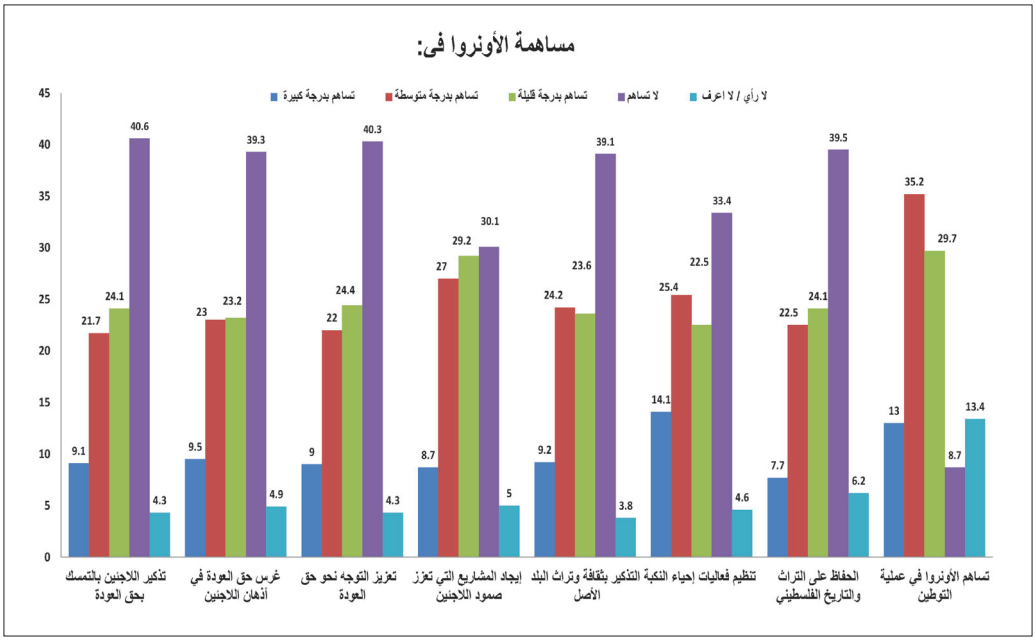

أما عند سؤال العينة عن مساهمة الأونروا في تذكير اللاجئين بثقافة وتراث البلد الأصلي تبين أن ٦٢,٧٪ منهم يرون أنها لا تساهم في ذلك، ولا تختلف الإجابات كثيرًا عند سؤال اللاجئين عن مساهمة الأونروا في الحفاظ على التراث والتاريخ الفلسطيني فـ٦٣,٦٪ يرون أنها لا تساهم في ذلك.

وخلصت النتائج إلى نسبة متقاربة مع ما ورد أعلاه فيما يتعلق بسؤال اللاجئين عن مساهمة الأونروا في تنظيم فعاليات إحياء النكبة، إذ يرى ٥٥,٩٪ منهم أنها لا تساهم في هذه الفعاليات، وتبقى نسبة معتبرة من اللاجئين تصل إلى ٤٨,٢٪ على قناعة بأنَّ الأونروا تساهم في عملية التوطين.

يستند التقييم السلبي سالف الذكر لموقف الأونروا من حق العودة إلى عدة عوامل منها: إدراك اللاجئين للدور المركزي الذي تلعبه الدول المانحة – وأغلبها غربية– في تحديد أجندة الأونروا، فتوجهات هذه الدول وسياساتها واضحة في معارضة تطبيق حق العودة، والدعوة إلى تسوية على أساس العودة الجزئية والتوطين والتعويض، وغالبًا ما تتبنى دعم مشاريع في أوساط اللاجئين، تكون الأونروا أداتها التنفيذية، تخدم هذه السياسات، وهذا ما بدا جليًا – على سبيل المثال– في تسعينيات القرن الماضي، فعندما ارتفعت نسبة التوقعات لحل القضية الفلسطينية عبر مسار التسوية تم الشروع في تنفيذ مشاريع ممولة من الدول المانحة منسجمة مع حل الدولتين ومع عودة جزئية للاجئين إلى أرضهم التي هجِّروا منها.

ومن هنا تبدو أية مساهمة أكبر لدول من خارج الدائرة الغربية في موازنة الأونروا كالدول العربية أو دول من أمريكا اللاتينية إضافة إيجابية ستساهم في التخفيف من القيود السياسية المفروضة على الأونروا، وستساعد في بلورة تقييم أقل سلبية لموقفها.

ولا ننسى أنَّ بين الأونروا واللاجئين تاريخ طويل من الشكوك والريبة، فقد كان موقف الأونروا من حق العودة منذ إنشائها في خمسينيات القرن الماضي مثار جدل في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، وقد زاد من حدة شكوك اللاجئين استمرار تراجع مستوى خدمات الأونروا بشكل كبير كمًا ونوعًا، ولم يسعفها في إزالة هذه الشكوك سوى استمرار بالتأكيد على كونها مؤسسة دولية ذات طابع إغاثي وخدماتي وتنموي[٣٣٩]، وتعمل بالتعاون مع الدول المضيفة للاجئين، وتنأى بنفسها عن التدخل في الشق السياسي لقضية اللاجئين[٣٤٠].

وبقي أن نسجل ملاحظة أخيرة في هذا الصدد تتمحور حول وجود إجماع في أوساط اللاجئين على ضرورة بقاء الأونروا بوصفها شاهدة على النكبة وعلى اللجوء الفلسطيني وبوصفها أيضا المؤسسة الرئيسة التي تقدم الخدمات الأساسية للاجئين، بغض النظر عن تقييمهم السلبي لموقفها من حق العودة، وهذا ما تؤكده سلسلة الأدبيات المنشورة حول هذا الموضوع وكذا مجموعة المقابلات التي أجريناها لأغراض هذه الدراسة مع العديد من النشطاء من اللاجئين.

(٣٣٩). للمزيد من المعلومات حول الدور الإغاثي والتنموي والخدماتي للأونروا يراجع الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٣٤٠). للمزيد من التفاصيل حول العلاقة التي تربط اللاجئين الفلسطينيين بالأونرواوالشكوك الفلسطينية المتعلقة بالموقف السياسي للأونروا – الموقف العملي من حق العودة– يراجع: صالح، محسن وآخرون، الأونروا برامج العمل وتقييم الأداء، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠. وأيضًا: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، ورشة عمل برامج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في الضفة الغربية، رام الله، ٢٠٠٧.

السلطة الفلسطينية وحق العودة

أظهرت نتائج الاستطلاع الخاص بتقييم اللاجئين لموقف السلطة الفلسطينية من حق العودة تشابهًا- إلى حد ما- مع نتائج تقييم اللاجئين لموقف الأونروا من هذا الحق ، فالسلطة، في نظر الكثير من اللاجئين، كما الأونروا، ليست أمينة على حق العودة، ولا تستطيع إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، ولا يوجد في برامجها ما يشير إلى أنَّها حريصة على هذا الهدف أو الإبقاء عليه راسخًا في أذهان اللاجئين، وبالتالي هنالك معارضة في أوساطهم لأي تدخل من قبلها في ملفهم.

وقد أفادت النتائج أن ٥٧,٢٪ من اللاجئين يعتقدون أنَّ السلطة الفلسطينية لا تستطيع إعادة اللاجئين إلى ديارهم،. كما يعتقد ٥٨,٤٪ منهم أنها لا تساهم في تذكير اللاجئين في التمسك بحق العودة، ولا تساهم في غرسه في المجتمع، ويرى ٥٧,٧٪ من اللاجئين أن السلطة لا تساهم في تعزيز التوجه نحو التمسك بهذا الحق، بينما يعارض ٥٩,١٪ من اللاجئين تفويضها بإنهاء ملف اللاجئين.

ولعل تسليط الضوء على تقييم اللاجئين لأداء السلطة فيما يتعلق بجملة الفعاليات والمشاريع التي تصب في خدمة حق العودة والتمسك به يعطي للقارئ صورة أوضح عن موقف اللاجئين، ويمنحنا مؤشرًا إضافيًا لتقييم أداء السلطة تجاه قضايا وطنية كبرى من وزن حق العودة.

وفي هذا الصدد أفاد ٦٨,٧٪ من اللاجئين أن السلطة الفلسطينية لا تساهم في إيجاد مشاريع تعزز صمود اللاجئين، أما بخصوص مساهمة السلطة في تذكير اللاجئين بثقافة وتراث فلسطين، فقد قال ٥٩٪ منهم بأنها لا تساهم في ذلك.

أمّا فيما يتعلق بتنظيم فعاليات إحياء النكبة[٣٤١]، فرأى ٤٧,٣٪ أن السلطة لا تساهم في ذلك، وحول موقف اللاجئين من دورها في الحفاظ على التراث والتاريخ الفلسطيني، أشار ٤٦,٤٪ منهم أنها لا تساهم في ذلك.

جدول رقم (١٧) يوضح تقييم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية لموقف السلطة الفلسطينية من حق العودة (٪)

دور السلطة الوطنية الفلسطينية في :	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسطة	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي/ لا أعرف
تذكير اللاجئين بالتمسك بحق العودة	١٦,٨	٢٢,٢	٢٥,٩	٣٢,٥	٢,٥
غرس حق العودة في أذهان اللاجئين	١٦,٨	٢٢,٦	٢٧,٧	٣٠,٧	٢,٢
تعزيز التوجه نحو حق العودة	١٧	٢٢,٤	٢٦,٧	٣١	٢,٩
إيجاد المشاريع التي تعزز صمود اللاجئين	٧,١	٢٠,١	٢٨,٨	٣٩,٩	٤,١
التذكير بثقافة وتراث البلد الأصل	١٢,٣	٢٤,٦	٢٩	٣٠,٢	٣,٩
تنظيم فعاليات إحياء النكبة	٢٣,١	٢٥,٧	٢٤	٢٣,٣	٣,٩
الحفاظ على التراث والتاريخ الفلسطيني	١٤,٤	٣٠,٤	٢٤,٨	٢٧,٤	٣,١

(٣٤١). أصبح ينظر لهذه الفعاليات في أوساط الفلسطينيين على أنها ذات طابع بروتوكولي وفولكلوري، خصوصًا مع ما يواكبها من فعاليات مثل المهرجانات التي يتخللها بعض العروض الشعبية كالدبكة والغناء الشعبي ذا الطابع الوطني .

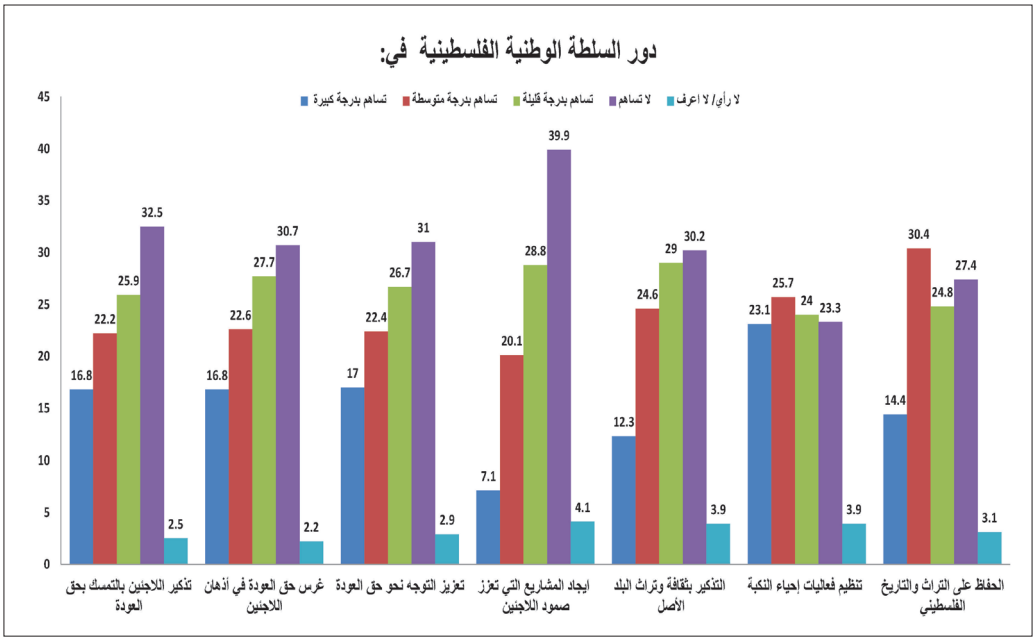

يثير الحديث عن موقف السلطة الفلسطينية من حق العودة العديد من التساؤلات والنقاشات الساخنة، والتي لم تكن ذا بال عند تأسيسها، فقد كان الموقف الرسمي الفلسطيني يشير إلى أنَّ منظمة التحرير هي المسؤولة عن اللاجئين[٣٤٢]، ولكنَّ هذا الموقف تغير وتحديدًا حق العودة، الذي أخذ يشغل جانبًا كبيرا من النقاش الداخلي الفلسطيني على كل المستويات الاجتماعية والأكاديمية مع مرور الزمن، خصوصًا مع تزايد حجم تأثير السلطة على المشهد السياسي بشكل عام.

وفي هذا الصدد نذكر، على سبيل المثال، كتابات عادل يحيى وروى أبو دحو، فقد أكَّد الأول في كتابه عن مخيم الجلزون انزعاج اللاجئين وتخوفهم من قيام السلطة بدور ما في الالتفاف على قضية حق العودة، والموقف نفسه أكَّدته رولا أبو دحو في كتابها أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة، على لسان اللاجئين في مخيم الأمعري الذين اعتبروا أنَّ حق العودة بات مهدداً أكثر من أي وقت مضى بعد مجيء السلطة الفلسطينية[٣٤٣].

ويبدو أنَّ هذا النقاش مرشح للتصاعد في المرحلة القادمة خاصةً بعد أن أصبح الاهتمام باللاجئين ومخيماتهم جزءًا من برنامج الحكومة الفلسطينية في رام الله ، والذي تضمن بنودًا عن قضية اللاجئين، حيث أشار رئيس الوزراء سلام فياض في خطاب التكليف –في حينه– أنَّ من أهداف حكومته «إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤» و «الاهتمام الخاص بأوضاع المخيمات من مختلف النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية، والمساعدة على توفير أفضل الخدمات الممكنة لها والاعتناء بحقوق اللاجئين المعيشية»[٣٤٤].

---

(٣٤٢). ما زال هذا الموقف هو المعلن عنه رسميًا من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

(٣٤٣) . وللمزيد من المعلومات حول هذا النقاش، يراجع: يحيى، عادل، قصة مخيم الجلزون، رام الله ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦. وأيضًا: أبو دحو، رولى وآخرون، أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة ثلاثة أحياء فلسطينية في زمن الاحتلال، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٠

(٣٤٤). يمكن الاطلاع على برنامج الحكومة كاملاً من الموقع الإلكتروني للحكومة الفلسطينية في رام الله، (تاريخ الزيارة ٥ / ٦ / ٢٠١٢)
http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/443/default.aspx

كما سيزداد الحديث مستقبلًا عن موقف السلطة الفلسطينية من حق العودة، خصوصًا بعد إنشاء وزارة من قبل السلطة الفلسطينية تعنى بملف اللاجئين[٣٤٥]، وإحالة الاعتماد المالي لغالبية الموظفين التابعين لمنظمة التحرير، ومن ضمنهم الموظفين في دائرة شؤون اللاجئين، لوزارة المالية في رام الله، إضافة لقيام وزارة المالية بتوفير معظم المبالغ المالية المخصصة فلسطينيًا لمشاريع تطويرية داخل المخيمات[٣٤٦].

وهنا لابد من الانتباه إلى أنَّ التقييم السلبي لموقف السلطة الفلسطينية من حق العودة لم يظهر فقط في الأدبيات التي تعنى بهذا الموضوع وإنما في استطلاع الرأي أيضًا، مما يشير إلى ضرورة أن تقوم السلطة الفلسطينية بسلسلة مراجعات لموقفها، فتدرس من جديد مدى فاعلية خطابها الإعلامي وموقفها السياسي وسلوكها العملي تجاه حق العودة، فلا أقل من وجود سياسة حكومية إعلامية تبث الوعي وتخدم حق العودة، خصوصًا وأنَّ مؤسسات السلطة الرسمية تلعب دورًا محوريًا في رسم ملامح الثقافة الفلسطينية من خلال الاشراف على المناهج الدراسية وعلى الجهاز التعليمي الضخم التابع للوزارة إضافة إلى العديد من المؤسسات الثقافية والأهلية.

اللجان الشعبية التنظيمات الفلسطينية المعارضة وحق العودة

أفادت نتائج الاستطلاع أنَّ ٥٢,٤٪ من اللاجئين يرون أنَّ اللجان الشعبية والتنظيمات المعارضة تساهم في تذكيرهم بالتمسك بحق العودة، أمَّا بخصوص غرس هذا الحق في أذهان اللاجئين، فقد أكد ٥٢,٧٪ منهم أنها تساهم في ذلك، ورأى ٥١,٧٪ من اللاجئين بأن اللجان تساهم في تعزيز التوجه نحو التمسك بحق العودة.

وتشير النتائج أن رؤية اللاجئين لدور اللجان الشعبية والتنظيمات المعارضة في الفعاليات والنشاطات المساندة لحق العودة تتسم بالإيجابية أكثر من غيرها من المؤسسات، ويمكن تلمس ذلك من عدة محاور، فعلى صعيد إيجاد المشاريع التي تعزز صمود اللاجئين، رأى ٣٩,٥٪ منهم أنها تساهم في ذلك.

أمَّا بخصوص دورها في التذكير بثقافة وتراث البلد الأصل، فذكر ٤٩,٥٪ منهم أنها تساهم في ذلك وحول دور اللجان الشعبية في تنظيم فعاليات إحياء النكبة، رأى ٥٥,١٪ منهم أنها تساهم في ذلك، وأخيرًا رأى قسم كبير من اللاجئين وصل إلى ٤٧,٢٪ أنَّ اللجان الشعبية والتنظيمات المعارضة تساهم في الحفاظ على التراث والتاريخ الفلسطيني.

يعتبر تقييم اللاجئين الفلسطينيين لموقف اللجان الشعبية والتنظيمات المعارضة غاية في الأهمية نظرًا لما تمثله ضمن النسيج السكاني، إذ انَّها، بعكس المؤسسات الأخرى سالفة الذكر، جسم مؤسسي مكون من اللاجئين أنفسهم، وجاء – أساسًا- من رحم بعض التنظيمات والفصائل والاتحادات والجمعيات داخل المخيمات، بغض النظر عن التداعيات السلبية للإنقسام والتي أثَّرت إلى حد كبير على عمل هذه اللجان.

---

(٣٤٥). استحدثت هذه الوزارة مؤخرًا، وكان آخر وزير لها السيد ماهر غنيم، وتعنى بثلاثة ملفات؛ هي اللاجئون والاستيطان والجدار، لكنَّ السلطة الفلسطينية في رام الله عادت وألغتها في التعديل الوزاري الذي جرى في حزيران / ٢٠١٢. أمَّا في قطاع غزة فيوجد وزارة تعنى باللاجئين تحت مسمى وزارة القدس واللاجئين ووزيرها الحالي الدكتور عطا الله أبو السبح.

(٣٤٦). حول دور وزارة المالية في تمويل مشاريع تطويرية داخل المخيمات، يراجع: رضوان، فيصل، دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات اللاجئين، في: سلامة، سعيد، الذكرى الثالثة والستون للنكبة، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، ٢٠١١.

جدول رقم (١٨) تقييم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية لموقف اللجان الشعبية والتنظيمات الفلسطينية المعارضة من حق العودة (٪)

دور اللجان الشعبية والتنظيمات الفلسطينية في :	تساهم بدرجة كبيرة	تساهم بدرجة متوسط	تساهم بدرجة قليلة	لا تساهم	لا رأي / لا أعرف
تذكير اللاجئين بالتمسك بحق العودة	٢٤	٢٨,٤	٢٤,٢	١٨,٥	٥
غرس حق العودة في أذهان اللاجئين	٢٤,٣	٢٨,٥	٢٤,٩	١٧,٩	٤,٤
تعزيز التوجه نحو حق العودة	٢٥,١	٢٦,٦	٢٤	١٨,٩	٥,٤
إيجاد المشاريع التي تعزز صمود اللاجئين	١١,٩	٢٧	٢٨,٧	٢٥,٥	٦,٩
التذكير بثقافة وتراث البلد الأصل	١٧	٣٢,٥	٢٧,٦	١٨,٧	٤,٢
تنظيم فعاليات إحياء النكبة	٢٨,٩	٣٦,٣	١٨,٢	١٢	٤,٥
الحفاظ على التراث والتاريخ الفلسطيني	١٤,٨	٣٢,٤	٢٤,٩	٢٢,٨	٥

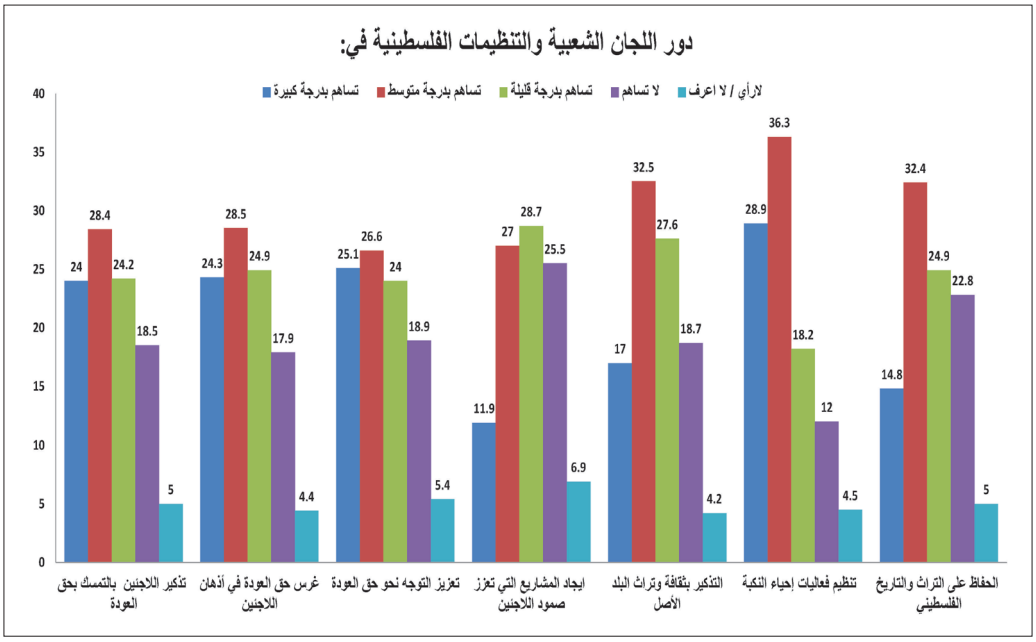

وتظهر اللجان الشعبية والتنظيمات الفلسطينية المعارضة في استطلاع الرأي أكثر إيجابية من غيرها من المؤسسات العاملة داخل المخيمات تحديدًا في موقفها من حق العودة وما يرتبط به من قضايا، وتبدو الأكثر تمسكًا بهذا الحق والأكثر فاعلية في العمل في هذا الجانب، مع السعي الحثيث من أجل غرسه في أذهان الأجيال. وفي المقابل تعبِّر نفس النتائج عن حالة من الرضى «المقيد» أو «الناقص» تنتاب تقييم اللاجئين لموقف اللجان الشعبية والتنظيمات من حق العودة، ولعل ما طرأ على المشهد الفلسطيني من تغيرات وتحديدًا الانقسام وتداعياته والضعف الشديد الذي تعاني منه الحالة الفلسطينية برمتها له أثر سلبي كبير على هذا التقييم.

حق العودة في الدراسات واستطلاعات الرأي

يتضح من تتبع الأدبيات، سواء كانت دراسات أو استطلاعات رأي أو غيرها، التي تناولت بالدراسة والتحليل مواقف اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من حق العودة، أنها –أي مواقف اللاجئين– كانت منسجمة مع الصيغة الوطنية المتعارف عليها منذ النكبة، والتي تؤكد على تمسك اللاجئين بهذا الحق ، وتجاهلهم للحلول غير المنصفة كالتعويض أو التوطين أو الاثنين معا،أو العودة الجزئية، وعلى أن الحل الذين يرضى به اللاجئون ويرونه الأفضل ويسعى الفلسطينيون – لاجئين وغير لاجئين – لتحقيقه يتمثل في عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها.

ورغم أن هذا الاتجاه ظل ضابطًا لإيقاع الأدبيات بالمجمل، إلا أنَّ معظمها شرع بالتساوق مع المقترحات الجديدة التي أملتها اللحظة السياسية المتمثلة بانطلاق التسوية، فتم القبول–أكاديميًا– بما كان مرفوضًا سابقًا أو محرمًا[٣٤٧]، وفي هذا السياق سنتناول بعضًا من هذا الأدبيات.

أظهرت دراسة أجريت على مخيمات الضفة الغربية في أوائل سبعينيات القرن الماضي أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين متمسكون بحق العودة، في حين أشارت دراسة أخرى أجريت عام ١٩٩٣ إلى أنَّ نسبة قليلة جدًا من اللاجئين في الضفة الغربية لا تتعدى ٥,١٪ رأت أن مطلبها هو التعويض، واعتبر ١,٢٪ أن مطلبهم هو التوطين، في حين أكد ٤٤,٤٪ أن مطلبهم هو العودة، وطالب ٤٣,٨٪ بدولة فلسطينية[٣٤٨].

ويلاحظ هنا أنَّ الأدبيات الفلسطينية في بداية تسعينيات القرن الماضي لم تكن تجرؤ على سؤال اللاجئين إن كانوا يرغبون بالعودة إلى الدولة الفلسطينية المقترحة، ولكنَّ السؤال تركَّز على قبولهم أو عدم قبولهم بدولة فلسطينية، كما أعطت اهتمامًا للسؤال عن الموقف من التسوية، حيث أشارت الدراسة أعلاه إلى أن ٥٣,٣٪ من اللاجئين في الضفة الغربية رأوا أن محادثات السلام ستؤدي إلى حل لقضيتهم[٣٤٩]، ويبدو أنَّ هذه الأسئلة كانت ضرورية كمقدمة لأسئلة أخرى – ستأتي لاحقًا – مرتبطة باقتراحات جديدة طالما رفضها اللاجئون، وهذا ما يمكن استنتاجه من تطور صيغ وأسئلة استطلاعات الرأي ومخرجات الدراسات.

أما استطلاع الرأي الذي أجراه مركز دراسات اللاجئين في رام الله عام ١٩٩٤، فقد أوضح أنَّ اللاجئين في الضفة الغربية ما زالوا يرفضون كل ما ينتقص من حقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨، فقد رفض ٨٣,٩٪ منهم فكرة التعويض، ورفض ٩٥,٥٪ منهم فكرة التوطين خارج الوطن، ورفض ٦٨٪ منهم فكرة إزالة المخيمات[٣٥٠].

---

(٣٤٧). مصطلح التحريم هنا مقتبس من تعليق حازم الشنار على تطور منهجية الأدبيات التي تناولت موضوع اللاجئين وحق العودة بعد مؤتمر مدريد ومحادثات السلام بين قيادة منظمة التحرير والاحتلال.

(٣٤٨). أشار لهذه الدراسة ناجح جرار في تقرير إحصائي أعده حول مخيمات الضفة الغربية، وقد بيَّنت هذه الدراسة، على سبيل المثال، أن سبب رفض اللاجئين لكافة أنواع التأهيل –في حينه– عائد لخشيتهم من فقدانهم بطاقة الوكالة التي تثبت حقهم بالعودة إلى بلدهم الأصلي. للمزيد من المعلومات حول الموضوع، يراجع: جرار، ناجح، «تقرير إحصائي حول الظروف المعيشية والسياسية في مخيمات الضفة الغربية»، السياسة الفلسطينية، العدد الحادي عشر، صيف ١٩٩٦، ص ١٤٢.

(٣٤٩). طرأ تغير واضح على موقف اللاجئين من التسوية، إذ بعد سنوات قليلة من اتفاق أوسلو، وبداية أفول بريق السلام، نفَّذت جامعة القدس المفتوحة استطلاع رأي بالتعاون مع مركز المعلومات البديلة واتحاد مراكز الشباب، شمل عينة من اللاجئين في الضفة، بيَّنت أن ٧٠٪ منهم رأوا بأنَّ محادثات السلام ليست الوسيلة الصحيحة والكفيلة بحل مشكلتهم، كما أشار الاستطلاع إلى أن اللاجئين أعادوا الاعتبار للفهم الوطني للحل العادل لقضيتهم حيث رأى ٨٠٪ منهم أن الحل العادل لقضيتهم يكمن في تنفيذ قرار حق العودة والتعويض، للمزيد، يراجع: سمارة، عادل، اللاجئون الفلسطينيون بين: حق العودة واستدخال الهزيمة، كاليفورنيا، مؤسسة فلسطين للنشر، ٢٠٠٠، ص ١٢٧–١٢٨.

(٣٥٠). حول تفاصيل الاستطلاع ، يراجع: عادل سمارة، المصدر السابق، ص ١٢٢. وللتدليل على حساسية الموضوع لدى اللاجئين أود أن أذكر هنا ما صرَّح لي به سعيد سلامة مدير دائرة المعلومات والدراسات في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، فقد أوضح أنه أعدَّ دراسة لحل أزمة الاكتظاظ السكاني داخل المخيمات عام ١٩٩٧، اقترح من خلالها أن تقوم السلطة الفلسطينية بتوفير قطع أرض حكومية تقام عليها مساكن للأزواج الشابة من اللاجئين القاطنين في المخيمات

وقد لوحظ التوجه ذاته لدى المؤسسات العاملة داخل المخيمات، إذ أشارت دراسة أخرى أعدَّها نادر سعيد عام ٢٠٠٠ حول البنى المؤسساتية داخل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجود إصرار على التمسك بحق العودة وإلى رفض فكرة التعويض دون العودة، فعند السؤال عن افتراض حل لقضية المخيمات يقوم على مبدأ التعويض، رفض ٥٣,٦٪ من المستطلعين التعاطي مع هذا المبدأ من أصله، وأبدى آخرون تحفظات على المبدأ ووضعوا شروطًا لمناقشته، وعند السؤال عن أفضل التوجهات التنموية للمخيمات على افتراض حق التعويض رفض الإجابة على السؤال ٦٤٪[٣٥١].

وهذا ما أيده استطلاع للرأي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٣، حول تطلعات وتوجهات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو الحل الأفضل والحلول المتوقعة لقضيتهم، حيث بيَّن أن ٧٢,٣٪ منهم يرون أن الحل الأفضل يكمن بعودتهم إلى قراهم ومدنهم التي هجِّروا منها عام ١٩٤٨، وقد أشار ١٧٪ منهم أن الحل يكمن في تحسين ظروف المخيمات والتعويض[٣٥٢].

في المقابل جاءت النتائج مغايرة بشكل ملحوظ لإستطلاعات أخرى، تحديدًا الإستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله عام ٢٠٠٣، والذي أثارت نتائجه جدلا واسعا[٣٥٣]، خصوصًا أنَّها أظهرت قبول اللاجئين بفكرة العودة الجزئية والتوطين والعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية المقترحة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بدلاً من العودة إلى ديارهم التي هُجِّروا منها في أراضي عام ١٩٤٨.

ويبدو أنَّ المنطلقات السياسية التي حكمت استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية قد أثرت بشكل كبير على النتائج، فبدت متباينة إلى حد كبير مع استطلاع مركز العودة الفلسطيني في لندن والمراكز الأخرى المشار لها أعلاه، إذ أنَّه مبني على فكرة حل الصراع في فلسطين على أساس الدولتين واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وتبادل الأراضي والعودة الرمزية للاجئين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها عام ١٩٤٨...إلخ [٣٥٤].

فهذه المنطلقات تؤثر بشكل كبير على صياغة أسئلة الاستطلاع وعلى طبيعة الخيارات التي سيتبناها المستطلعة آراؤهم، ناهيك عن إمكانية توجيه الأسئلة بحيث تؤثر على المستجوب، فلو افترضنا جدلاً أننا نريد أن نسأل لاجئًا فلسطينيًا من يافا ويسكن مخيم الأمعري في الضفة الغربية إذا ما كان يرى العودة إلى يافا هي الحل العادل والمقبول لديه، فإنه سيجيب عادةً بنعم كبيرة، أو إذا ما سئل عن رأيه في التوطين أو التعويض دون العودة فإنه سيجيب على الأرجح برفض مطلق للفكرتين، ولكن إجابته قد تختلف إذا ما قلنا له بأنَّ العودة ستكون إلى يافا التي هي مدينة في دولة «إسرائيل» وليس في فلسطين، وأنَّ عليه إذا ما عاد إليها

المزدحمة، وتسمى بأسماء المخيمات وترفع على مبانيها علم الأونروا، إلا أنها قوبلت بالرفض والتشكيك من العديد من الفعاليات داخل المخيمات. مقابلة مع سعيد سلامة، رام الله، ٣ / ٥ / ٢٠١٢.

(٣٥١). سعيد، نادر وآخرون، البنى المؤسساتية في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، ٢٠٠٠، ص ٤٢.

(٣٥٢). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Researchs/Refugees_e.pdf

(٣٥٣) . أظهر كثير من الكتّاب جملة من التحفظات على نتائج الإستطلاع منهم أنور حمام وعادل سمارة، كما ركّز البعض على نقد الطريقة التي نُفِّذ فيها الاستطلاع خصوصًا فيما يتعلق بعينة المخيمات مثل الانتقادات التي وجهتها الباحثة أيكو نيشيكيدا على العينة الخاصة باللاجئين في الأردن. مقابلة مع أيكو نيشيكيدا، استاذة مشاركة في المعهد البحثي للغات والثقافات الآسيوية والأفريقية في جامعة طوكيو، رام الله ، ١ / ٥ / ٢٠١٢.

(٣٥٤) . للمزيد من المعلومات حول المنطلقات التي على أساسها نُفِّذ الاستطلاع وتم تشكيل أسئلته، يراجع: الشنار، حازم، الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين اليها والباقين فيها، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٥.

الالتزام بقوانين دولته الجديدة ومنها التجنيد في الجيش الإسرائيلي وحمل جواز السفر الإسرائيلي، وأنَّ الفلسطينيين سيمنحون دولة في حدود الرابع من حزيران فقط، وأن أراضي عام ١٩٤٨ ليست فلسطينية وإنما هي إسرائيلية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان واقع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية بتفصيلاته المختلفة الديمغرافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والمؤسساتية، وحرصت على رصد آراء اللاجئين وتقييماتهم لهذا الواقع، كما سجَّلت اقتراحاتهم لتجاوز ما يواجهونه من مشاكل وعقبات.

وحققت ذلك من خلال منهجي المسح والتحليل، حيث اعتمدت على استمارة علمية محكّمة، وُزِّعت على عيِّنة ممثلة للمخيمات ثمَّ جُمعت وحُلِّلت، وقورنت نتائجها بدراسات علمية سابقة، كما تمَّ إجراء سلسلة من المقابلات مع أشخاص من ذوي العلاقة وذلك بهدف المزيد من الفحص والتحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها تلك الخاصة بالشأن السياسي، حيث أظهرت النتائج بأنَّ اللاجئين ما زالوا متمسكين بحق العودة، إذ أعتبر غالبيتهم بأنَّ عودتهم إلى ديارهم التي هجِّروا منها والتعويض هو الحل العادل المقبول لديهم، كما رفض معظمهم التعاطي مع أية حلول جزئية لا تؤدي إلى عودتهم مثل التعويض بدل العودة أو العودة الرمزية لعدد بسيط جدا من اللاجئين إلى مدنهم وقراهم في أراضي عام ١٩٤٨ وتوطين الباقي في أماكن إقامتهم الحالية.

وبيَّنت الدراسة عدم ثقة غالبية اللاجئين بالتسوية السياسية مع الإحتلال، وخيبة أملهم من مسيرة المفاوضات، التي رأوا فيها آلية غير قادرة على استعادة حقوقهم، وقناعتهم بعدم قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق حلمهم بالعودة، وبالتالي معارضتهم لتفويضها لإنهاء ملفهم.

كما كشفت الدراسة عن تأييد غالبية اللاجئين لمقترح إصلاح منظمة التحرير، على اعتبار أنَّ توسيع الإطار القيادي لمنظمة التحرير ليشمل حركتي حماس والجهاد الإسلامي هو إجراء يصب في مصلحة قضيتهم، ورأوا في الربيع العربي بارقة أمل ستساهم في تفعيل حق العودة وستصب في مصلحة القضية الفلسطينية.

أمَّا على الصعيد الإقتصادي فقد أظهرت النتائج أنَّ اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون أوضاعًا اقتصاديةً صعبة بالرغم من التحسن الذي طرأ على واقعهم الإقتصادي مقارنة بما كان عليه الوضع في السنوات الأولى من النكبة، فنسبة البطالة ما زالت مرتفعة، ونسبة الأيدي العاملة اللاجئة في القطاعات الإقتصادية الدنيا ما زالت مرتفعة أيضا، كما أنَّ ارتفاع نسبة التعليم في أوساط اللاجئين لم تعكس نفسها على طبيعة مشاركتهم في الحياة الإقتصادية، ناهيك عن الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها اللاجئون بحكم ظروف السكن داخل المخيمات مثل الإكتظاظ الشديد وتداعياته السلبية.

ولعل ما ذكر أعلاه يعلل مطالب اللاجئين للمؤسسات العاملة في أوساطهم، وتحديدا وكالة الأونروا، العمل على تحسين أوضاعهم الإقتصادية باعتباره أكثر المطالب إلحاحًا في الوقت الحالي.

أمَّا بخصوص الواقع الإجتماعي للاجئين، فقد تبيَّن بأنَّ بعض المظاهر الإجتماعية السلبية للحياة داخل المخيمات والتي عانى منها اللاجئون قد تم تجاوزها أو قلَّ تأثيرها السلبي عليهم، فغالبيتهم أصبحوا أكثر شعورا بالإندماج في المحيط الذي يعيشون فيه، كما عبَّر غالبيتهم عن عدم شعورهم بالدونية لوجودهم في المخيم.

توصيات الباحثين:

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نوصي بالآتي:

١. إجراء استطلاع رأي دوري داخل المخيمات في فلسطين وفي الشتات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه جهد بحثي- تراكمي- يصب في خانة التعديل المستمر لقاعدة البيانات المسحية والمعلوماتية الخاصة باللاجئين، ويخدم محاولات التعرف على وجهة نظر اللاجئين من القضايا المختلفة، ويبرز معاناتهم، ويقدم الرأي للمهتمين ولصانع القرار الفلسطيني والدولي، كما أنَّه يشكل بديلا لاستطلاعات الرأي الممولة أجنبيا والمحكومة بأجندات لا تخدم اللاجئين وتنتقص من حقوقهم.

٢. نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها اللاجئون داخل المخيمات، وما يترتب على ذلك من تداعيات، فإنَّ من الضروري التركيز على تقديم مقترحات عملية لتحسين ظروف الحياة داخل هذه المخيمات والتي تعتبر- برأينا- من أوجب الواجبات، على أن يتم الفصل بين هذا الهدف والمشاريع المعدة من بعض الجهات للانتقاص من حق العودة.

٣. تعتبر مشكلة الاكتظاظ داخل المخيمات من أهم المشاكل التي يواجهها اللاجئون في الضفة الغربية، لذا لابد من اتخاذ إجراءات عملية من أجل إيجاد حل لها، ويبدو بأن المخيمات بشكلها الحالي لا يمكن العمل من داخلها لحل هذه المشكلة، لذا لابد من وضع خطة لتوسيعها بما يكفل بناء أحياء جديدة، أو بناء مخيمات جديدة، ويمكن ترتيب ذلك مع الجهات المسؤولة- الأونروا واحدة من هذه الجهات – وضبط الموضوع بما يكفل تجاوز بعض المحاذير من قبيل التوطين أو تنصل بعض الجهات المسؤولة من واجباتها لاحقا. وفي هذا السياق لابد من مراجعة بعض التجارب العملية السابقة في الضفة الغربية مثل توسيع مخيم عسكر.

٤. يبدو واضحا بأن المسؤولية الفلسطينية الرسمية عن اللاجئين في الضفة الغربية بدأت تنتقل عمليا وبشكل تدريجي من أيدي منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية، ويعتبر الشق المالي أحد أهم مظاهر هذا الانتقال. وهذا – برأينا- يشكل خطرا على قضية اللاجئين نظرا لمحدودية المناورة السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية والقيود الكثيرة المفروضة عليها، لذا لابد من ضبط إيقاع هذا الانتقال بما يكفل عدم انعكاس ضعف السلطة الفلسطينية على واقع اللاجئين ومستقبلهم، وننصح بالتركيز على إعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير في إدارة ملف المخيمات من ألفه إلى يائه في أطار عملية إصلاح شاملة لها، ولعله من الضروري الإشارة إلى أن الضعف العام الذي يعتري منظمة التحرير إضافة إلى الشكوك حول حقيقة تمثيلها للكل الفلسطيني في ظل واقعها الحالي، يؤثران سلبا على أدائها لمهامها الخاصة بقضية اللاجئين لذا لابد من الإسراع في إصلاحها حتى تتمكن من أداء دورها على أكمل وجه.

٥. أن يتم تفعيل دور اللجان الشعبية والفصائل داخل المخيمات عبر إجراء انتخابات دورية (مثلا كل سنتين) لاختيار أعضاء اللجان الشعبية بمشاركة الأهالي بعيدا عن التعيين أو إجراءات الاختيار الشكلية، وننصح هنا بضرورة ادخال عناصر شابة للجان على أن تكون مؤهلة. كما لا بد من بذل الجهود على الأرض من أجل تحسين الأداء الإداري للجان (عقد دورات تدريبية لأعضاء اللجان في فنون الإدارة والتواصل)، وأن يتم الضغط على الأونروا للسماح لكافة العاملين لديها من اللاجئين

بالانخراط في اللجان الشعبية، ومن الضروري تجاوز آثار الانقسام بإعادة السماح بانخراط أعضاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي في هذه اللجان.

٦. يتسم ملف الأونروا بصعوبة وتعقيد شديدين، ونظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها الأونروا كونها مؤسسة دولية التصقت بقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ ولادتها، وهي المسؤولة المباشرة عن إدارة وتقديم الخدمات الرئيسة لهم، فإننا ندعو إلى تعزيز دورها وأدائها بكل السبل الممكنة، وننصح بفتح حوارات معمقة معها في إطار السعي للخلاص من وطأة الأجندات السياسية للمانحين الأجانب التي تؤثر سلبا على أهداف ومضامين البرامج الخدمية وعلى آليات تنفيذها.

٧. تعاني عدة مخيمات في الضفة الغربية من بعض الظواهر والمسلكيات الاجتماعية السلبية التي تلقي بظلالها على مجمل الحراك الاجتماعي داخلها، لذا ندعو إلى إنجاز دراسات اجتماعية تتضمن وصفا دقيقا للواقع الاجتماعي داخل المخيمات وتقديم حلول عملية كفيلة بالنهوض في هذا الواقع، كما ننصح بفتح حوارات معمقة حول هذا الموضوع بين المؤسسات الأهلية العاملة في أوساط الشباب داخل المخيمات والمؤسسات الرسمية المعنية.

٨. لابد من تطوير عمل المنظمات الأهلية المحلية داخل المخيمات خصوصا المستقلة عن التمويل الأجنبي، لما لذلك من أهمية في تعزيز صمود اللاجئين وحفاظهم على هويتهم الوطنية.

المراجع

الكتب:

- Fixing UNRWA: Repairing the UN's Troubled System of Aid to Palestinian Refugees، policy focus no.91، James GLindsay، the Washington institute for near east policy، January 2009
- Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2008–2009، Gassner، Ingrid Jaradat and others، Bethlehem، BADIL Resource Centre for Palestinian Residency and Refugee Rights، 2009.
- واقع اللجان الشعبية للخدمات ودورها في تعزيز صمود المخيمات، دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، ٢٠١٢
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، برامج العمل وتقييم الأداء، محسن صالح (محرر)، بيروت، مركز الزيتونة، ٢٠١٠.
- أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة: ثلاثة أحياء فلسطينية في زمن الاحتلال، رولى أبو دحو، وآخرون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠١٠
- الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية، أنور حمام، رام الله، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني شمل، ١٩٩٩
- برامج التعليم في مدارس الأونروا، الضفة الغربية، سعيد سلامة وآخرون، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠٠٩
- البنى المؤسساتية في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نادر سعيد وآخرون، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، ٢٠٠٠.
- التحول في الهوية السياسية للاجئي المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجدي المالكي، دراسة في كتاب: اللاجئون الفلسطينيون: حقوق، وروايات، وسياسات، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠١١
- التطهير العرقي في فلسطين، إيلان بابيه، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧
- تقرير الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، منظمة الصحة العالمية التقرير الخامس والستون ٢٠١٢
- حق العودة مقدس وقانوني وممكن، بيروت، سلمان أبو ستة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.
- الخيارات السياسية لاستيعاب الدولة الفلسطينية للاجئين العائدين إليها والباقين فيها، حازم الشنار، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٥.
- دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، ورشة عمل برامج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين، الأونروا في الضفة الغربية، رام الله ، ٢٠٠٧
- دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، أديب زيادة، بيروت، دار العودة للدراسات والنشر، ٢٠١١
- دمج المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا في البيئة الحضرية المجاورة : حالة دراسية لمخيم بلاطة، سعاد حسن محمد اشتيوي، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية ١٩٧٩
- دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية، فيصل محمد رضوان، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١١.
- الذكرى الثانية والستون للنكبة، سعيد سلامة، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠١٠
- قصة المخيمات غير الرسمية بيرزيت، عين عريك، وسلواد (تاريخ شفوي)، عادل يحيى، البيرة، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ٢٠١٠
- قصة مخيم الجلزون (تاريخ شفوي)، عادل يحيى، البيرة، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ٢٠٠٦
- لاجئو عام ١٩٤٨ الفلسطينيون وحق العودة الفردي: دراسة تحليلية في القانون الدولي، غيل ج بوليغ، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ط٢، ٢٠٠١
- اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨–١٩٩٨ (تاريخ شفوي)، عادل يحيى، البيرة، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ١٩٩٨.
- اللاجئون الفلسطينيون بين: حق العودة واستدخال الهزيمة، عادل سمارة، كاليفورنيا، مؤسسة فلسطين للنشر، ٢٠٠٠
- اللاجئون الفلسطينيون قرارات ومعاهدات واتفاقيات، سعيد سلامة، رام الله، دائرة شؤون اللاجئين الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ٢٠٠٧
- اللاجئون الفلسطينيون قضايا مقارنة، ياسر العموري، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، نيسان، ٢٠٠٨
- موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، ، محمد اشتية، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة ٢٠٠٩
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، جواد الحمد، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧.
- المذابح الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨ وخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، صالح عبد الجواد، برلين ٢٠٠٧
- اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٣.
- معاناة اللاجئ الفلسطيني، مريم عيتاني، ومعين مناع، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠.

المجلات:

- تقرير الأونروا إلى اجتماع اللجنة الرباعية في عمان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥
- تقرير إحصائي حول الظروف المعيشية والسياسية في مخيمات الضفة الغربية، ناجح جرار، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد الحادي عشر، صيف ١٩٩٦.
- جدلية الاختلاف في تعداد اللاجئين الفلسطينيين، ناهض زقوت، مجلة رؤية، العدد العاشر، تموز ٢٠٠١.
- الطلبة اللاجئون في مدارس الضفة الغربية حقائق وأرقام، أديب زيادة، مجلة العودة، ٢٠٠٨/٩/٢٨.
- العودة المرحلية للاجئين الفلسطينيين، سلمان أبو ستة، مجلة شؤون تنموية، العددان الأول والثاني، شتاء ٢٠٠٠.
- القتل الطائش بين غيبة القانون وضرورات العصا، أديب زيادة، مجلة العودة، العدد ٩، ٢٠٠٨.
- اللاجئ في القانون الدولي، ناهض زقوت، مجلة رؤية، العدد ٧، آذار ٢٠٠١.
- مخيم بيرزيت بين غيبة القانون ومعاناة اللجوء، أديب زيادة ، مجلة العودة، العدد ٢٢ تموز ٢٠٠٩.
- مخيم عين عريك.بين ينابيع الحياة ومعاناة اللجوء، أديب زيادة، مجلة العودة، العدد ٢٤، أيلول ٢٠٠٩
- مخيم قدورة في رام الله، بين التذويب والإهمال، أديب زيادة، مجلة العودة الالكترونية، العدد ٢٠، أيار ٢٠٠٩.
- مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية حقائق وأرقام، أديب زيادة، مجلة العودة، ١٣-٩-٢٠٠٨.
- المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة، صلاح الصوباني، مجلة صامد، العدد ٨٣، كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩١.

مقابلات:

- مقابلة شخصية مع أحمد ذوقان، مدير اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، رام الله، ٢٠١٠.
- مقابلة شخصية مع أحمد عبد العزيز، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وأحد وجهاء مخيم الجلزون، ٢٠١٢.
- مقابلة شخصية مع ياسين شبراوي، نائب رئيس اللجنة الشعبية في مخيم سلواد، مخيم سلواد، ٢٠١٠.
- مقابلة مع أحمد خطاب، عضو اللجنة الشعبية في مخيم عين عريك، رام الله،٢٠١٢.
- مقابلة مع النائب أحمد عبد العزيز، مقرر لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي، رام الله،٢٠١٢
- مقابلة مع حسين عليان، عضو اتحاد الموظفين في الأونروا وعضو اللجنة الشعبية في مخيم الجلزون، ٢٠١٢
- مقابلة مع عماد أبو سنبل، عضو اللجنة الشعبية في مخيم عقبة جبر، أريحا،٢٠١٢
- مقابلة مع محمد عليان، رئيس اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة، رام الله،٢٠١٢.
- مقابلة مع معتصم قشوع رئيس اللجنة الشعبية في قلقيلية٢٠١٢
- مقابلة مع ياسين عبد الفتاح شبراوي، نائب رئيس اللجنة الشعبية في مخيم سلواد، سلواد،٢٠١٢.
- مقابلة مع سعيد سلامة، مدير دائرة المعلومات والدراسات في دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، رام الله، ٢٠١٢

مواقع الكترونية:

- موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، www.plord.ps
- موقع لصحيفة الرياض www.alriyadh.com
- موقع وكالة معا الإخبارية www.maannews.net
- موقع دائرة شؤون اللاجئين التابع لحركة حماس www.snawd.org
- موقع وكالة الأونروا على الأنترنت www.unrwa.org
- موقع جامعة القدس المفتوحة ٢٠١٢ ، www.qou.edu
- موقع صحيفة السفير اللبنانية ملحق فلسطين palestine.assafir.com
- موقع تجمع العودة الفلسطيني واجب www.wajeb.org
- موقع الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات٢٠١٢، www.aljazeera.net
- موقع صحيفة القدس، www.alquds.com
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps
- موقع النائب حسام خضر http://hussamkhader.org

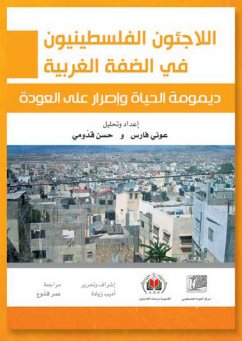

هذا الكتاب

يعتبر اللجوء وإنشاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من أكثر النتائج المأساوية التي حلت بالفلسطينيين بفعل نكبتهم عام 1948، وظلّت هذه المخيمات - منذ نشأتها - الشاهد الحي على الظلم الذي وقع عليهم طوال 65 عامًا، وجسّدت - بطبيعة الحياة القاسية داخلها - المعاناة التي يحياها الملايين منهم، المشردين عن بلادهم قسرا في منافي الأرض البعيدة.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، يأتي في مقدمتها مركزية قضية اللاجئين وحيويتها في الصراع المستمر مع الإحتلال الإسرائيلي منذ سنوات طويلة، ويمنح تركيز الدراسة على مخيمات الضفة أهمية إضافية، نظرًا لوجودها في قلب المواجهة مع الاحتلال، وتصاعد مسألة الاستيطان فيها ينذر بكارثة لجوء جديدة قد يتعرض لها الفلسطينيون في أي وقت. كما وتسد الدراسة ثغرة أكاديمية واضحة تتمثل في النصيب المتواضع لمخيمات الضفة من استطلاعات الرأي والدراسات والأبحاث مقارنة بغيرها من مخيمات اللجوء، مما أضفى ضبابية على تطلعاتها للمستقبل وموقفها من مختلف القضايا ذات الصلة باللاجئين.